## إقــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

**"دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل**

**خلال العدوان على قطاع غزة (2008-2015)"**

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة، وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

**والله خير الشاهدين،،،**

## DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise reference, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

It also acknowledged the right of the Academy of Management and Policy Studies in Higher copyright to this letter and it may not be publishing a formal written only with the consent of the academy.

**Allah and the good of the witnesses,,,**

**اسم الطالب: أحمد محمد شحده زقوت** **Student's name: Ahmed Mohammed Zaqout**

**التوقيع:** أحمد زقوت **Signature**: Ahmed Zaqout

**التاريخ:** 2016/10/13 **Date**: October 13, 2016

البرنامج المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة
للدراسات العليا وجامعة الأقصى
برنامج الدبلوماسية والعلاقات الدولية

# دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل

# خلال العدوان على قطاع غزة (2008-2015)

**إعداد الباحث/**

**أحمد محمد شحدة زقوت**

**إشراف الدكتور /**

**خالد رجب شعبان**

**دراسة مُقدمة استكمالًا لمتطلباتِ الحصول على درجة الماجستير**

**في الدبلوماسية والعلاقات الدولية**

**1438هـ - 2016م**

# نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ **أحمد محمد شحدة زقوت**، لنيل درجة الماجستير في تخصص **الدبلوماسية والعلاقات الدولية**، وموضوعها:

**"دور الدبلوماسية الاسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل**

**خلال العدوان على قطاع غزة 2008-2015"**

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الخميس 12 محرم 1438 هـ، الموافق 2016/10/13 م الساعة الثانية عشر ظهراً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

| | |
|---|---|
| د. خالد رجب شعبان | مشرفاً ورئيساً |
| أ. د. أسامة محمد أبو نحل | مناقشاً خارجياً |
| د. أحمد جواد الوادية | مناقشاً داخلياً |

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية

د. محمد إبراهيم المدهون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ

وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة -11]

صدق الله العظيم

# الإهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلاَّ بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، الله جل جلاله، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل أسمه بكل افتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارًا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد (والدي العزيز).

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب (أمي الحبيبة).

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد، إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي، إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها، إلى من عرفت معها معنى الحياة (زوجتي الغالية).

إلى توأم روحي ورفيقة دربي، إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة، إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة، ومعك سرت الدرب خطوة بخطوة وما تزال ترافقني حتى الآن (أم صلاح).

إلى من أرى التفاؤل بعينهم، والسعادة في ضحكتهم إلى من تحلو لا تحلو الحياة إلى بهم أولادي ونور عيوني، مؤمن ومنه الله ومحمد وميس.

إلى أصدقائي ورفاق وزملائي، ولكل أحبائي وأهلي وأسرتي، والصرح الشامخ أكاديمية الإدارة والسياسة وكوادرها المتفانية في العمل، إلى طلبة العلم في كل زمان ومكان لهم مني كل الحب والوفاء، إليكم جميعاً أهدي هذا البحث المتواضع.

**الباحث / أحمد محمد زقوت**

# شكر وتقدير

الحمد لله واجب الوجود، الذي افتتح كتابه بالحمد وأختتمه بالحمد، والصلاة والسلام على إمام الحامدين، صاحب المقام المحمود محمد بن عبد الله صلي الله عليه وسلم، ومن تبعه من الحامدين ليوم الدين، وبعد: انطلاقًا من قول الله عز وجل: "وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ " (سورة لقمان، الآية 12)، وامتثالًا لقول النبي صلي الله عليه وسلم: "لا يشكر الله، من لا يشكر الناس" (أخرجه أبو داود بإسناد صيحي – حديث رقم 4811).

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والامتنان، إلى الدكتور خالد شعبان (حفظه الله) الذي أضاء لي السبيل بنور المعرفة، والنهر المتدفق بالعطاء، الذي منحني القدر فرصة إشرافه على الرسالة، أتقدم له بجزيل الشكر والعرفان على اهتمامه، وحسن توجيهاته، وآرائه القيمة، وملحوظاته العلمية، التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الرسالة بشكلها الحالي.

كما أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى كل من الدكتور/ أسامة أبو نحل "مشرفاً خارجياً، والدكتور/ أحمد الوادية "مشرفاً داخلياً، والدكتور/ نبيل اللوح، على ما قدموه لي من إرشاد وتوجيه التي كان لها الأثر البالغ في هذا العمل المتواضع، ولما بذلوه من جهد في قراءة الرسالة وتقويمها وتسديدها، وما قدموه من ملحوظات علمية مفيدة تزيد من قيمتها العلمية، من أجل إكمال الرسالة وإثرائها.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان إلى "أكاديمية الإدارة السياسة للدراسات العليا " في فلسطين – قطاع غزة رئيسًا وهيئة تدريس، كلًا باسمه ولقبه وأخص بالشكر إلى كل من الدكتور محمد إبراهيم المدهون والدكتور محمد الجريسي والأستاذ محمد أبو جاسر... والشكر موصول إلى جامعة الأقصى، رئيساً وإدارة وهيئة تدريس لما بذلوه من جهد لتذليل الصعوبات لطلبة الدراسات العليا، وأتقدم بالشكر إلى كل من أسهم في أي جهد أو مشورة أو رأي أو نصيحة عليمة، عملت على إثراء الرسالة، وأخص بالشكر أيضا إلى رفيقة دربي زوجتي الحبيبة الغالية وأم أولادي التي كانت لي سندًا وداعمًا لنيل درجة الماجستير وانجاز هذه الرسالة العلمية.

# ملخص الدراسة

**هدفت** الدراسة إلى إبراز دور الدبلوماسية الإسرائيلية في إدارة الانتقادات الموجهة نتيجة وقوع عدد كبير من المدنيين خلال العدوان المستمر على قطاع غزة، والخطوات التي اتخذتها الدبلوماسية الإسرائيلية لتبرير العدوان خلال فترة عدوانها بين عامي 2008-2015، **وتناولت** الدراسة دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان على قطاع غزة، ما بين عامي 2008-2015، وتطرقت لدور الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة العدوان على قطاع غزة، ودورها في إعادة العلاقات بين الدول المناهضة لإسرائيل، وذلك من خلال تسويق روايتها وتبرير موقفها من العدوان، وركزت على إحدى هذه الوسائل وهي علاقتها الدولية بأسسها وأبعادها واستراتيجياتها والعوامل المؤثرة فيها، ومحددات أخرى تؤثر على موقفها الدولي من التقارير الذي صدرت عن غولدستون وشاباس.

وتتبع أهمية الدراسة أنها أبرزت ما تقوم به الدبلوماسية الإسرائيلية في تعزيز مواقفها الدولية خلال عدوانها المتكرر خلال عام 2008-2015، ودور وزارة الخارجية في تسويق الرواية الإسرائيلية من تداعيات العدوان على أمنها على اعتبارها الأداة الرئيسية لإسرائيل، كما إنها تعمل على دعم موقفها الدولي.

**توصلت** الدراسة إلى أن الدبلوماسية الإسرائيلية هي أداة إسرائيل الناعمة لتبرير عدوانها بين عامي 2008-2015 والحفاظ على أمنها من تداعيات العدوان، إن ما قامت به إسرائيل خلال عدوانها على قطاع غزة واستغلال الانقسام الفلسطيني والصمت العربي والدولي حيث إن إسرائيل استغلت الحراك العربي والصمت الدولي وارتكبت جرائمها ضد قطاع غزة خلال فترة عدوانها عام 2008-2015، كما أن إسرائيل سعت دبلوماسياً لمحاربة أي تقرير يصدر عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أو أي مؤسسة دولية أخرى يدين كيانهم جراء عدوانها المتكرر على قطاع غزة.

**وأوصت** الدراسة بضرورة إنشاء مراكز خاصة لدراسة الشؤون الإسرائيلية، وتطوير الدبلوماسية الفلسطينية لمحاربة الأكاذيب الإسرائيلية في المحافل الدولية وإنهاء الانقسام الفلسطيني لما له من مصدر قوة على القرارات الدولية الصادرة والساعية لكسر قوة المقاومة، يجب على الموقف العربي والإسلامي التفريق بين ما يُسمى (الإرهاب) وبين المقاومة المُسلحة الفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي العسكري، وضرورة استمرار الدفاع عنها في المحافل الدولية.

# Abstract

The study aims at showing the role of the Israeli diplomacy in its methods of managing the judgements which were addressed against Israel. The main reason behind these judgements was the last wars on Gaza (2008-2015) which caused a massive number of deaths of civilians. In addition, the study shows the Israeli diplomacy steps to justify the aggression, and it represents how this diplomacy plays a big role in maintaining security in Israel during the wars from 2008 to 2015.

Further, the study clarifies how the Israeli diplomacy kept the relations between the pro-Israel countries during the wars on the Gaza Strip (2008-2015). In order to satisfy this goal, Israel tried to make its claims regarding the wars on Gaza believable and justify its attitudes and reactions to the mentioned wars. More clearly, the study basically represents the international relations of Israel in its fundamentals, dimensions, strategies, factors, and other determiners that influences Israel situation concerning Goldstein's and Schabas' commentaries.

The current study is important since it demonstrates how the Israeli diplomacy reinforces its international situations during the wars. It also shows the role of the Israeli ministry of foreign affairs in spreading the Israeli claims and allegations concerning the danger of the wars (2008-2015) on its security. It considers diplomacy as the main tool to achieve the previous target and support its international situation.

This study already proves that diplomacy is the Israeli soft tool to justify its wars on Gaza (2008-2015) and maintain its security. Many factors are considered to be reasons for the Israeli crimes on Gaza. Those include the division of the Palestinian factions and the Arab world and international community silence. It is so clear that Israel had seized the opportunity when the Arabs were busy in their rebellions and revolutions and the whole world were silent during the wars on Gaza (2008-2015). And thus, it committed its crimes against the Gaza Strip. In a diplomatic manner, Israel tried to stand against any report or resolution issued from the United Nations Human Rights Council or any international organization that condemns Israel due to its wars on the Gaza Strip.

The study recommends that it is necessary to establish centres dedicated for the Israeli affairs studies and the development of the Palestinian diplomacy in order to put a limit to the Israeli lies and allegations in international events and forums. It is vital to end the division of the Palestinian factions as it represents a strong tool of great influence on the international resolutions which aim to weaken the resistance.

Further, the Islamic and Arabic attitudes must distinguish between terrorism and the legal Palestinian armed resistance against the Israeli military occupation, and they shall support them in international forums.

# المحتويات


| البيان | الصفحة |
|---|---|
| آية قرآنية | ب |
| الإهداء | ج |
| شكر وتقدير | د |
| ملخص الدراسة باللغة العربية | هـ |
| ملخص الدراسة باللغة الانجليزية | و |
| **الفصل الأول: الإطار العام للدراسة** | 1 |
| 1.1 المقدمة | 2 |
| 1.2 مشكلة الدراسة | 3 |
| 1.3 أهداف الدراسة | 4 |
| 1.4 أهمية الدراسة | 5 |
| 1.5 منهجية الدراسة | 5 |
| 1.6 حدود الدراسة | 7 |
| 1.7 مصطلحات الدراسة | 7 |
| 1.8 الدراسات السابقة | 11 |
| **الفصل الثاني: هيكلية العمل الدبلوماسي الإسرائيلي في الحفاظ على أمن إسرائيل** | 25 |
| مقدمة | 26 |
| 2.1 المبحث الأول: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل | 28 |
| 2.2 المبحث الثاني: مهام وهيكليات أجهزة الأمن للحفاظ علي أمن إسرائيل | 37 |
| 2.3 المبحث الثالث: علاقة العمل الدبلوماسي في الحفاظ على أمن إسرائيل | 42 |

| البيان | الصفحة |
| --- | --- |
| خلاصة الفصل | 54 |
| **الفصل الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان 2008** | 55 |
| مقدمة | 56 |
| 3.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2008 | 57 |
| 3.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية فترة العدوان عام 2008 | 68 |
| 3.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2008 | 80 |
| خلاصة الفصل | 113 |
| **الفصل الرابع: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان 2012** | 114 |
| مقدمة | 115 |
| 4.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2012 | 117 |
| 4.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية فترة العدوان عام 2012 | 128 |
| 4.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2012 | 136 |
| خلاصة الفصل | 147 |
| **الفصل الخامس: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان 2014** | 148 |
| مقدمة | 149 |

| البيان | الصفحة |
| --- | --- |
| 5.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2014 | 150 |
| 5.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية فترة العدوان عام 2014 | 164 |
| 5.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2014 | 172 |
| خلاصة الفصل | 187 |
| **النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق** | 188 |
| نتائج الدراسة | 189 |
| توصيات الدراسة | 192 |
| المراجع العلمية والكتب | 195 |
| الملاحق | 213 |

# الفصل الأول

# الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

1.2 مشكلة الدراسة

1.3 أهداف الدراسة

1.4 أهمية الدراسة

1.5 منهجية الدراسة

1.6 حدود الدراسة

1.7 مصطلحات الدراسة

1.8 الدراسات السابقة

## 1.1 المقدمة:

تعتبر الدبلوماسية هي إحدى الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الدول لتحقيق أهداف سياساتها الخارجية، والتأثير على الدول والجماعات بهدف استمالتها وكسب تأييدها، لتحقق مصالحها القومية والأمنية، حيث أن الدبلوماسية هي أداة من أدوات الدولة الفاعلة الذي تنقل صورتها الحسنة للعالم الخارجي واستغلال الفرص، وقامت إسرائيل خلال العدوان المتكرر على قطاع غزة من عام (2008) وحتى عام (2014)، فقد خاضت إسرائيل في تلك الفترة ثلاث اعتداءات على قطاع غزة، وكان الاعتداء الأول في عام (2008)، والاعتداء الثاني في عام (2012)، والاعتداء الثالث في عام (2014)، وكانت الدبلوماسية الإسرائيلية في تلك الفترة تلعب دوراً رئيسياً في إيصال للعالم أجمع أنها الضحية، وداعية إلى السلام للحفاظ على أمنها، ولأن إسرائيل تقع في قلب العالم العربي، وتحيط بها تهديدات كثيرة من الدول المجاورة منها على الجبهة السورية، والجبهة اللبنانية، والجبهة المصرية، والجبهة الفلسطينية، وفُتح أيضاً عليها تهديد قومي من الجبهة الإيرانية بعد أن أصبحت إيران مصدر قوة في الشرق الأوسط، وتمتلك السلاح النووي الذي يهدد إسرائيل ويهدد أمنها، ومن هنا سنعرف ما هي الدبلوماسية بشكلٍ عام، من العلماء والباحثين عرفها: بعلم وفن المفاوضات، فهي علم لكونها تستند على قواعد وقوانين وأصول، وهي فن لأنها مهنة دقيقة تحتاج إلى مهارات خاصة، ويرى آخرون من الباحثين والعلماء أن الدبلوماسية هي الرعاية للمصالح الوطنية والقومية في السلم والحرب، وممارسة القانون الدولي العام.

ويهتم الباحثون في مجال الدارسات الدبلوماسية ودراسات الأمن القومي بصفة عامة بمهارة الدبلوماسيين، وصفاتهم الشخصية، والقدرة على الاتصال الفعال، والبارعة في تحقيق الأهداف الذي تخدم مصلحة الدولة من جميع النواحي الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والعسكرية لتحقق الأمن لها، والتي تعد من أهم الوسائل المستخدمة في الأزمات والتحكم بها لصالحها، خاصة وأن عملية الدبلوماسية تجاوزت مفهوم الاتصال المباشر إلى عملية تفاعل تشمل الأفكار والحجج، كما أنها تجاوزت تبادل الآراء، فهي تتضمن إرادات متصارعة، وتنتهي العملية بحصول كل هذا الطرف للحصول على مصالحه لتحقيق أمنه القومي.

ويعتبر الأمن الركن الأساسي للدولة وأداة رئيسية للدولة، حيث أن الأمن هو من أهم مرتكزات دولة الاحتلال، حيث أنها مهددة بالكامل من دول المنطقة ولها أعداء كُثر، لذلك تسعى الدبلوماسية الإسرائيلية لعقد التحالفات مع الدول الغربية القوية لتحافظ على أمنها الداخلي والخارجي من أي تهديد، حيث إن المقاومة الفلسطينية تمكنت من اختراق أمن إسرائيل الداخلي، وتمكنت المقاومة في تلك الفترة الوجيزة دك العمق الصهيوني، وإحداث إرباك في الجبهة الداخلية.

وبناءً على ما سبق ارتأت الدراسة التركيز على دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل، وما تسعى إليه من خلال دبلوماسيتها، وما تسعى إليه بكل السبل المتاحة لها دبلوماسياً وسياسياً وإعلامياً لكسر جناح المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة لتحافظ على أمنها، في حين تسعى هي إلى الطموح والتوسع في الإقليم، واستخدام قوة الردع، والهيمنة والاعتماد على حلفائها من الدول الغربية والكبيرة.

## 1.2 مشكلة الدراسة:

يعتبر الهدف النهائي الذي تسعى له إسرائيل لتحقيق أمنها (أمن إسرائيل) من خلال الدبلوماسية لكسب تأييد وتعاطف العالم لما تفعله من تجاوزات ومجازر بحق الفلسطينيين داخل قطاع غزة خلال العدوان المتكرر، وتعمل إسرائيل وفق منظومة متكاملة لإظهار أنها الضحية وأن المقاومة الفلسطينية هي من تقوم بضرب إسرائيل وتهدد أمنها داخلياً وخارجياً، وهذا التهديد يمسُّ أمنها القومي بصفة عامة، لذلك تسعى بين الدول لتحقيق أهدافها ليتوافق وفق مخططاتها حتى يلبي الاحتياجات الأساسية لها، ويتطلب ذلك تحديد الأهداف الخاصة بالدبلوماسيين لتحافظ على أمن إسرائيل، والتأثير على الطرف الآخر، وإيجاد بيئة سياسية مساندة لها، لكافة الإجراءات الذي تتبعها لتحافظ على أمن إسرائيل بكل أشكاله.

ومن خلال الارتباط الوثيق في شكل ومضمون العلاقة بين الدبلوماسية وأمن إسرائيل الداخلي والخارجي والحالة التكاملية بينهم، فقد ظهر لنا أهمية دور الدبلوماسية، وكيف استغلته إسرائيل خلال العدوان المتكرر على قطاع غزة من الفترة ما بين (2008-2015) بكسب وتعاطف المجتمع الدولي خلال عدوانها، وما هي مبرراتها للعدوان، وهناك حاجة في غاية الأهمية للجانب الفلسطيني يجب عليه دراسة المخططات الإسرائيلية بعمق ومعرفة طرق استغلاله للدبلوماسية؛ لتبرير جرائمه على

قطاع غزة المتكرر، ففي هذه الفترة عملت الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل، **ومن هنا برز لنا السؤال الرئيسي التالي:**

- هل استطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان على قطاع غزة ما بين عامي 2008-2015؟

**وينبثق عنه الأسئلة الفرعية التالية:**

1- ما هي هيكلية وأدوات الدبلوماسية الإسرائيلية؟

2- ما هي وسائل وأساليب الدبلوماسية الإسرائيلية المتبعة في الحفاظ على أمن إسرائيل؟

3- ما أهم الدور الذي ارتكزت عليه الدبلوماسية في اتخاذ القرارات السياسية للحفاظ على أمن إسرائيل؟

4- ما المحددات التي تؤثر على الدبلوماسية الإسرائيلية وأمن إسرائيل خلال فترة العدوان؟

5- إلى أي مدى نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل؟

6- ما مدى تأثير العمل الدبلوماسي خلال فترة العدوان على قطاع غزة للحافظ على أمن إسرائيل؟

## 1.3 أهداف الدراسة:

1- إبراز أهمية الدبلوماسية الإسرائيلية ودورها في الحفاظ على أمن إسرائيل.

2- توضيح انجازات الدبلوماسية في تمرير الرواية الإسرائيلية لتبرير الأعمال الأمنية، وتحقيق أهدافها خلال العدوان على قطاع غزة.

3- تبيان دور الدبلوماسية في حشد الرأي العام الدولي للحفاظ على أمن إسرائيل من خلال تشريع قوة الردع لديها.

4- الكشف عن مدى تأثير الدبلوماسية الإسرائيلية في استقرار أمن إسرائيل.

5- تسليط الضوء على دور الدبلوماسية الإسرائيلية وكيف استغلتها، في تسوية النزاعات، وفتح آفاق دولية من شأنها الحفاظ على أمن إسرائيل.

6- تبيان أثر الدبلوماسية في الحفاظ على أمن إسرائيل، واستشراف دور العمل الدبلوماسي على استقرار أمنها القومي.

7- دراسة دور الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة الحروب الثلاثة الذي خاضتها إسرائيل على قطاع غزة خلال الفترة الواقعة بين (2008-2014).

## 1.4 أهمية الدراسة:

### الأهمية العلمية:

1- تأتي استكمالاً لدارسات سابقة تناولت دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل، وكيف استفادت إسرائيل من الدبلوماسية.

2- سوف تثري المكتبة العربية بالأبحاث العلمية لتكون مرجعاً يُستفاد منه لدارسات مستقبلية، وذلك في الدارسات التي تتناول موضوع الدبلوماسية الإسرائيلية للحفاظ على أمن إسرائيل، لتغطية جرائمه وعدوانه على قطاع غزة، ودول الجوار من خلال الدبلوماسية الذي استخدمها لصالحها في ظل الوضع الهش للموقف الموحد السياسي في الوطن العربي، ودوره في التأثير على المنطقة.

3- تناولت موضوع يعد في غاية الأهمية، وهو دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل.

### الأهمية العملية:

1- تبيان الحالة التكاملية بين الدبلوماسية وأمن إسرائيل.

2- تزويد صنّاع القرار الفلسطينيين بتوصيات الدراسة للاستفادة منها في تطوير العمل الدبلوماسي، بما يخدم الأمن القومي الفلسطيني، ومعرفة الأساليب والطرق الذي يتبعها الاحتلال ضد القضية الفلسطينية وشعبها خلال العدوان.

3- تبين دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حشد الرأي العام الدولي خلال عدوانها، والذي من شأنه الحفاظ على أمن إسرائيل.

## 1.5 منهجية الدراسة:

نظراً لأن الظواهر السياسية والاجتماعية ظواهر مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد، بما يحول دون دراستها من خلال منهج واحد دراسة متكاملة، فقد أخذت الدارسة بما يعرف بأسلوب التكامل المنهاجي، الذي لا يعتمد على منهاج معين، وإنما يستفيد من مناهج عدة.

**وبصفة خاصة، فقد اعتمدت الدارسة على الربط بين مناهج ثلاثة، وهي:**

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** لدارسة أي ظاهرة فإنه لابد من وصفها وتشخيصها، وهنا سوف سيتم وصف ظواهر عدة "الدبلوماسية الإسرائيلية والأمن القومي وعلاقتهم ببعضهم البعض"، وسوف نسلط الضوء على مختلف جوانب كل منها، وهذا يتطلب جمع المعلومات حول الظاهرة المراد دراستها والاهتمام بوصفها وصفاً دقيقاً، والتعبير عنها تعبيراً شاملاً كمّاً وكيفاً، وسيتم توظيف هذا المنهج في هذه الدارسة من خلال وصف المتغيرات التي يتضمنها الموضوع، من خلال تعريفها وخصائصها وأهدافها ووظائفها، وذلك بصورة دقيقة وشاملة، إلى جانب تحليل ظاهرتي (الدبلوماسية والأمن القومي) للوصول إلى صورة متكاملة عن علاقتهما ومدى ترابطهم لتحقيق الأهداف.

2- **منهج المصلحة القومية:** وهذا المنهج يعتبر أن السعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية، بمعنى أن المصلحة القومية هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لإسرائيل، وينسب إلى هذا المنهج في التحليل عدد من المزايا منها (هويدي، 2008: 22-23):

أ- كانت فكرة الأمن الإسرائيلي توضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية لإسرائيل، رغم التبدل الذي قد يصيب الزعامات السياسية، أو التحول الذي يحدث.

ب-في نمط الأيديولوجية المسيطرة على العمل السياسي والدبلوماسي في داخل الكيان الإسرائيلي، أو في نماذج القيم السياسية السائدة للحفاظ على الأمن القومي.

ت-إن هذه المنهجية عمل على تجريد أهداف السياسات الخارجية لإسرائيل من التبريرات المفتعلة أو الواقعية التي تحاول أن تنسبها إلى هذه الدبلوماسية، وذلك كوسيلة لتحقيق الأمن لإسرائيل.

3- **منهج صنع القرار:** تتضمن عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية، وعملية إعداد القرار التي تهدف إلى صياغة وتحديد الموضوعات المستقبلية التي يعالجها صانعوا القرار، وتعتبر هي المرحلة المحورية في العمليات السياسية، وهناك مجموعة من الأهداف تريد تنفيذها السياسة الخارجية للدولة لتخطي الحواجز التي تفصل الأهداف بالإمكانيات، وهو ما يسعى إليه صناع القرار.

## 1.6 حدود الدراسة:

**أ- الحد المكانى:**

يتناول الدبلوماسية وعلاقته بالأمن الإسرائيلي في كل مكان.

**ب-الحد الزمانى:**

سيتم دراسة دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال الاعتداءات على قطاع غزة أعوام (2008، 2012، 2014).

**ت-الحد الموضوعي:**

يركز على النطاق الموضوعي لدور الدبلوماسية، وأثرهما في تحقيق الأمن القومي الإسرائيلي.

## 1.7 مصطلحات الدراسة:

**أولاً: تعريف الدبلوماسية:**

"الدبلوماسية هي عملية سياسية ترتبط مباشرة بإدارة وتوجيه العلاقات الخارجية للدول والشعوب مما يخدم مصالحها، وهي تجل للعلاقات الدولية في مستواها السياسي القائم على مجموعة القواعد والأعراف الدولية الهادفة إلى تنظيم التعامل بين أشخاص القانون الدولي، وتبيان الحقوق والواجبات والتزامات وامتيازات هؤلاء الأشخاص، مع تبيان شروط عملهم ووظائفهم الهادفة للتوفيق بين المصالح المتباينة سواء كان ذلك في زمن السلم أم في زمن الحرب" (سموحي، 3:1973).

وعرف الدبلوماسية الدكتور- سعيد "بأنها مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية" (سعيد، 2009: 11-12).

**ثانياً: تعريف الأمن قومي:**

عرف الأمن القومي على أنه "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية" (حبيب، 71:2010).

**ويعرف الأمن القومي كثير من الباحثين منهم:**

أمين هويدي: بأنها "الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية" (هويدي، 28:1991).

ويعرف السفير– محمد البسيوني: بأن "الأمن الإسرائيلي يركز جزء منه على الجانب الخارجي، وجزء منه على الجانب الداخلي، وجزء آخر يوازن بين الداخل والخارج وهو الأمر المطلوب تحقيقه، ويقاس مفهوم الأمن الإسرائيلي من المسألة العسكرية إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بما في ذلك العدالة والتنمية والوحدة الوطنية" (البسيوني، مجلة النصر، 2010)

**ثالثاً: تعريف الأمن الإسرائيلي:**

اعتبر تسفي شور "أن الوضع الدفاعي لدولة إسرائيل يختلف عن وضع معظم أمم العالم، فالتهديد العسكري المستمر منذ إقامة إسرائيل من جانب الدول العربية يضع أمامها مشكلة وجود أساسية، ويلزم بإقامة قوة عسكرية تكون قوية بما فيه الكفاية لمواجهة هذا التهديد والتصدي له، كما يعتبر أنه "لا توجد دولة في العالم تعتبر مسألة الأمن القومي حيوية لوجودها كما هي لإسرائيل، حيث أن مسألة الأمن القومي بالنسبة لها ليست مسألة وجود قومي فحسب، بل هي مسألة حياة أو موت بالنسبة لمواطنيها، ولا يوجد مكان في العالم ينطبق عليه قول جون كيندي، أن الأمن القومي يبقى مجال النشاط، حيث "أن خطأ واحدًا بإمكانه قتلنا" بأكثر مما ينطبق على إسرائيل، فالأمن القومي الإسرائيلي هو منع نشوب حرب من موقف التعادل دون التنازل عن كنوز قومية من الدرجة الأولى، وأحد أهم الوسائل لمنع نشوب الحرب خارج إطار القوة البحثية هو تجميد حلفاء كمصدر لمساعدات كحد أدنى" (مرتضي، 16:2006).

**رابعاً: اتخاذ صنع القرار:**

"هي أحد استراتيجيات التفكير المركبة التي يتم بموجبها تحديد المشكلة، والبحث عن أنسب الحلول لها عن طريق المفاضلة والموضوعية بين عدد من البدائل والاختيار الحذر والمدرك، والهادف لحل المشكلة التي من أجلها تم صنع القرار" (ليلة أحمد، 1:2014)

**خامساً: المقاومة الفلسطينية:**

"المقاومة الفلسطينية هو مصطلح يشير إلى الحراك والسياسات والدعوات والعمليات التي تدعو أو تدعم مقاومة الاحتلال والاضطهاد والاستعمار الصهيوني للفلسطينيين والأرض الفلسطينية وتسعى لرفعه، ويستخدم المصطلح لوصف تحركات فلسطينية متنوعة تتراوح بين المقاومة المدنية، الشعبية والمسلحة" (منظمة التحرير، 1979).

**سادساً: القوى الدولية:**

هي دولة لديها القدرة على فرض نفوذها عالمياً، مما يميز القوى العظمى هو امتلاكها لقوة اقتصادية وعسكرية ودبلوماسية وثقافية تسمح لها بفرض رأيها على الأمم الأصغر منها قبل اتخاذها أي خطوة من تلقاء نفسها.

وأول من استخدم مصطلح "القوة العظمى" ليعبّر عن أعظم قوى في أوروبا في الفترة التي تلت الحقبة النابليونية، ومنذ ذلك الحين تعاقبت القوة مرات عديدة، وكان أكثرها إثارة خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، في حين اعتبرت بعض الأمم كقوى عظمى بشكل كبير، إلا أنه لم يوجد هناك قائمة محددة تؤول إلى نقاش مستمر.

**سابعاً: الحرب:**

هي نزاع مسلح تبادلي بين دولتين أو أكثر من الكيانات غير المنسجمة، حيث الهدف منها هو إعادة تنظيم الجغرافية السياسية للحصول على نتائج مرجوة ومصممة بشكل ذاتي. قال المنظر العسكري البروسي "كارل فون كلاوزفيتز" في كتابه عن الحرب أنها "عمليات مستمرة من العلاقات السياسية، ولكنها تقوم على وسائل مختلفة"، وتعد الحرب هي عبارة عن تفاعل بين اثنين أو أكثر من القوى المتعارضة والتي لديها "صراع في الرغبات"، ويستخدم هذا المصطلح أيضاً كرمز للصراع غير العسكري، مثل الحرب الطبقية.

لا تعد الحرب بالضرورة أن تكون احتلالاً أو قتلاً أو إبادة جماعية بسبب طبيعة المعاملة بالمثل كنتيجة للعنف، أو الطبيعة المنظمة للوحدات المتورطة.

أ- الحرب الأهلية: هي حرب بين الفصائل لمواطني بلد واحد (كما هو الحال في الحرب الأهلية الأمريكية)، أو بشكل آخر هي نزاع بين دولتين تم إنشاؤهما من أصل واحد ومتّحد سابقاً.

ب- الحرب بالوكالة: هي حرب تنتج عندما تستعين قوتين بأطراف ثالثة كبدائل لقتال بعضهم البعض بشكل مباشر (كارل فون كلاوزفيتز، 77:1979).

**ثامناً: المفاوضات:**

تعريف التفاوض، هو النشاط الذي يتضمن مشاركة طرفين أو أكثر (أفراد، مجموعات، وفود)، في إطار السعي لإيجاد حل مرضٍ غير عنيف لقضية تهم الطرفين، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع كل منهما.

يعرف بول (Pool) التفاوض بالاستناد على الميزات التي يتحلى بها المفاوض، حيث أنه جعل منها جوهر العملية التفاوضية، ويقول في هذا الشأن أن "المفاوض الجيد هو ذاك الذي يمتلك سرعة البديهة، لكن مع ذلك فهو يتميز بصبر غير محدود، يعرف كيف يكون متواضعاً وحازماً في آن واحد، يعرف كيف يراوغ دون أن يكون كاذب، يعرف كيف يجعل الشركاء يأتمنون به دون أن يبادلهم الشيء ذاته" (بول pool، 1:1996).

**تاسعاً: تعريف العدوان:**

عرف العدوان من وجهت نظر مجلس الأمن إلى أن العدوان وقد جاء في النص [1] تعريفا للعدوان مايلي:

1- في المادة (1)

"العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة، وفقا لنص هذا التعريف.

2- في المادة (3)

تنطبق صفة العمل العدواني على أي من الأعمال التالية، سواء بإعلان حرب أو بدونه، وذلك دون إخلال بأحكام المادة 2 وطبقا لها:

(أ) قيام القوات المسلحة لدولة ما بغزو إقليم دولة أخرى أو الهجوم عليه، أو أي احتلال عسكري، ولو مؤقتا، ينجم عن مثل هذا الغزو أو الهجوم، أو أي ضم لإقليم دولة أخرى أو لجزء منه باستعمال القوة

(ب) قيام القوات المسلحة لدولة ما بقذف إقليم دولة أخرى بالقنابل، أو استعمال دولة ما أية أسلحة ضد إقليم دولة أخرى" (الامم المتحدة، 1974)

**عاشراً: الأمم المتحدة:**

منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريباً، تأسست منظمة الأمم المتحدة بتاريخ 24 أكتوبر 1945 في مدينة سان فرانسيسكو، كاليفورنيا الأمريكية، تبعاً لمؤتمر "دومبارتون أوكس" الذي عقد في العاصمة واشنطن من (1919) إلى عام (1945)، كان يوجد منظمة شبيهة بمنظمة الأمم المتحدة تدعي "عصبة الأمم" إلا أنها فشلت في مهامها خصوصاً بعد قيام الحرب العالمية الثانية، ما أدى إلى نشوء الأمم المتحدة بعد انتصار الحلفاء، وتم إلغاء عصبة الأمم، وعضوية الأمم المتحدة مفتوحة أمام كل الدول المحبة للسلام التي تقبل التزامات ميثاق الأمم المتحدة وحكمها، ومنذ 14 تموز سنة 2011 بعد تقسيم السودان أصبح هناك (193) دولة كأعضاء في المنظمة (الأمم المتحدة).

## 1.8 الدراسات السابقة:

### 1.8.1 دراسات فلسطينية:

**1- دراسة ريم نتيل (2014) بعنوان: "<u>الدبلوماسية وفن التفاوض على اتخاذ القرار السياسي</u>"، فلسطين، جامعة الأزهر- غزة.**

هدفت الدراسة للباحثة في قراءتها حول الدبلوماسية وتاريخ العلاقات الدبلوماسية وأنواع الدبلوماسية المعاصرة، كما تحدثت أيضاً عن أجهزة الدولة المركزية المختصة في العلاقات الدبلوماسية ومعايير اختيار الممثلين الدبلوماسيين وتعيينهم، وهدفت الدارسة إلى إبراز دور الوسائل الدبلوماسية في إدارة الأزمات وحل المنازعات، وذلك من خلال تسليط الضوء على المفاوضات كأداة دبلوماسية لتنفيذ القرارات السياسية الخارجية.

**أولاً: النتائج الذي توصلت إليها الدراسة:**

توصلت الدارسة إلى استنتاجات أثبتت صحة الفرضيات، وهي على النحو الآتي:

1. أن الدبلوماسية وفن التفاوض على ارتباط وثيق، حيث أن النشاط الدبلوماسي يعرف بأنه فن إدارة المفاوضات وعقد المعاهدات بين الدول، حيث لا يمكن خوض العملية التفاوضية بدون وجود الدبلوماسية.

2. أن البعثات الدبلوماسية تلعب دوراً هاماً في العلاقات الدولية، كما أن هذا الدور له أهمية كبرى في تجنيب العالم العديد من الحروب والأزمات، والتي قد تنشأ نتيجة سوء تفاهم قد يؤدي إلى تأزم العلاقات بين الدول، كما أن التكوين السياسي للممثلين الدبلوماسيين له نتائجه الإيجابية على الصعيد الداخلي، وعلى الصعيد الخارجي سواء.

**ثانياً: التوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. إنشاء مراكز خاصة لإدارة الأزمات، والعمل على تدريب القائمين على حل الأزمات، من حيث: التخطيط الجيد لعملية التفاوض، الإعداد الجيد لها، فهم الخطط التفاوضية، واختيار الوقت المناسب لاستخدام كل خطة.
2. يجب على الدول الاهتمام بتكوين الوفود التفاوضية والبعثات الدبلوماسية أو القنصلية، بما يتناسب مع الأزمات، وأن يكون ضمن أعضاء البعثة أو الوفد التفاوضي، خبير نفسي، إلى جانب خبير إستراتيجي وخبير عسكري وتحضيرهم لمواجهة أي أزمة أو مشكلة بكامل جاهزيتهم.

**2- دراسة أنور، صالح، (2014)، بعنوان: "<u>التحولات في مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل صدور الإسلام السياسي</u>"، جامعة الأزهر- غزة.**

هدفت الدراسة للباحث في قراءته حول مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل صعود الإسلام السياسي للحكم في مصر وموقف حركة الإخوان المسلمين من إسرائيل قبل وبعد وصولها لسدة الحكم على اعتبار أنها تمثل الإسلام السياسي، فقد تناولت الدراسة مفهوم الأمن الإسرائيلي والتحولات التي طرأت عليه على اعتبار أن الأمن من المفاهيم الثابتة في الفكر السياسي الإسرائيلي، نظراً لارتباطه بطبيعة وجودها في المنطقة، حيث خلصت الدراسة إلى أنه لم يحدث تحولات جوهرية على المفاهيم الأمنية الإسرائيلية في ظل التغيرات السياسية للدول العربي بشكل عام وضعت إستراتيجيتها الأمنية على أساس إشغال وإقحام الجيوش العربية في السياسة الداخلية في البلدان العربية، مما يسبب في إضعافها، وتشتيت قدراتها العسكرية، وخاصة سوريا ومصر الذي يمتلكان عقيدة عسكرية معادية لإسرائيل.

**أولًا: النتائج والتوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. أنه لم يحدث تحولات جوهرية على مفهوم الأمن الإسرائيلي في ظل ما يسمى بالربيع العربي بشكل عام وظل صعود الإسلام السياسي لسدة الحكم.
2. أن إسرائيل وضعت إستراتيجيتها الأمنية على أساس إشغال وإقحام الجيوش العربية في السياسة الداخلية لهذه الدول، مما يسبب في إضعافها وتشتيت قدرتها العسكرية خاصة الجيش السوري والمصري على اعتبار أنهما يمتلكان عقيدة عسكرية معادية لإسرائيل، وهذا ليس بجديد فقد عملت إسرائيل على إحراز تفوق عسكري وتكنولوجي للجيش الإسرائيلي في مقابل الجيوش العربية مجتمعة، بل عملت على إضعاف الجيوش العربية وتقويض قدرتها العسكرية.

**3- دراسة باسل، خضر، (2014)، بعنوان: "أثر التحول في مفهوم القوم على العلاقات الدولية (الصراع الفلسطيني الإسرائيلي نموذجاً)"، جامعة الأزهر – غزة.**

هدفت الدراسة للباحث في قراءته حول مفهوم القوة بعدة تحولات من بداية استخدامها في العلاقات الدولية، وتحولات القوة الإسرائيلية، وأثرها على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأوصلا إلى أن لإسرائيل عناصر خاصة لقوتها فمثلاً المنظمة الصهيونية عنصر مهم لإسرائيل، وأيضاً التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة مهم من عناصر القوة، واستخدمت مع الفلسطينيين كافة أشكال القوة بحيث تبدو وكأنها المسطرة على كافة مجريات الصراع، فكانت تتكون من عنصر وشكل واحد، فكان العنصر هو الجيش والشكل هو الحرب، وتم دراسة القوة الفلسطينية والقوة الإسرائيلية، وكيفية استخدامها لأشكال القوة الحديثة، وهناك عدة عناصر للقوة الإسرائيلية وعدة أشكال ومنها التحالف والاقتصاد والقوة العسكرية، وهناك كانت عدة عناصر جعلت إسرائيل قوية، وتم استخدام هذه العناصر بعدة أشكال من أهمها شن الحروب على الفلسطينيين، مما جعلت الطرف الفلسطيني ضعيف في تلك الحالة.

**أولًا: النتائج الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. تبحث الدول بشكل مستمر عن زيادة عناصر وأشكال قوتها بشكل لا يتوقف، حتى وإن وصلت أعلى درجات القوة، ويكون البحث عن القوة عمودياً وأفقياً، فمثلاً الولايات المتحدة تبحث عن القوة بشكل عمودي، وهو السعي لزيادة وتضخيم قوتها العسكرية والاقتصادية وغيرها، وتسعى أيضاً لزيادة قوتها بشكل أفقي، وهو زيادة مجالات وأنواع القوة، بحيث أنها عندما وصلت إلى أعلى قوة عسكرية واقتصادية بدأت في البحث عن أشكال أخرى للقوة مثل القوة الناعمة والقوة الافتراضية.
2. عند ظهور شكل أو عنصر جديد للقوة فإن ذلك لا يلغِ ما سبقها من أشكال وعناصر، فمثلاً منذ العصور الأولى عرفت البشرية عنصر القوة العسكرية واستخدامها من خلال الحرب، ورغم التطور الكبير على عناصر وأشكال القوة، إلا أنه لم يلغي أي عنصر أو شكل للقوة، ولكن ما حدث هو ضعف أهمية بعض العناصر وزيادة أهمية عناصر أخرى، فمثلاً زادت أهمية العنصر الاقتصادي وضعفت أهمية الحروب، ولكن مازال العنصران ضمن عناصر القوة، والقوة الناعمة لها دور كبير في زيادة قوة الدولة ونفوذها وسيطرتها على الدول، وتعّد شكلاً جديداً للقوة مكمّل للأشكال الأخرى مثل القوة الصلبة والافتراضية.

**ثانياً: التوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. في كل عصر من العصور كان ينظر للقوة بشكل مختلف والقوة في حالة تطور، ومن هنا يجب على الفلسطينيين أن لا يتوقفون عند العامل العسكري والاقتصادي للقوة، فمن الممكن أن يبحثوا عن عناصر وأشكال للقوة حديثة تمكنهم من مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، فالقوة ليس شيئا محددًا فهي كل شيء يمكن من خلاله التأثير على الاحتلال.
2. إن الديمقراطية داخل أي نظام سياسي هي أساس قوة هذا النظام، والمثال واضح وهو الإسرائيليين، فإن ديمقراطيتهم هي سبب قوة نظامهم السياسي، ولذلك يجب على الفلسطينيين تطبيق الديمقراطية بشكل مستمر، وتنشئة الشعب على الثقافة الديمقراطية، وذلك من أجل زيادة قوة النظام السياسي، ويجب في البداية أن تقوم الفصائل الفلسطينية بإنهاء الانقسام وعقد انتخابات تشريعية ورئاسية، ذلك أساس أي نظام سياسي قوي، حيث تعتبر قوة النظام السياسي عنصراً أساسياً من عناصر قوة الدولة.

3. إن تحقيق النجاح في الدبلوماسية يعتبر حافزاً لتحقيق المزيد من النجاحات الفلسطينية في هذا المجال وغيره من المجالات، فيجب استغلال هذا النجاح كحافز للبحث عن أشكال ومجالات جديدة للقوة الفلسطينية يمكنهم من خلالها مواجهة الاحتلال.

**4- دراسة إبراهيم، حبيب، (2010)، بعنوان: "أصول دراسات الأمن القومي"، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين.**

هدفت الدراسة للباحث إبراهيم حبيب قراءته حول الأمن القومي، وتعريفاته، وأسسه، والإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية، وتناولت الدراسة التأثيرات المختلفة للمقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الإسرائيلي) من خلال ثمانية محاور أساسية؛ فدرست التأثيرات السياسية، والديموغرافية، والعسكرية، والاقتصادية، والإعلامية، والاجتماعية، والنفسية، والأخلاقية، وأخيراً التأثيرات القانونية التي أصبحت تشكل هاجساً للقيادات الإسرائيلية أثناء سفرها إلى الخارج خوفاً من تعرضها للاعتقال، بسبب الدعاوى القانونية المرفوعة ضدها في العديد من الدول الأوروبية، وركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي (2000-2009م).

**أولاً: النتائج والتوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

لقد ظهر جلياً التأثيرات الإستراتيجية للمقاومة الفلسطينية التي تقودها (حماس) على الأمن القومي (الإسرائيلي)، وبناءً على النتائج التي توصل إليها الباحث، فإنه يوصي بما يلي:

1. تعزيز قوة المقاومة في شتى المجالات.
2. التوجه نحو اعتماد المقاومة المسلحة كخيار استراتيجي للصراع مع (إسرائيل).
3. التركيز على التعبئة الإعلامية للمجتمع الدولي لتعرية (إسرائيل) أمامه.
4. إيجاد مرجعية قانونية للمقاومة الفلسطينية.

**5- دراسة للباحث هشام المغاري (2008) بعنوان: "الإستراتيجية العسكرية لكل من مصر وإسرائيل في حرب أكتوبر 1973 وتأثيرها على نتائج الحرب دراسة تحليلية مقارنة"، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان.**

هدفت الدراسة للباحث على الإستراتيجية العسكرية، والتي تعتبر أحد أهم ركائز الأمن القومي، وقد خَلُص إلى أن اختلاف نموذجي إدارة كل من مصر وإسرائيل لإدارة حرب (1973)، مما مكّن الأولى من إحراز النصر في الجولات الأولى للحرب، إلا أن تغيير إدارة إسرائيل للحرب مكّنها من تغيير دفّة الأمور، وأشار الباحث أيضاً إلى مفهوم الدعم الخارجي ودوافع الاعتماد عليه، وبيّن طبيعة الدعم الذي تلقته كل من مصر وإسرائيل خلال الحرب، مما مكّن إسرائيل من إحداث توازن مع مصر، وبالتالي التأثير في النتائج العسكرية النهائية للحرب، وقد أوصى الباحث في نهاية الدراسة.

**أولًا: النتائج والتوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

- ضرورة تطوير الإستراتيجية العسكرية العربية عبر محاور ثلاثة:

1. تطوير النشاط الاستخباري.
2. الاستعداد للحرب.
3. ضرورة تطوير العلاقات الخارجية وتنسيقها لتكون داعماً أساسياً خلال الحروب على أساس تبادل المصالح والتعامل بالمثل.

### 1.8.2 دراسات عربية:

**1- دراسة حسين خلف، موسى (2016)، بعنوان: "محددات سياسية الأمن القومي الإسرائيلي"، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات.**

هدفت الدراسة عن تصدر موضوع الأمن القومي قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسة لدولة إسرائيل، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مرادفاً لوجود الدولة، ويرتبط ذلك بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي إزاء المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية من خلال العمل باتجاه تحليل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تخضع لمعطيات الواقع الراهن على المستوى الداخلي والإقليمي، وتحولات السياسة الدولية.

**أولًا: النتائج الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. نظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب إستراتيجية الحرب الاستباقية.
2. مفهوم الحدود الآمنة، وهي في إطار هذه النظرية عبارة عن مفهوم متغير قابل للتبديل والتعديل حسب متطلبات الأمن الإسرائيلي.
3. عامل العمق الإستراتيجي الذي يعد غيابه حتى الآن من أكبر التحديات التي تواجه النظرية الأمنية الإستراتيجية نظراً للوضع الجغرافي لدولة إسرائيل.

**ثانياً: التوصيات الذي توصل إليها:**

1. إن الربيع العربي لا يزال يلقي بظلاله على مفاهيم الأمن القومي واستراتيجياته الأمنية والعسكرية بفقدان ركائز مهمة في نظرية الأمن الإسرائيلية التي قامت لسنوات طويلة على وجود حلفاء إقليميين على درجة من الأهمية الإستراتيجية مثل تركيا ومصر، وهذا يتطلب التعاطي مع الحلول المطروحة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي من باب إدارة الصراع والأزمات وليس من باب إيجاد حلول، حتى وإن أدى ذلك في النهاية إلى شن حروب جديدة.
2. ضرورة توفير إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن الجماعي العربي في ثقافة صانعي السياسة العربية، وعلى آليات تحقيقها ووسائلها، وأيضاً توافر الإرادة السياسية لتفعيلها (في مرحلة متقدمة يمكن وضع ضوابط وعقوبات يتم إقرارها لاتخاذها حيال أية دولة لا تلتزم بالأغلبية العربية وهي نقطة غاية في الصعوبة، إلا أنها ضرورية في مرحلة ثانية).
3. ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولويات التي تهدد الدول العربية، ومن ثم الأمن القومي العربي ككل، وذلك باعتبارها ركيزة أساسية لكي يبني عليهما أي منظور عسكري وأمني للنظام العربي.

**2- دراسة محمود محارب، (2011)، بعنوان: "عملية صنع قرار الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها"، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، الدوحة.**

هدفت الدراسة التركيز على عملية صنع القرارات الخاصة بالأمن القومي الإسرائيلي، وتقوم بسبر غور تأثير ودور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في هذه العملية لتحقيق هذا الغرض، تطل الدراسة في البداية على عملية صنع القرار في إسرائيل، وخاصة تلك المتعلقة بالأمن القومي من الناحية الرسمية والقانونية، وثم تعالج دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صوغ القرارات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وطبيعة علاقتها بالمستوى المدني.

**3- دراسة أحمد الفاعوري، (2010) بعنوان: "التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في فترة (2006-2012)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.**

هدفت الدراسة إلى تحليل العناصر التي ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وإبراز مصادر التهديد سواء الداخلية التي تمثل بالمقاومة الفلسطينية، والخطر الديموغرافي، أو الخارجية مثل إيران وبرنامجها النووي، والصواريخ البالستية، والإرهاب والأصولية الإسلامية على لبنان عام (2006)، والعدوان على غزة عام (2009)، والثورات العربية عام (2011)، والتحولات الإقليمية، والمنطقة العربية كان لها تأثير على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي بعد (2006).

**أولاً: النتائج الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. يعتبر مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي مفهوماً مرناً، فهو مفهوم متحرك يواكب السياسة والمتغيرات الداخلية، وكذلك البيئة الإقليمية والدولية، من هنا هذا المفهوم يبدأ باستمرار بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة.
2. يعطي مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي القدرة على الدفاع عن أرض محددة، بل يتحقق على أساس ودي يمنع بمعطياته حدوث حرب أخرى إلى أن تحين الظروف المناسبة.

**ثانياً: التوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. ضرورة توفير إجماع استراتيجي عربي على الغايات والأهداف العليا المشتركة لمفهوم الأمن الجماعي العربي في ثقافة صانعي القرار السياسي في الدول العربية وعلى آليات تحققها، وأيضا

توفر الإرادة السياسية لتفعيلها (في مرحلة متقدمة يمكن وضع ضوابط لها، وعقوبات يتم إقرارها لاتخاذها حيال الأطراف الذي لا تلتزم بالإجماع العربي.

2. ضرورة التحديد والتوافق على مصادر التهديد وأولوياتها التي تهدد الدول العربية، ومن ثم الأمن القومي العربي ككل، وذلك باعتبارها ركيزة أساسية، لكي يبني عليها أي منظور عسكري وامني للنظام العربي.

### 1.8.3 دراسات أجنبية: مترجمة

**1- دراسة المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية، (2015)، بعنوان: "قانون السياسة الخارجية الإسرائيلية وسيلة للقوة الدبلوماسية الإسرائيلية"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، ترجمة مركز يافا للدراسات.**

هدفت الدراسة عن ضعف المنظومة الخارجية الإسرائيلية أمام المستوى السياسي، والغياب الكامل للرقابة، وعدم وجود قيادة حكيمة، ووجود مشكلات في الموازنات والطاقم البشري، وضعفها أمام المنظومة الأمنية، ويجب عليها أن تعزز المكانة الأمنية لدولة إسرائيل عبر المنظومة الدبلوماسية الإسرائيلية، ويجب أن يكون هناك تساؤل ما هو احتمالات تغيير القانون الدبلوماسي، وكيف يمكن أن ينجح القانون الجديد ونستطيع تعزيز المكانة الدبلوماسية في ظل غياب القانون.

**وكانت توصيات دراسة المعهد:**

1. بلورة رؤية سياسية خارجية منظمة وواضحة لإسرائيل وتحدد مواطن الخلل، وإمكانية التحديثات لمنظومة العمل في وزارة الخارجية الإسرائيلية.
2. وضع اقتراح وحلول لمنظومة العمل الدبلوماسي، وتأسيس هيئة استشارية لوزارة الداخلية، وتكون خاصة بها، وتابعة للحكومة لنتمكن بالتقدم بجوهر السياسة.
3. تغيير النظرة القديمة في التعامل مع يهود المهجر.
4. تغيير النقاش في الكنيست بما يخص السياسة الخارجية، ويجب وضع اقتراحات وحلول ليس عوائق.

**2- دراسة رآووت، (2007)، بعنوان: "إعادة تنظيم السياسة الخارجية في رؤية الأمن القومي الإسرائيلي"، معهد رآووت للدراسات الإسرائيلية المختصة في الأمن القومي، ترجمة مركز يافا للدراسات.**

هدفت الدراسة على تطور التهديد السياسي والدبلوماسي الذي له أهمية لوجود إسرائيل، وأهم استخلاص لجنة "فينوجراد" حول صياغة وإدارة السياسية الخارجية أن لا يوجد رؤية واضحة للأمن القومي الإسرائيلي، ولا يوجد سياسة خارجية قوية، ولا يوجد من يديرها بالطريق السليم، ولم يكن هناك رؤية عملية لمجال الأمن القومي، وليس كل دبلوماسي يمكن أن يساهم في صناعة الأمن القومي لإسرائيل.

**التوصيات الذي توصلت لها الدراسة:**

1. دراسة مجدد وإعادة دراسة رؤية الأمن القومي الإسرائيلي، وتخصيص موارد للسياسة الخارجية.
2. بناء وتشكيل لجنة لتحديث الرؤية الإستراتيجية للأمن القومي لإسرائيل في ظل التهديدات الذي تتعرض لها، لكي تحدد المهام والغايات للسياسة الخارجية، ويجب إعادة الموارد وتقسيمها من خلال الميزانية بين جيش الدفاع ووزارة الخارجية.
3. بلورة قائمة القضايا الرئيسية للسياسة الخارجية لإسرائيل.
4. رئيس الحكومة يحدد كل جهة مسئولة عن أحد القضايا الجوهرية للدولة.
5. صياغة سياسة واضحة اتجاه القضايا الجوهرية.
6. بلورة رؤية عملية لوزارة الخارجية.
7. وضع خطو عملية متعددة لسنوات لوزارة الخارجية لتحقيق الأمن القومي لإسرائيل.
8. دورة والتأهيل لحماية الأمن القومي وتسييره في خدمة السياسة الخارجية، وتحديد مطالب للعاملين في السلك الدبلوماسي.
9. تحسين الرقابة البرلمانية على السياسة الخارجية وعلى وزارتها.

**3- دراسة أوراه نامير (2007)، بعنوان: "الدبلوماسية الإسرائيلية في الشرق الأوسط دروس من الماضي ونظرة إلى المستقبل"، تل أبيب/مركز بيرس للسلام، دراسات دولية وإقليمية، وزارة الخارجية الإسرائيلية، مترجم مركز يافا.**

هدفت الدراسة عن النظرية الإدارية للعلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية، ونقاط الضعف التي لم تنجح فيها إسرائيل، وكيفية صياغة هيكلية وزارة الخارجية الإسرائيلية لتلبي احتياجات الدولة وترتقي بطموحاتها.

**التوصيات الذي توصلت إليها الدراسة:**

1. يجب العودة إلى الدبلوماسية الإسرائيلية القديمة التقليدية التي تعتمد على المبادرة، والخبرة، والأسرار، والعمل الممنهج، والتواصل لتحقيق أهدافها.
2. إلقاء النظرة الأكاديمية على الدبلوماسية الإسرائيلية، ويجب أن يتساءل الدبلوماسيون: هل تعلمت الخارطة الإقليمية للبحث عن فرص.
3. يجب التوقف عن البحث عن الحجج والذرائع، ويجب أن يكون لدينا سياسة مبادرات تجاه الدول والحلفاء، والكف عن الخوف من التهديد الإيراني.
4. يجب التقدم مع الفلسطينيين لتحقيق مصالح إسرائيل الإستراتيجية.

## 1.9 الفجوة البحثية:

**جدول رقم (1): الفجوة البحثية**

| الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| **دراسة ريم نيل (2014) بعنوان:** الدبلوماسية وفن التفاوض على اتخاذ القرار السياسي، فلسطين، جامعة الأزهر. دراسات فلسطينية. | وهدفت الدراسة على العمل الدبلوماسي للدولة، وآليات وفن عملية التفاوض وتطوره، وتدريب كوادره، وتلعب الدبلوماسية دوراً مهماً في تسوية الأزمات، وحلها بالطرق الدبلوماسية. | سوف تركز الدراسة الجالية على دور الدبلوماسية، وكيف تعمل كخادم لتحقيق الأمن للدولة، وما هي الطرق والأساليب المتبعة. |

| الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| **دراسة إبراهيم حبيب (2010) بعنوان:** أصول دراسات الأمن القومي، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين.<br>دراسات فلسطينية. | هدفت الدراسة حول الأمن القومي، وتعريفاته، وأسسه، والإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية، وتطرقت إلى العوامل المؤثرة فيها. | سوف تركز الدراسة على العوامل المؤثرة في تحقيق الأمن لترسيخ الأمن الإسرائيلي بالطرق الدبلوماسية، وكيف استغلت الدبلوماسية الإسرائيلية للحفاظ على أمنها القومي. |
| **دراسة للباحث هشام المغاري (2008) بعنوان:** الإستراتيجية العسكرية لكل من مصر وإسرائيل في حرب أكتوبر (1973)، وتأثيرها على نتائج الحرب دراسة تحليلية مقارنة، جامعة القدس.<br>دراسات فلسطينية. | هدفت الدراسة لضرورة تطوير العلاقات الخارجية وتنسيقها لتكون داعماً أساسياً خلال الحروب على أساس تبادل المصالح والتعامل بالمثل، حيث تناولت الدراسة الدور العسكري والاستخباري في تحقيق الأمن القومي الإسرائيلي. | سوف تركز الدراسة على التركيز على الجانب الدبلوماسي لتحقيق الأمن القومي، باعتبارها أحد الوسائل الأساسية، وهي الأكثر أهمية من العمل العسكري في تحقيق الأمن القومي. |
| **دراسة أحمد الفاعوري (2010) بعنوان:** التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي في فترة (2006-2012)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.<br>دراسات عربية. | هدفت الدراسة على الإشكاليات التي يواجهها الأمن القومي الإسرائيلي، والتحديات من أهم العوامل التي تساهم في تحديد التوجيهات الإسرائيلية داخلياً وخارجياً، وركزت على العوامل المؤثرة في الأمن القومي وهي الديموغرافيا، والحدود، والهجرة، والمقاومة، لكنها تجاهلت العمل الدبلوماسي. | سوف تركز الدراسة على الدور الدبلوماسي، وكيف نجح في تعزيز مفهوم الأمن باستخدام قوة الردع، وهي التي قد تشرع زيادة الهجرات من خلال تبرير هذه الأعمال. |

| الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| **دراسة محمود محارب (2011) بعنوان:** عملية صنع قرار الأمن القومي في إسرائيل، وتأثير المؤسسة العسكرية فيها.<br>دراسات عربية. | هدفت الدراسة تحقيق الأمن الإسرائيلي أكثر المواضيع التي تهم صانع القرار الإسرائيلي، ودور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صنع القرارات المتعلقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وطبيعة علاقتها بالمستوى المدني. | سوف تركز الدراسة إلى دور المؤسسة السياسية، وخاصة صناع القرارات في السياسية الخارجية، وتوجيهها في الحفاظ على الأمن لدولة إسرائيل، وكيف تستخدم الدبلوماسية للالتفاف على القانون الدولي. |
| **دراسة حسين خلف موسي (2016) بعنوان:** محددات سياسية الأمن القومي الإسرائيلي، مركز الديمقراطي العربي، الدراسات العبرية.<br>دراسات عربية. | هدفت الدراسة إلى أن الأمن القومي في قائمة الأهداف الإستراتيجية الرئيسة لدولة إسرائيل، حيث يتم تحليل الأوضاع والمتطلبات الخاصة بهذه المسألة على أنها تشكل مرادفاً لوجود الدولة ونظرية الردع التي تبنتها إسرائيل في إطار عقيدتها الأمنية إلى جانب إستراتيجية الحرب الاستباقية هي التي تحقق الأمن القومي. | سوف تركز الدراسة على نظرية الدبلوماسية الفاعلة لتشريع نظرية الردع في تحقق الأمن القومي للدولة لإسرائيل. |
| **دراسة أوراه نامير (2007) بعنوان:** الدبلوماسية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، دروس من الماضي ونظرة إلى المستقبل، تل لبيب/ مركز بيبرس للسلام، دراسات دولية وإقليمية، وزارة الخارجية الإسرائيلية، مترجم مركز يافا. دراسات إسرائيلية. | هدفت الدراسة إلى اعتماد الدبلوماسية الإسرائيلية كأحد وسائل تحقيق الأمن الإسرائيلي، وإعطائها الأولوية، وأوصت إلى العودة إلى الدبلوماسية القديمة التقليدية التي تعتمد على المبادرة والخبرة والإصرار والعمل الممنهج والمتواصل لتحقيق أهدافها. | سوف تركز الدراسة كيف تطور العمل الدبلوماسي في استحداث طرق وقنوات جديد تتصف بالموضوع مع ممارسة الدبلوماسية العلنية لكسف موافق تطبيعية أكبر. |

| الدراسات السابقة | الفجوة البحثية | الدراسة الحالية |
|---|---|---|
| **دراسة، رآووت، (2007) بعنوان:** إعادة تنظيم السياسة الخارجية في رؤية الأمن القومي الإسرائيلي، معهد رآووت للدراسات الإسرائيلية المختصة في الأمن القومي، ترجمة مركز يافا للدراسات.<br>دراسات إسرائيلية. | هدفت الدراسة إعادة دراسة رؤية الأمن القومي الإسرائيلي، وتخصيص موارد للسياسة الخارجية، والعمل الدبلوماسي، وتقسيم الموارد من خلال الميزانية بين جيش الدفاع ووزارة الخارجية. | سوف تركز الدراسة إلى إنفاقات وزارة الخارجية الكبيرة عن باقي الوزارات لتحسين الأداء الدبلوماسي للحفاظ على أمن إسرائيل. |
| **دراسة المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية، (2015) بعنوان:** قانون السياسة الخارجية الإسرائيلية وسيلة للقوة الدبلوماسية الإسرائيلية، وزارة الخارجية الإسرائيلية، ترجمة مركز يافا للدراسات.<br>دراسات إسرائيلية. | هدفت الدراسة لتحديث القانون الجديد لتعزيز المكانة الدبلوماسية في ظل غياب القانون، واستحداث آليات جديدة، ورجّحت بأن هناك ضعف في العمل الدبلوماسي، ونقص في الكادر البشري. | سوف تركز الدراسة بأن العمل الدبلوماسي حاضر وبقوة، وأن الكادر البشري العامل في الدبلوماسية موجود بوضوح في الساحات الدولية لدولة الاحتلال، وكيفية الاستفادة من الثغرات لصالح القضية الفلسطينية. |

# الفصل الثاني
# هيكلية العمل الدبلوماسي الإسرائيلي
# في الحفاظ على أمن إسرائيل

**2.1 المبحث الأول: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل.**

**2.2 المبحث الثاني: مهام وهيكليات أجهزة الأمن للحفاظ علي أمن إسرائيل.**

**2.3 المبحث الثالث: علاقة العمل الدبلوماسي في الحفاظ على أمن إسرائيل.**

**مقدمة:**

تعد الدبلوماسية الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول ومتابعتها، وقد غدت الدبلوماسية بسبب هذه المكانة الهامة التي تتمتع بها على الصعيد الدولي، ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية، وحفظ الأمن الداخلي والخارجي للدولة؛ علماً أنه أصبح يُدرس في الجامعات والكليات المتخصصة، ومعاهد إعداد السلك الدبلوماسي من أجل إدارة الأزمات، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، بالإضافة لما تقوم به الدبلوماسية في الأساس من المشاركة في إعداد السياسة الخارجية من خلال ما تقدمه من وتطبيق مصالحها الأمنية والعسكرية، وجمع المعلومات لصناع القرار ورؤساء الدول (الرشدان والموسى، 226:2005).

شكّل الأمن بالنسبة لدولة إسرائيل أهمية خاصة، لذا شكّل (دافيد بن غوريون) أول رئيس وزراء منه إطاراً أطلق عليه نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وكذلك كإستراتيجية عسكرية وأمنية وسياسية وعسكرية لإسرائيل، كونها تشعر بأنها تعيش في حالة من التهديد المستمر لوجودها، لأنها أقيمت في ظروف غير طبيعية، وفي وقت اقتطع من ذاكرة التاريخ انتزعت فيه الأرض من أصحابها دون وجه حق، ووهبت لمن لا يستحق، وشرّد جزاء ذلك الآلاف من أصحابها الشرعيين، ليتم إحلال بدلاً منهم المستوطنين الذين جاءوا من مشارق الأرض ومغاربها، لذلك اتجهت إسرائيل إلى العمل الدبلوماسي لتحقيق مصالحها القومية والأمنية للحفاظ على كينونتها، فقد تطورت الدبلوماسية عبر القرون الماضية، ومع تطورها اختلفت أساليبها ووسائلها باختلاف الحضارات التي مرت سابقاً، لقد مارست الشعوب الدبلوماسية على الصعيدين الداخلي والخارجي لدولها

لذا سعت إسرائيل بكل ما تملك من طاقات بالحراك الدبلوماسي للتغطية على جرائمها التي قامت فيها خلال العقود الماضية ضد الشعب الفلسطيني، لذلك عمد الإسرائيليون إلى بناء النظرية الأمنية ليؤكد على عسكره المجتمع الإسرائيلي فكرياً وعلمياً، وأن على جميع المواطنين أن ينخرطوا في هذه الخدمة، بغض النظر عن مستوياتهم من منطق الاعتقاد بسياسة القوة المبنية على التفوق العسكري المطلوب، والإستراتجيات العسكرية المبنية على قوة الردع والهيمنة والتهديد، وحقها في توجيه الضربات الاستباقية لإجبار عدوها على الخضوع لإرادتها، وبعد ذلك تقوم بالحراك الدبلوماسي لتغطي ما قامت فيه من جرائم يعاقب عليها القانون الدولي.

وسنتناول في هذا الفصل، دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل في المحافل الدولية، وينقسم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية، المبحث الأول سوف يتم تناول دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ علي أمن إسرائيل، أما المبحث الثاني فيتناول مهام أجهزة الأمن للحفاظ علي أمن إسرائيل، بينما المبحث الثالث سوف يتناول علاقة العمل الدبلوماسي في الحفاظ على أمن إسرائيل.

## 2.1 المبحث الأول: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل:

### 2.1.1 تعريف الدبلوماسية:

كلمة دبلوماسية (Diplomacy) مشتقة من الكلمة اليونانية (Diploma)، وكانت هذه الكلمة آنذاك تطلق على جزء من الوثائق الرسمية التي كانت تصدر عن الرؤساء السياسيين في المدن التي كان يتكون منها المجتمع اليوناني القديم، التي تمنح إلى أشخاص بموجبها فيترتب لهم امتيازات خاصة، ومع مرور الزمن اتسع مفهوم كلمة "دبلوما"، بحيث أصبح يشمل الوثائق الرسمية والأوراق والمعاهدات، واسْتُخْدِمَ موظفين للعمل في تبويب هذه الوثائق وحل رموزها وحفظها، وأُطْلِقَ عليهم اسم أمناء المحفوظات، وظل اصطلاح كلمة دبلوماسية ولفترة طويلة يقتصر على دراسة المحفوظات والمعاهدات والإلمام بتاريخ العلاقات بين الدول، وهكذا فإن لفظ دبلوماسية لم يستعمل لكي يشير إلى العمل الذي يشمل توجيه العلاقات الدولية إلا في أواخر القرن الخامس عشر (العبيكان، 83:2007).

تعددت تعريفات كلمة الدبلوماسية لدى الكتاب، فمنهم من قرنها بالمفاوضات، ومنهم من قرنها بالسياسة الخارجية والعلاقات بين الحكومات والدول المستقلة، لذلك ستستعرض الدراسة عدد من التعريفات والآراء التي تناولها الكُتاب، ومنها:

- يرى "شارل كالفو" أن الدبلوماسية هي "علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول، والناتجة عن المصالح المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات التي تنشأ، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات" (الشامي، 31:1994).
- في حين يُعرف "براديه فوديريه" الدبلوماسية بأنها "فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات في البلاد الأجنبية، والعمل على تسهيل حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج، وإدارة الشؤون الدولية وتولي أو متابعة المفاوضات السياسية" (أبو هيف، 12:1975).
- أما الكاتب الدبلوماسي البريطاني "هارولد نيكلسون" فقد عرفها حسب تعريف قاموس أكسفورد بأنها "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات، ويرى أنه من المهم التمييز بين صانعي القرارات وبين دور السلك الدبلوماسي" (بهاز، 2013).
- كما يعرفها "ريفيير" بأنها "هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة" (العجرمي، 8:2011).

- في حين يعرف "سموحي فوق العادة" الدبلوماسية بأنها "مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، وفن إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات" (فوق العادة، 3:1973)، (طشطوش، 213:2010).

**2.1.2 تعريف الدبلوماسية الإسرائيلية:**

ووفقاً لما يقول (أفيجدور ليبرمان) وزير الشئون الخارجية الإسرائيلي في مقدمته المكتوبة لخطة العمل لعام (2011) "أننا معاً في مواجهة التحديات الإرهابية والحرب غير التقليدية التي تحاول أن تعصف بإسرائيل، ولذلك نحن في حاجة لأن نوحد جهودنا ونجددها، آخذين في الاعتبار تحديات الرأي العام العالمي وتغييره، وتغيير مفهوم عدم الشرعية، إن المدخل الجديد لتلك الساحة هو تركيز العمل على الإعلام الحديث، وزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية لمواجهة التحديات غير العادية".

ويضيف السفير الإسرائيلي (مايكل أورن) بالولايات المتحدة الأمريكية "أن هناك خطة منهجية لنزع الشرعية عن إسرائيل، بعد أن فشلت القوة العسكرية والحروب في تدمير دولتنا، وانتهج أعداء إسرائيل تكتيكاً جديداً، وهو تدمير صورة إسرائيل الذهنية لدى العالم الخارجي، لكي يعوق إسرائيل عن الدفاع عن نفسها، أو حتى تبرير وجودها" (موقع البوابة، 2016).

تقوم وزارة الخارجية ببلورة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل وبتطبيقها وبعرض هذه السياسة على الحكومة لإقرارها، وتُمثّل الوزارة الدولة في تعاملها مع حكومات أجنبية ومنظمات دولية، وتشرح مواقفها ومشاكلها في العالم، كما أنها تسعى إلى دفع العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية، وتعزيز التعاون مع الدول النامية. وتُقيم إسرائيل حالياً علاقات دبلوماسية مع (162) دولة، وتدفع وزارة الخارجية العلاقات مع الجاليات اليهودية، وتضمن حقوق مواطني إسرائيل في الخارج، وحماية أراضيها ومصالحها من الداخل (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2016).

**2.1.3 مهام وهيكلية العمل الدبلوماسي الإسرائيلي بوزارة الخارجية:**

وتؤدي وزارة الخارجية الإسرائيلية مهامّها المختلفة من مقرّها الرئيسي في القدس وبواسطة البعثات والسفارات الدبلوماسية الإسرائيلية في الخارج، وتتمثل بعدة أقسام منها:(وزارة الخارجية الإسرائيلية،2016)

أ. **وزارة الخارجية:** تقوم ببلورة السياسة الخارجية لحكومة إسرائيل وبتطبيقها وبعرض هذه السياسة، وتُمثّل الوزارة الدولة في تعاملها مع حكومات أجنبية ومنظمات دولية، وتشرح مواقفها ومشاكلها في العالم، كما أنها تسعى إلى دفع العلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية والعسكرية، وتعزيز التعاون مع الدول النامية.

ب. **مكتب المدير العام:** مساعدة المدير العام في إدارة الوزارة في مختلف نشاطاتها متابعة وتنسيق المهامّ الروتينية، والمبادرة إلى حملات خاصة ومراقبتها، وتنسيق الاتصالات بين الوزارة والأجهزة الأمنية والاتصالات مع وزارات أخرى، وتخضع لمكتب المدير العام خمسة مكاتب.

ت. **مكتب التنسيق:** المتابعة والتنسيق بين أقسام وحملات خاصة وغرفة الطوارئ ومركز الإعلام والإعلان عن فعاليات خاصة وتنسيقها:

1. المحضر والضيوف الرسميون.
2. شؤون يهود العالم.
3. الشؤون الدينية.
4. تأهيل الموظّفين والتطوير.

وتخضع مباشرة لإدارة وزارة الخارجية الإسرائيلية ثلاثة مكاتب أخرى، الشؤون القنصلية، التخطيط السياسي والأمن الإقليمي، ومراقبة الأسلحة.

ث. **شعبة الشرق الأوسط:** تتناول العلاقات الإسرائيلية العربية، بما في ذلك تنسيق المحادثات المتعدّدة الأطراف والمحادثات الثنائية:

1. قسم الأردن.
2. قسم شمال إفريقيا وسوريا ولبنان.
3. قسم دول الخليج.
4. قسم مصر.
5. قسم الشؤون الفلسطينية.
6. قسم شؤون أورشليم القدس.

7. قسم مشاريع الشرق الأوسط.
8. قسم التعاون المتعدّد الأطراف.

ج. **شعبة أمريكيا الشمالية:** تتناول شؤون الولايات المتحدة، وكندا.

ح. **شعبة أوروبا الغربية:** تتألف من أربعة أقسام:

1. أوروبا 1 (البرتغال، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، دول البينيلوكس، وإيطاليا).
2. أوروبا 2 (تركيا، قبرص، اليونان، مالطا، سويسرا، والنمسا).
3. أوروبا 3 (المنظمات الأوروبية، حلف شمال الأطلسي، مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي).
4. أوروبا 4 (بريطانيا، أيرلندا، السويد، النرويج، الدانمارك، فنلندا، وأيسلندا).

خ. **شعبة أوربا الوسطى ويورو– آسيا:** تتألف من قسمين:

1. أوروبا الوسطى.
2. يورو– آسيا.

د. **شعبة آسيا والمحيط الهادئ:** تتألف من ثلاثة أقسام:

1. جنوب شرق آسيا (الهند، نيبال، ميانمار، تايلاند، فيتنام، سنغافورة، الفلبين، لاوس، كمبوديا، سيريلانكا، المالديف، أندونسيا، ماليزيا، بنغلادش، وباكستان).
2. شمال شرق آسيا (الصين، منغوليا، وكوريا الجنوبية).
3. أوقيانيا (استراليا، نيوزيلندا، وجزر المحيط الهادئ).

ذ. **شعبة أفريقيا:** تتألف من قسمين:

1. أفريقيا 1 (شمال إفريقيا، ساحل العاج، الكاميرون، إثيوبيا، كينيا، اريتريا، نيجريا، زائير، كونغو، برازافيل، وتنزانيا).
2. أفريقيا 2 (جنوب إفريقيا، سوازيلاند، ناميبيا، بوتسوانا، أنغولا، زامبيا، مالاوي، موزنبيق، ماوريسيوس، ومدغشقر).

ر. **شعبة أمريكا الوسطى والجنوبية والكاريبي:** تتألف من قسمين:

1. قسم أمريكا الجنوبية.
2. قسم أمريكا الوسطى والكاريبي.

ز. **شعبة المنظمات الدولية والأمم المتحدة:** تتألف من ثلاثة أقسام:

1. منظمات دولية 1 (منظمات دولية، العمل، الصحة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة– اليونسكو، السياحة، الهجرة، الاتصالات، اللاجئون، منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة– اليونيسيف، اللجنة الثالثة المنبثقة عن الأمم المتحدة).
2. منظمات دولية 2 (شؤون سياسية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولجان الأمم المتحدة، مجلس الأمن، العلاقات بين إسرائيل والأمم المتحدة، قوات حفظ السلام، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين– الأونروا، الصليب الأحمر، برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، أسرى الحروب والمفقودون خلال معارك).
3. منظمات دولية 3 (العالم الثالث، الاقتصاد، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منظمات غير حكومية وحقوق الإنسان: قضايا حقوق الإنسان، لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والعلاقات مع منظمات حقوق الإنسان)

س. **شعبة الشؤون الاقتصادية:** تتألف من أربع وحدات:

1. القسم الاقتصادي 1 (إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية، قبرص، تركيا، مصر، الطيران، والسفن).
2. القسم الاقتصادي 2 (أوروبا الغربية).
3. القسم الاقتصادي 3 (أوروبا الشرقية، النفط، المقاطعة العربية).
4. مكتب الشؤون الاقتصادية الشرق أوسطية.

ش. **مركز التعاون الدولي (MASHAV):** يتألف من أربع وحدات:

1. قسم الإدارة والميزانية.
2. قسم التأهيل للخارج.
3. قسم المشاريع في الخارج.
4. قسم التخطيط والعلاقات الخارجية.

ص. **شعبة الإعلام والصحافة:** تتألف من ست وحدات:

1. قسم الشؤون العامة (الوسائل السمعية– البصرية، الإنتاج والنشر، مشاريع خاصة).
2. قسم الإعلام والإنترنت (جمع المعلومات ونقلها إلى البعثات والسفارات والصحافيين في إسرائيل في الوقت الحقيقي).
3. مكتب الناطق بلسان الوزارة وقسم الصحافة (العلاقات مع وسائل الإعلام الإسرائيلية والأجنبية، وصحافيين يزورون إسرائيل).
4. قسم وسائل الإعلام العربية، يعمل مع وسائل الإعلام العربية من خلال تنسيق مقابلات صحافية وإجازات للصحافيين، وعقد مؤتمرات صحفية، وإجراء مقابلات مع كبار المسؤولين الإسرائيليين وعلى رأسهم وزيرة الخارجية، وتهدف هذه النشاطات إلى عرض إسرائيل أمام الجمهور في الدول العربية، والتأكيد على مواقف إسرائيل السياسية في عملية السلام مع الفلسطينيين، ويقوم القسم بتشغيل موقعين على شبكة الإنترنت أحدهما باللغة العربية والآخر بالفارسية، ويحتوي هذان الموقعان على معلومات متنوّعة عن إسرائيل ومؤسساتها وعلاقاتها الخارجية، بالإضافة إلى معلومات عن المجتمع والثقافة في إسرائيل، ووثائق عديدة تتعلّق بمسيرة السلام، وتأريخ هذه المسيرة والشعب اليهودي، وتأريخ اليهود بما في ذلك خلال المحرقة النازية، ويتابع القسم على أساس يومي التقارير المنشورة في وسائل الإعلام العربية.
5. قسم العلاقات الخارجية (طلبات الجمهور، جمعيات صداقة، إدارة محليّة، ومنظمات محلّية).
6. قسم الإدارة والميزانية.

ض. **شعبة الشؤون الثقافية والعلمية،** تتألف من أربع وحدات:

1. قسم التعاون الثقافي والعلمي.
2. قسم الفنون والأدب (مساعدة في تصدير الثقافة الإسرائيلية، والأدب، والأفلام، والرقص، والموسيقى، والمسرحيات، والفنون البلاستيكية، والمساعدة لإسرائيليين في المشاركة في مهرجانات).
3. قسم الإدارة والميزانية.

**ط. الشعبة القضائية:**

1. قسم القانون الدبلوماسي والإداري.
2. قسم المعاهدات.
3. قسم القانون الدولي.
4. قسم القانون الاقتصادي.
5. قسم القانون العامّ.
6. مكتب الشؤون القنصلية.

**ظ. مركز الأبحاث السياسية:** يتألف من عدة أقسام:

1. شعبة الإدارة تتألف من سبعة مكاتب (تتألف من 23 قسماً).
2. أمن الخدمة الخارجية (الإدارة، العمليات، ميزانية الأمن).
3. المالية (رواتب محلية، رواتب في الخارج، الحسابات، الحسابات في الخارج، ظروف العمل في الخدمة الخارجية).
4. الطاقة البشرية (إدارة الموظّفين في الخارج، إدارة الموظّفين في إسرائيل).
5. إدارة الممتلكات والخدمات (الممتلكات في الخارج، البريد الدبلوماسي، المواصلات، الصيانة والتموين).
6. رفاه ودعم الموظّفين (الإرسال والاستيعاب، الموظفون في إسرائيل، رفاه الموظّفين).
7. خدمات التكنولوجيا الإعلامية والاتّصالات (خدمات الاتصالات، تكنولوجيا الاتصالات، أرشيفات ومعطيات، إدارة وميزانية).
8. إدارة الميزانية.

### 2.1.4 أدوات العمل الدبلوماسي الإسرائيلي:

نفذت وزارة الخارجية الإسرائيلية، للمرة الأولى في تاريخها مشروعاً وزارياً لتقدير الموقف السياسي الإستراتيجي، الهدف منه تشخيص تطور الاتجاهات المحلية والإقليمية والدولية لتقدير مغازيها، وبلورة توصيات لدبلوماسيتها الخارجية، ولهذا الغرض تأسست منهجية هادفة، وتشكل (17) طاقماً بين الدوائر، وعُقد مؤتمر "وزارة الخارجية للسياسة والإستراتيجية" لمدة ثلاثة أيام لبلورة خطة العمل لدوائر الوزارة والممثليات في الخارج، وتم توزيع الوثيقة، وتقدير الموقف والأهداف، ومراكز الجهد على القيادة السياسية والأمنية (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2016/08/22، نت).

ووضعت على طاولة الحكومة، مع الاستفادة من خبرة الأذرع الأمنية، وشعبة التخطيط في هيئة الأركان العامة، وجهاز الأمن العام "الشاباك"، وهيئة الأمن القومي.

ولاحظت الأوساط الإسرائيلية، وجود أربعة أنواع من التغييرات في الحلبة الدولية، جميعها تؤثر مباشرة على إسرائيل، لخصها "عيران عتسيون"، الرئيس السابق لشعبة التخطيط السياسي لخصها بالتالي:

- التغييرات في تناسب القوة بين الولايات المتحدة وباقي القوى العظمى الصاعدة الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والهند، وباتت تشكل موضوعاً لعدد لا ينتهي من المقالات والمداولات داخل المنظومات السياسية الأمنية في إسرائيل (موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2016). وبالتالي توصي الجهات الأكاديمية والبحثية صناع القرار في تل أبيب بضرورة "التشخيص الدقيق والمبكر" لهذه القوى، وبلورة سياسة خارجية تتناسب مع "التموضع" الإسرائيلي المثالي، في رؤية بعيدة المدى، بحيث يعتبر العثور على "التوازن الصائب" للسياسة الخارجية الإسرائيلية في العلاقات بين القوى العظمى أحد تحدياتها المركزية في السنوات القريبة.
- استحداث ما بات يعرف بـ "القوة الحكيمة"، للمزج بين "القوة الناعمة والقوة الصلبة"، والمقصود بها إسرائيلياً تفعيل الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية لحماية أمن إسرائيل داخلياً وخارجياً، بل والثقافية التي يتزايد وزنها النسبي في مقياس قوة الدول، في ضوء تشديد التفكير الإسرائيلي التقليدي كثيراً على "القوة الصلبة"، و"التبخيس" من قدر "القوة الناعمة"، وهو ما ثبت فعلياً في تقديرات الاستخبارات التي تميل للزوايا العسكرية الأمنية.

- أنواع اللاعبين على المسرح الدولي، فإذا صيغت المنظومة الدولية في الماضي بأيدي لاعبين ممثلين لدول، ففي السنوات الأخيرة طرأت زيادة هامة في وزن "لاعبين لا يمثلون دولًا"، كالمنظمات المسلحة، والشركات التجارية، والمنظمات الدولية والإقليمية، مما يجعل السياسة الخارجية الإسرائيلية بحاجة لبلورة نظريات، وأساليب عمل جديدة تناسب الحلبة المتغيرة.
- "الأجندات الجديدة"، بعد أن أضيفت في السنوات الأخيرة لقضايا الأمن القومي التقليدية كالنزاعات الإقليمية، ومواضيع أمن كونية تتخطى الحدود، كحظر انتشار الأسلحة غير التقليدية، ومكافحة "الإرهاب"، والغذاء، والمياه، وتطوير القارة الأفريقية، ومجابهة موجات الهجرة نحو الدول الغربية، ما يعني بصورة أو بأخرى "توسيع" جدول أعمال السياسة الخارجية (المركز الفلسطيني للإعلام، 2016).

## 2.2 المبحث الثاني: مهام وهيكليات أجهزة الأمن للحفاظ علي أمن إسرائيل:

### 2.2.1 تعريف الأمن:

**الأمن في اللغة:** "(أمن) أمنًا، وأمانًا وأمنة: اطمأن ولم يخف، فهو آمن، يقال لك الأمان أي أمنتك، وأمن البلد اطمأن أهله، وأمن فلان على كذا: وثق به واطمأن إليه" (العربية، 28:2004).

**الأمن اصطلاحًا:** يعتبر الأمن كمفهوم عكس الخوف، وهو ظاهرة اجتماعية تمتد بجذورها إلى أعماق التاريخ البشري، لكنه كعلم يعتبر أحد العلوم الحديثة نسبياً، حيث ازداد الاهتمام بالأمن وبالدراسات الأمنية والإستراتيجية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث تحول الأمن ودراساته المتنوعة إلى علم مؤطر وذي طبيعة محددة، وهناك العديد من المعاني والمضامين لمفهوم الأمن، لكنها بمجموعها تدور حول عدد من الصفات والمظاهر الحسنة كالثقة والسلام والطمأنينة وعكس الخوف، فهو يتضمن معاني ضدية للشعور بالخوف والخيانة، وهو "أحد مؤشرات إيجابية الإنسان وتساميه وتفوقه وقدرته على خلق ظروف مواتية للحياة الهانئة والهادئة، وفي الوقت نفس يعكس انهيار الأمن وتدهوره سلبية الإنسان وأنانيته، وسعيه الحثيث إلى التملك سواء على المستوى الفردي أو الجماعي، الأمر الذي يدفع إلى تعزيز الاعتقاد بأن الأمن سر الحياة والنماء والتطور" (يوسف، 2010).

**ومن هنا يعرف الأمن:** على أنه "قدرة الدولة على منع الآخرين من إيذائها سواء بغزوها أو تدميرها، وبمعنى أكثر بساطة فإن الأمن يعني حماية الوطن من الهجوم العسكري" (سعيد، 1984).

ويعرفه د. علي حجي بأنه "حصيلة مجموعة من الإجراءات والتدابير التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لسيادته واستتبابه داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة" (كلوب، 8:2008).

أما د. على الدين هلال فيعرف الأمن بقوله "الأمن هو غياب الشعور بالتهديد، وانتفاء الإحساس بالخطر، وتحقيق الأمن يمثل مفهوماً مركزياً في حياة كل المجتمعات بغض النظر عن درجة تطورها، وحماية المصالح والقيم الجمعية ضد التهديدات الخارجية" (لقوشة، 1992).

### 2.2.2 تعريف الأمن الإسرائيلي:

فسّر (بن غوريون) الأمن، وهو أول رئيس وزراء لدولة إسرائيل ومساعدوه بالمصطلح بالمفاهيم العسكرية الأساسية جداً الرامية إلى الدفاع عن الوجود على أنه يعني "منع العدو من إلحاق الضرر بالأرواح والممتلكات والأرض" (فالد، 16:1992).

أما يعرفه (ليفي أشكول)، وهو ثالث رئيس وزراء لدولة إسرائيل، فيعبّر عن الأمن قائلاً "إن الجبهة الأمنية لإسرائيل هي البقاء للشعب اليهودي في العالم أجمع" (فهمي، 91:1999)، وهنا تبرز مدى الأهمية التي أولاها القادة الصهاينة للأمن، حيث ربطوا بقاء يهود العالم بأمن إسرائيل.

- **أجهزة أمن إسرائيل:**

1) **الموساد:** وكالة استخبارات الإسرائيلية "الموساد" (معهد الاستخبارات والمهمات الخاصة)، ولفظه بالعبرية (هاموساد لموديعين أولتافكديم ميوحادي) تأسس"الموساد" في 13 ديسمبر من عام 1949، ليقوم بجمع المعلومات، والدراسات الاستخباراتية، وبتنفيذ العمليات السرية خارج حدود إسرائيل، ويعمل "الموساد" بصفته مؤسسة رسمية بتوجيهات من قادة إسرائيل، وفقاً للمقتضيات الاستخباراتية والعملية المتغيرة، مع مراعاة الكتمان والسرية في أداء عمله، وتقع على عاتق "الموساد" العديد من المهام التي تندرج ضمن مجالات متنوعة، كالعلاقات السرية مع أطراف أخرى، وقضايا الأسرى والمفقودين، والتقنيات، والأبحاث، وعمليات الاغتيال.

- **الإدارة:**

1. قسم المعلومات: ويتولى جمع المعلومات واستقراءها وتحليلها، ووضع الاستنتاجات بشأنها.
2. قسم العمليات: ويتولى وضع خطط العمليات الخاصة بأعمال التخريب والخطف والقتل.
3. قسم الحرب النفسية: ويشرف على خطط العمليات الخاصة بالحرب النفسية وتنفيذها، مستعيناً بجهود القسمين السابقين عن طريق نشر الفكرة الصهيونية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016).

- **المهام أساسية:**

يتولى الجهاز التنفيذي مهمة الجهاز الرئيسي لدوائر الاستخبارات وتنحصر مهماته الرئيسية في:

1. إدارة شبكات التجسس في كافة الأقطار الخارجية، وزرع عملاء، وتجنيد المندوبين في كافة الأقطار.
2. إدارة فرع المعلومات العلنية الذي يقوم برصد مختلف مصادر المعلومات التي ترد في النشرات، والصحف، والدراسات الأكاديمية والإستراتيجية في أنحاء العالم.
3. وضع تقييم للموقف السياسي والاقتصادي للدول العربية، مرفقاً بمقترحات وتوصيات حول الخطوات الواجب إتباعها في ضوء المعلومات السرية المتوافرة.

- **المهام أخرى:**

وسّع "الموساد" رقعة نشاطاته على مدار السنوات لتشمل اليوم مجالات كثيرة، حيث يشمل الجزء الرئيسي لهذه المجالات ما يلي:

1. جمع المعلومات بصورة سرية خارج حدود البلاد.
2. إحباط تطوير الأسلحة غير التقليدية من قبل الدول المعادية، وإحباط تسلّحها بهذه الأسلحة.
3. إحباط النشاطات التخريبية التي تستهدف المصالح الإسرائيلية واليهودية في الخارج.
4. إقامة علاقات سرية مع أطراف ودول خارج البلاد.
5. إنقاذ اليهود من البلدان التي لا يمكن الهجرة منها إلى إسرائيل من خلال المؤسسات الإسرائيلية المكلفة رسمياً بالقيام بهذه المهمة.
6. الحصول على المعلومات الضرورية لتنفيذ عمليات خارج حدود دولة إسرائيل.

**2) جهاز الأمن العام "الشاباك" (الشين بيت) الإسرائيلي:**

جهاز "الشاباك": هو جهاز الأمن الداخلي في إسرائيل، يخضع مباشرة لرئيس الحكومة، ويدعى أحيانًا "بالشين بيت" (ش ب)؛ اختصاراً لاسمه العبري (شيروت بيتحون كلالي) الذي يعني جهاز الأمن العام، ويعدّ "الشاباك" من أصغر الأجهزة الاستخبارية، ويتكون من بضعة آلاف من العناصر، ويتخصص في محاربة حركات المقاومة الفلسطينية، والسعي لإحباط عملياتها ضد إسرائيل، ومن مهماته أيضاً، جمع معلومات حول الأشخاص المرشحين لمناصب ووظائف حساسة.

ورغم أن "الشاباك"، هو أصغر الأجهزة الاستخبارية في دولة الاحتلال؛ إلا أنه يعتبر أكثر الأجهزة الأمنية حضوراً وتأثيراً على عملية صنع القرار السياسي والعسكري، ولا يمكن مقارنة تأثيره الطاغي بتأثير أي جهاز أمني آخر في إسرائيل، تولى "الشاباك" منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية مهمة إحباط عمليات المقاومة، وجمع المعلومات الاستخبارية التي تم توظيفها في شن عمليات التصفية والاعتقال بحق قادة وناشطي حركات المقاومة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016).

تم إنشاء جهاز الأمن العام لدولة إسرائيل بُعيد قيام الدولة، لكن وظائفه وتشكيلته وصلاحياته لم تحدَّد قانونياً حتى عام (2002)، إلا على مستوى القرارات الحكومية، وبصورة جزئية، ومع أن بعض القوانين التي تمَّ سنُّها قد تطرقت –على مرّ السنين– إلى صلاحيات جهاز الأمن العام، مثل: قانون التنصّت السري (1979)، وقانون السجلات الجنائية، وتقادُم الجريمة (1981)، وقانون حماية الخصوصية (1981)، وغيرها– إلا أن جميع هذه القوانين كانت بمثابة تدابير محددة في مجالات معيَّنة، لا غير، ولم تتم فيها شرعنة القضايا الخاصة بمكانة جهاز الأمن العام، وتركيبته ووظائفه وصلاحياته، وطرق مراقبة نشاطاته بمقتضى القانون حتى سريان مفعول قانون جهاز الأمن العام "الشاباك"، وقد قررت إدارة جهاز الأمن العام أواخر عام (1988) المبادرة إلى اعتماد تشريعات تنظم عمل الجهاز قانونياً؛ فباشر جهاز الأمن العام نفسه بإجراءات واسعة النطاق استمرت حتى عام (1994)، حيث أُحيلت الصيغة القضائية التي طرحها الجهاز إلى وزير العدل آنذاك، أما في الفترة اللاحقة (1995–1998)؛ فقد أصبح العمل مشتركاً مع فريق تابع لوزارة العدل؛ ما أفضى إلى إعداد مذكرة قانونية أعقبها وضع مسودة صيغة القانون.

### 2.2.3 الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان":

- **النشأة والتطور وعلاقتها بالجيش الإسرائيلي:**

تعدّ شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان"، الأهم بين أجهزة الأمن الإسرائيلية؛ للدور الكبير الذي تلعبه في بلورة القرار السياسي في إسرائيل، عبر ما يسمى بـ"مسالة التقدير القومي"، الذي يضع الرؤية المطلوبة للسياسات الإسرائيلية بناءً على المعلومات التي تقدمها "أمان".

تنبع أهمية "أمان" أيضًا من أن اسمها مرتبط بالجيش الإسرائيلي الذي يعتبر أقوى مؤسسة في الدولة العبرية، ويمتلك القدرة والتأثير في جميع مناحي الحياة فيها؛ وبالتالي تحظى تقديراتها –رغم توصيات لجنة أغرانات– بمكانة مهمة، وهي لا تزال تصدر تقريراً نصف سنوي، وسنوياً، يحظى باهتمام واسع وتتناوله الأوساط الإسرائيلية المختلفة بالتحليل والتعليق، ولا يمكن فصل تطور "أمان" عن صراع الأجهزة، وتربص بعضها ببعض؛ كي تمتلك بيدها معظم الأوراق الأمنية، وهذا ما يفسره رفض "الموساد" قيام "أمان" بمهمات خارج حدود الدولة العبرية، عدا دول الجوار، واعتراض رئيسه يسرائل هارئيل على نقل الوحدة (131) إليه، واستغلال "فضيحة لافون"، ثم "وحدة إيقاظ الليل"، قاعدة وحدة التنصت (8200)، التابعة للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية على تل أبو الندى في هضبة الجولان.

- **الفئات التي يتم التنصت عليها:**

1. **قادة وعناصر المقاومة:** من أجل رصد تحركات عناصر المقاومة من التنظيمات المختلفة، تعطي الوحدة (8200) أولوية قصوى للتنصت على هواتف عناصر المقاومة. بحيث تستخدم المادة التي يتم التنصت عليها في بناء ملف أمني للذين يتم رصد مكالماتهم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، يتم استخدام رصد هذه المكالمات في إحباط عمليات تخطط لها حركات المقاومة، وفي تحديد الإجراء المتخذ ضد عناصر المقاومة، ودلّت التجربة أن رصد المكالمات يساعد محققي المخابرات الإسرائيلية في تحقيقهم مع عناصر المقاومة لدى اعتقالهم، وتقديم الأدلة ضدهم (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016).
2. **قادة السلطة الفلسطينية ومسؤولوها:** تبدي المخابرات الإسرائيلية اهتماماً بالغاً بمعرفة ما يدور في أروقة السلطة؛ من أجل مساعدة الحكومة على اتخاذ القرارات المناسبة في كل ما يتعلق بالعلاقة مع السلطة، وقد نقلت الصحف العبرية عن مصدر أمني قوله: إن "الوحدة 8200"، بناء على تعليمات من قيادة جهاز "أمان" لا تستثني أياً من قادة السلطة مسؤولي وموظفي أجهزتها الأمنية من عمليات التنصت المنهجية (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2016).

## 2.3 المبحث الثالث: علاقة العمل الدبلوماسي في الحفاظ علي أمن إسرائيل:

إن السياسة الخارجية لأي دولة هي إحدى الوسائل التي تستخدمها تلك الدولة للتأثير على العالم الخارجي، وللحفاظ على أمنها سواء كان داخلياً أو خارجياً، وتستخدم الدبلوماسية كإحدى وسائلها.

وإذا كانت السياسة الخارجية بالمفهوم الإسرائيلي، تشمل كل الطرائق أو البنى أو الأساليب التي تتبع في مجتمع قومي معين، يمكن أن تحدد أو أنه يكون لها تأثير على كيفية مشاركة ذلك المجتمع في إدارة العلاقات الدولية، وينظر إلى الدبلوماسية وباعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية على أنها (فن الممكن، والمقدرة من خلال المفاوضات والمساومات على تحقيق الحد الأقصى من المكاسب الوطنية بأقل قدر ممكن من الخسائر) (إبراهيم، 2001: 1-3).

ورغم المتغيرات التي طرأت عليها في بعض النواحي لا تزال السياسة الخارجية الإسرائيلية، من حيث الجوهر بدون تغيير، وهي انعكاس لمجموع الأهداف الثابتة لإسرائيل، وتجسيد لنظرتها إلى المنطقة والبلدان المحيطة بالعالم العربي بأسره، وهي أيضاً أداة لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، وإذا كانت السياسة الخارجية بشكل عام تتبع من الأيديولوجيا الصهيونية التي تلعب دوراً رئيسياً في رسم ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية بجانب عوامل عدة تؤثر في هذا المجال من بينها تحالف إسرائيل مع الإمبريالية العالمية النابع من طبيعتها ووظيفتها ودورها في المنطقة، وكذلك مصالح إسرائيل الخاصة، ومن أهم تلك المصالح، التخلص من العزلة، والسعي لإيجاد أسواق جديدة لصادرات إسرائيل المدنية والعسكرية، وتحتل الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، والاتصال بيهود العالم مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، بينما تبقى قضية الأمن بمظاهره المتخلفة الحجر الأساسي للسياسة الخارجية الإسرائيلية وشغلها الشاغل على الدوام. ولابد من القول إن الصهيونية منذ أيامها الأولى، أولت الدبلوماسية اهتماماً كبيراً، وذلك بالمقارنة مع مشاريع الاستيطان، والهدف الأول والأكبر للمشروع الصهيوني هو (إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين) الأمر الذي يجعل هذا المشروع الاستيطاني يختلف عن غيره، إلاّ أن قيادة الحركة الصهيونية حاولت منذ اللحظات الأولى الحصول على دعم دولة عظمى، وضمان مساندتها للاستيطان في فلسطين، يقول تيودور هرتزل في مذكراته بتاريخ 7 حزيران 1895 "حالما نتوصل إلى قرار حول الأرض، وتعقد

الاتفاقيات الأولية مع السلطات صاحبة السيادة، سنشرع على الفور، بإجراء المفاوضات الدبلوماسية مع القوى العظمى للحصول على الضمانات" (إبراهيم، 5:2001).

- **المنهجية:**

استخدام المنهج الوصفي لوصف نشأة السياسة الخارجية الإسرائيلية وهويتها واللاعبين الفاعلين في رسم وصنع هذه السياسة.

وتشمل الوثيقة التي وقعها مدير وزارة الخارجية "نيسيم بن شيتريت" إرشادات حول كيفية إدارة علاقات إسرائيل الخارجية، والأهداف الرئيسية لسياستها خلال العام القادم، وتتضمن:

**2.3.1 الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة لتحافظ دولة إسرائيل على أمنها:**

وفي هذا الصدد، جاء في الوثيقة الموقعة في عام 2014 مع وزير الخارجية ليبرمان أن مصلحة إسرائيل الرئيسية الإبقاء على العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية، إضافة الي الأهداف المشتركة والعلاقات الوثيقة بين البلدين وقيادتهما، وهناك حاجة الي التعاون الكامل بين البلدين بشأن المسألة الإيرانية ومستقبل عملية السلام والحاجة إلى نهج متعدد الأطراف في الأمم المتحدة بدلاً من التوجه أحادي الجانب من جانب الفلسطينيين ضد إسرائيل ونزع سلاح غزة والتعامل مع التهديدات الإقليمية، كما جاء في الوثيقة، أن السياسة الخارجية الإسرائيلية تكابد من أجل ضمان أمن إسرائيل وتعزيز السبل التي تساهم في الحفاظ على تفوقها النوعي وقوة ردعها العسكري، ومواصلة الدعم الأميركي الفعال لها في المحافل الدولية ومنع المبادرات المناهضة لإسرائيل في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، والهدف الآخر للوثيقة في هذا الصدد، مواصلة الروابط الإسرائيلية مع التجمعات الجديدة وبضمنهم المهاجرين في الولايات المتحدة، والدوائر الليبرالية والمسؤولين الأكاديميين، والجيل اليهودي الجديد في أميركا الأقل ارتباطاً مع إسرائيل.(منظمة التحرير، 2014)

**2.3.2 نشأة السياسة الخارجية الإسرائيلية وهويتها لتحافظ على أمنها:**

عني القائمون على إقامة الكيان الصهيوني منذ بداياته الأولى باتخاذ توجهات سياسية ذات طابع استراتيجي، تقوم على إنشاء علاقات وطيدة مع الدول الكبرى. وجرى الربط بين هدف الصهيونية بتأسيس دولة اليهود في فلسطين والحصول على الاعتراف الدولي بها، وكان قرار المؤتمر الصهيوني الأول (بال 1897) بالطوق إلى إقامة وطن للشعب اليهودي في أرض إسرائيل يضمنه القانون العام

(إبراهيم، 9:2001). وفي مرحلة "الدولة القادمة على الطريق" أولى النشاط الصهيوني أهمية كبرى لتحويل الهجرة اليهودية من حالات تسلل إلى أفواج جماعية تهاجر إلى فلسطين بموافقة ودعم دوليين، وخلال ذلك كانت المنظمة الصهيونية العالمة والوكالة اليهودية أداة رئيسة للعمل السياسي الخارجي، وبعد إنشاء دولة إسرائيل عام (1948) تولت وزارة الخارجية الإسرائيلية المهمة ذاتها التي كانت تؤديها الإدارة السياسية في الوكالة اليهودية (Wait Eytan, 1958:206).

**2.3.3 الاعتراف الدولي:**

خلال السنوات الأولى التي أعقبت قيام إسرائيل، ركزت الدبلوماسية الإسرائيلية على تأمين العناصر الدولية اللازمة لضمان الوجود الإسرائيلي كدولة ذات سيادة على أرض فلسطين، لذلك سعت إسرائيل إلى توسيع علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية، بحيث تشمل أكبر عدد ممكن من دول العالم، لأنها عندما تستطيع إثبات وجودها على الساحة الدولية فإنها تكون قادرة على فرض هذا الوجود على الدول العربية ككيان قومي قائم في منطقة الشرق الأوسط، ولقد استطاعت إسرائيل تحقيق الاعتراف الدولي بها على صعيدين:

- **الصعيد الأول:** أحادي (كل دولة بمفردها)، وهذا الاعتراف حققته منذ اللحظات الأولى لقيام دولة إسرائيل (1948/5/15) باعتراف الولايات المتحدة بها، وهي إحدى الدولتين العظمتين في العالم ذلك الوقت، ثم توالت الاعترافات الدولية بقيام لإسرائيل.
- **الصعيد الثاني:** جماعي (قبولها عضواً في الأمم المتحدة) بتاريخ 1949/5/11 بعد موافقة مجلس الأمن والجمعية العامة على طلبها وأصبحت الدولة رقم (95) بها (الحلبي، 18:1979).

**2.3.4 بلورة الأسس التحالفية:**

أدارت السياسة الخارجية الإسرائيلية عملية إقامة العلاقات مع دول العالم باستخدام ناجع للوسائل التي وفرتها وفي مقدمتها (حماد، 2009: 18-19):

1. تعدد أدوات السياسة الخارجية.
2. التخطيط بعيد المدى للسياسة الخارجية.

3. مرونة الحركة السياسية انسجاما مع التقاليد المعاصرة.
4. الارتباط بين السياسة الداخلية والخارجية.

كان الهمّ الإسرائيلي الأول هو اختيار الدول التي تشكل لإسرائيل مصدراً للدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للحفاظ على كينونتها وأمنها الداخلي والخارجي، وكشفت الممارسات العملية وجود ثلاث مراحل رئيسة مرّت بها السياسة الخارجية الإسرائيلية وهي (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 446:1973):

1. مرحلة الموازنة بين الكتلة الشرقية والغربية (1948– 1950).
2. مرحلة الانحياز نحو الكتلة الغربية (1950– 1957).
3. مرحلة الاعتماد على الولايات المتحدة (1957 – إلى الوقت الراهن).

في مختلف هذه المراحل، كان المبدأ الأساس الذي حاولت إسرائيل تجسيده خلال سعيها لبلورة سياستها الخارجية هو "الاعتماد على حليف"، الذي شكّل عملياً امتداداً لسياسة انتهجتها الحركة الصهيونية منذ تأسيسها.

**2.3.5 الترويج لترتيبات دبلوماسية وشراكة في المنطقة:**

ووفقاً لما جاء بالوثيقة السرية عام (2014) الذي بعثت لسفراء إسرائيل حسب ما نشرته موقع يدعوت احرنوت العبرية الموقعة من وزير الخارجية ليبرمان عام (2015)، فإن الفترة القادمة يشوبها الكثير من الغموض، وبخاصة في كيفية تأثير عملية "الجرف الصامد" على استئناف عملية السلام، وأمام إسرائيل فرصة التقدم في العدوان على حماس للتوصل إلى حل دبلوماسي–ويحتمل أن يكون إقليمياً– واستغلال هذا الزخم لنزع سلاحها والإعراب عن الالتزام بالعملية الدبلوماسية، وأشارت إلى أنه يتعين العمل من أجل إرساء الأرضية بالتعاون مع الولايات المتحدة، واللجنة الرباعية، والدول المجاورة لدعم مبادرات إسرائيل للوصول إلى حلول كافية تستجيب للتوقعات والشروط على الأرض للترويج للمصالح الإسرائيلية أمام التحديات الإقليمية التي تواجهها، وأنه يتعين إيجاد الظروف الصحيحة من أجل نزع سلاح قطاع غزة كجزء من اتفاق وقت إطلاق النار عقب عملية "الجرف الصامد" عام (2014)، ومن أجل إعادة تأهيل قطاع غزة، وفي المرحلة التالية طبقاً للوثيقة، إقامة آلية دولية للتعامل مع الأسلحة التي تهرّب إلى قطاع غزة.

### 2.3.6 تعزيز الموقف الدبلوماسي لإسرائيل بشأن الأمن:

أشارت الوثيقة السرية الذي بعثت لسفراء إسرائيل حسب ما نشرته موقع يدعوت أحرنوت العبرية عام (2015) إلى وجود نفور من التهديدات الإستراتيجية مثل النووي الإيراني، وتهديدات المقاومة الفلسطينية، والأشكال المختلفة للتطرف الإسلامي، وعليه يتعين زيادة التعاون مع الولايات المتحدة، وبقية أطراف مجموعة "الخمسة زائد واحد" في مجال الملف النووي الإيراني، ودعت الوثيقة إلى ضرورة مواصلة تفاهم الأهداف الدبلوماسية والأمنية مع الولايات المتحدة والدول ذات العلاقة في حال حدوث أي تغير في البرنامج النووي الإيراني، وهذا يتضمن مواصلة العلاقات وزيادة الروابط مع الولايات المتحدة، والتفكير في التنمية الإقليمية لتشجيع اتفاق دبلوماسي وإطار أمني بالتعاون مع الدول ذات العلاقة في أفريقيا وآسيا بهدف تعزيز الأمن الداخلي ومنع الإرهاب.

وتابعت إسرائيل هذه السياسة للدمج بين إمكاناتها الذاتية والدعم الخارجي لها لتكريس نمط من القوة هو "نمط القوة التحالفي"، وكان الهدف من هذا الدمج هو بناء المشروع الصهيوني وضمان بقائه ومواجهة التحديات الخارجية، وفي مقدمتها الرفض العربي لهذا المشروع، وكانت فكرة الاعتماد على حليف ضرورية لأن إسرائيل دولة حديثة النشأة وكانت نشأتها غير طبيعية، وهي لا تملك القدرة على القيام بأعباء وجودها ودورها الوظيفي في المنطقة العربية، وبالتالي فإن الشراكة مع الغرب لابد أن تراعي تقاسم الأدوار وقد عبر إيغال آلون (نائب رئيس حكومة إسرائيلي سابق) عن أهمية التحالف مع الدول العظمى بقوله: "لابد لنا من المحافظة على صداقة دول كبرى، وعلى رأسها الدول التي من شأنها أن تزودنا بالوسائل القتالية والمساعدات السياسية والمعونات الاقتصادية" (إبراهيم، 11:2001).

وحدد أبا أيبان (وزير خارجية إسرائيلي سابقاً) العوامل والضمانات التي تعطي لإسرائيل أملاً في البقاء وفق الترتيب التالي (مجلة دراسات الفلسطينية، 63:1967):

1. استمرار المساعدات العسكرية الأمريكية المباشرة التي بدأت بصواريخ هوك.
2. استمرار حماية الدول الكبرى للوضع القائم في المنطقة.
3. استمرار الخلافات العربية، لأنه لو اتحد العرب لما بقي أحد مهتم بنا، ولسهّل عليهم إذابة كياننا لأننا سنبقى دائماً شوكة في الجسم الذي يحتوينا، وفي التطبيق، استمرت إسرائيل في انتهاج سياسة الحركة الصهيونية في التحالف مع الدول الغربية، واستطاعت أن تنتزع من فرنسا وبريطانيا

والولايات المتحدة ما يسمى بالبيان الثلاثي الصادر في لندن (1950/9/25)، والذي مكّن إسرائيل من الدخول في دائرة الحماية الغربية.

وينص البيان على أن الحكومات الثلاث تعترف بأن إسرائيل والدول العربية مجتمعة في حاجة جميعاً إلى مستوى من القوات المسلحة تكفل أمنها الداخلي والدفاع عن المنطقة بمجموعها (حافظ، 21:1960)، وبذلك أسّس البيان الثلاثي للحيلولة دون تحقيق تفوق عربي على إسرائيل.

وفي الفترة التي تلت صدور البيان الثلاثي كانت فرنسا هي الشريك الرئيسي في المحافظة على أمن إسرائيل والمصدر الرئيسي لدعمها العسكري، وكانت بريطانيا تقدم الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل، والتحالف بين إسرائي وألمانيا كان على ثلاثة اتجاهات هي: الاتفاق على التعويضات لما يسمى باضطهاد اليهود من قبل الرايخ الثالث، توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية، تزويد الجيش الإسرائيلي بالأسلحة المتطورة، وتطور التحالف مع الولايات المتحدة بشكل مكثف اعتباراً من الخمسينات من القرن العشرين.

### 2.3.7 تبعية السياسة الخارجية الإسرائيلية للأمن الإسرائيلي:

صاغت إسرائيل سياستها الخارجية على مقاسها الأمني بتأثير واضح لأفكار بن غوريون (رئيس حكومتها الأولى) الذي كان يشدّد على أن أهم عامل يقرر هذه السياسة هو أمن إسرائيل الناجم عن الصراع العربي الإسرائيلي (Ben Gurion, 1954:391)، ومنذ نشأت إسرائيل تميزت العلاقة بين السياسة الخارجية والأمن بأنها العلاقة الأهم، بسبب التنوع والاتساع في المسؤوليات الملقاة على عاتق وزارتي الخارجية والدفاع (Michale Brecher, 1972:398)، واحتفظ بن غوريون لنفسه بوزارة الدفاع ووزارة الخارجية التي لا تقل أهمية عنها، وهكذا سيطر بن غوريون على سياسة إسرائيل الخارجية بالخمسينات كرئيس للوزارة وعلى سياستها الحربية كوزير للدفاع، وركز في توجيه سياسته الخارجية لخدمة مخطط الأمن الإسرائيلي لضمان وجود الدولة ودعمها (دافيد بن غوريون، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، 2016/07/25)، وكان أهم عامل تستند إليه السياسة "الإسرائيلية" الخارجية هو الاعتماد على (الردع) والتلويح بقوة (الردع)، وشن ما تطلق عليه "الحرب المسبقة الوقائية" لفرض الأهداف المطلوب تحقيقها في الوطن العربي كله والاستمرار في سياسة تهجير اليهود من كافة أنحاء العالم إلى إسرائيل من أجل زيادة القوة البشرية اليهودية، وكانت "إسرائيل" تستثمر كل ما يتوفر لديها

من إنجازات على صعيد سياستها الخارجية التقليدية مع الحلفاء والأصدقاء والمحايدين لخدمة عامل "الردع" العسكري بكل أبعاده وبكل اتجاهاته ومستلزماته لخدمة كل ما يفيد في تهجير اليهود المواطنين من الدول الأخرى إلى "إسرائيل"، وحين لا يحقق عامل الردع دوره ويحول دون تحقيق الأهداف "الإسرائيلية" تنتقل الأهمية وبشكل فوري إلى شن العدوان تحت أي ذريعة أو سيناريوهات مناسبة ضد من لم يتحقق ردعه، ومازال يشكل خطراً مباشراً أو غير مباشر على إنجاز الأهداف "الإسرائيلية" والأهداف الإستراتيجية الأمريكية على المستوى الإقليمي والدولي معاً.

وتعتبر العقيدة "الإسرائيلية" العدوانية إن أهمية الانتصار في أي عدوان تشنّه تكمن في قدرتها على نقل العمليات العسكرية، ومجريات العدوان بالسرعة الممكنة في أرض الطرف الآخر وفي قدرتها على تقصير زمن العدوان الطاحن إلى أقصر وقت ممكن، وفي هذه العملية لا تستثني الإستراتيجية "الإسرائيلية" إدخال عامل الردع مرة أخرى واستثماره بشكل آخر في مجريات هذا العدوان السريع والمكثف لفرض وقف النار على الطرف الأخر ومنحه فرصة الخضوع والتسليم بهزيمة قبل متابعة الإجهاز على قدراته وقواته أن تمكنت من تحقيق هذه الغاية.

ومنذ البداية صاغ قادة "إسرائيل" مفهوم عقيدتهم العسكرية والسياسية بالاستناد إلى عدد من الاعتبارات الموضوعية الخاصة، وأهمها:

1. الحجم المحدود للقاعدة الديموغرافية "الإسرائيلية مقارنة بالقوة البشرية العربية وامتداداتها الجغرافية، ورأى قادة "إسرائيل" إن هذا الحجم الديموغرافي لا يتيح اللجوء إلى تعبئة شاملة بشرية "إسرائيلية" لفترة طويلة، وهذا ما يفرض بدوره عدم خوض عدوان طويل.
2. إن تفاوت الموارد البشرية والاقتصادية بينها وبين الدول العربية المجاورة يفرض عليها عدم السماح لأي طرف عربي بانتهاج إستراتيجية العدوان الطويلة الأمد، والعمل على ردعه عن اللجوء إليها مهما كلف ذلك من ثمن.
3. الاعتماد على القدرات العسكرية والسياسية للقوى الحليفة بالطريقة التي تسمح بوقف العدوان عند التسبب بأضرار فادحة لها أو وقفها عند تدفق الدعم العسكري والسياسي الدولي للطرف الآخر، وازدياد إمكاناته على الصمود والانتقال إلى نقل المعركة إلى "إسرائيل".

4. يقول موشيه دايان الذي تولى منصب رئيس الأركان في الخمسينات ووزارة الحرب في الستينات أن "إسرائيل" (لا سياسة خارجية لها بل سياسة دفاعية فقط)، أي حربية بامتياز، ومن الواضح أن سياسة "إسرائيل" الخارجية لا تحدد لنفسها إستراتيجية منفردة لتحقيق أهدافها على غرار معظم الدول الطبيعة بمعزل عن الإستراتيجية الخارجية الشاملة العسكرية والأمنية للقوة الكبرى التي أنشأتها، والتي تستند إلى دعمها وتأييدها وهي بريطانيا منذ عام (1948) حتى عام (1965)، والولايات المتحدة منذ ذلك الوقت حتى هذه اللحظة (الحلبي، 30:1979). وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر أكد "أن ليس لإسرائيل سياسة خارجية وإنما سياسة داخلية تنعكس خارجياً فقط، وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عملت قبل كل شيء تبعاً للنظرية الأمنية على أساس احتياجات سياسة داخلية وأحلام إقليمية وعدم الثقة بالأجانب" (إبراهيم، 9:2001).

وعلى ذلك ظلت تبعية السياسة الخارجية للأمن في الإستراتيجية الإسرائيلية على امتداد العقود الماضية، وإن أتيح لهذه السياسة هوامش الحركة في النطاق الدولي بما لا يضر بمستوى الجاهزية الأمنية.

### 2.3.8 المؤسسات والأجهزة العاملة في السياسة الخارجية الإسرائيلية:

تتضافر الجهود بين عدة أطراف وقوى داخلية في إطار تكاملي لتخطيط سياسة إسرائيل الخارجية، وفي غالبية الحالات كانت العلاقة بين إسرائيل ودول العالم تأتي كنتيجة لهذا التضافر الذي يدمج بين نمطين من النشاط أحدهما مؤسسي، تضطلع به هيئات وأجهزة إسرائيلية، والآخر فردي تلعب به شخصيات صهيونية معينة دوراً هاماً في تهيئة الأجواء لإقامة تلك العلاقات أو تطويرها.

**1. الكنيست والحكومة:**

الكنيست والحكومة يلعبان دوراً واضحاً في عملية صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث تمر عملية التشريع بعدة مراحل تبدأ بتقديم الحكومة مشروع قانون للكنيست لإدراجه على جدول الأعمال وعرضه على القراءة التمهيدية، ثم تجري له ثلاث قراءات تنتهي بالمصادقة عليه في نهاية طوره البرلماني، ثم يحول إلى رئيس الدولة ورئيس الحكومة والوزير المختص لتوقيعه دون أي اعتراض أو ممانعة، أما بخصوص المعاهدات التي توقعها الحكومة مع أطراف خارجية فيتم عرضها على الكنيست، وتقترح الحكومة إجراء تغييرات التشريع اللازمة للتصديق على المعاهدة، وفي الحالات

العامة تقرر الكنيست إحالة المعاهدة إلى اللجنة المختصة التي تناقشها أو تجري عليها تعديلات، ولا تصبح المعاهدة ملزمة إلا بعد تصديقها بقرار صادر عن جلسة كاملة للكنيست (إبراهيم، 17:2001)، وقسم كبير من أعمال السياسة الخارجية يتم مناقشته ضمن "لجنة الخارجية والأمن"، حيث تناقش هذه اللجنة اقتراحات القوانين والأنظمة المتصلة بعملها، والطلبات المقدمة للحكومة، وأي موضوع آخر يحول إلى المناقشة من جانب الكنيست.

ويحق للجهة مطالبة الوزير المعني بتفسيرات ومعلومات بشأن الموضوع الذي تناقشه، وتحول اللجنة نتائج عملها إلى وزير الخارجية وتعد النتائج توصيات غير ملزمة للوزارة (إبراهيم، 18:2001).

ورئيس الحكومة يستطيع فعل الكثير في صناعة السياسة الخارجية الإسرائيلية بحكم قوته المستمدة من موقعه وصلاحياته وتتجلى المظاهر الرئيسة لدور رئيس الحكومة في نظام الحكم الإسرائيلي بالنقاط التالية:

1. يعتبر الناطق الأول باسم الحكومة، وقد ازدادت أهمية هذا الأمر في عصر وسائل الاتصالات السريعة.
2. يوجه المفاوضات مع دولة أجنبية في قضايا أساسية.
3. العنصر المركزي في تحديد توجهات السياسة الخارجية.

ويكون دور الحكومة مجتمعة في السياسة الخارجية الإسرائيلية، فيتمثل بإجراء المناقشات واتخاذ القرارات سواء في اللجان الوزارية أو في اجتماع الحكومة بكامل هيئاتها، وتعتبر المداولات الحكومية سرية يحظر الكشف عنها في مجال أمن الدولة وعلاقاتها الخارجي، وتتحمل الحكومة المسؤولية عن أعمال كل وزير، كما أن كل وزير يتحمل المسؤولية عن أعمال الحكومة (إبراهيم، 19:2001).

ورغم أن وزارة الخارجية تستحوذ على القسط الأكبر من عملية صنع القرار السياسي الخارجي، إلا أن مركزية الأمن في إسرائيل وضعت وزارة الدفاع في مرتبة الشريك الأول ضمن هذه العملية، وخصوصاً بمواضيع الصراع العربي الإسرائيلي، والبنية الأساسية لوزارة الخارجية جاهزة للعمل منذ 1947/10/15، عندما عينت الوكالة اليهودية لجنة رفيعة المستوى لتدير أمور التخطيط وتشكل هيئة إدارية للدولة الحديثة (النعماني، 82:1980).

**2. وزارة الخارجية:**

وبعد قيام إسرائيل أخذت هذه البنية تشهد تغييرات كبيرة في حجم العمل ومجالاته وتقاسمه، والصورة الراهنة لبنية وزارة الخارجية كما هي منشورة على الموقع الالكتروني للوزارة تشمل (75) دائرة تنتمي إلى نحو (25) فرعاً و(15) قسماً يؤدي كل منها أعمال تخصصية تبعاً لمعايير وظيفية (Michale Brecher, 2001:502).

وتتفق هذه البنية مع المهام التي تتولى وزارة الخارجية تأديتها بموجب التقاسم التخصصي للعمل الإسرائيلي العام وأبرز هذه المهام (Michale Brecher, 2001:513):

أ. صياغة السياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية وتنفيذها وعرضها أمام حكومات العالم والمنظمات الدولية.

ب. تعريف الحكومات والمنظمات والهيئات الدولية وشعوب العالم أجمع بمواقف إسرائيل من القضايا المطروحة.

ت. تطوير العلاقات السياسية والثقافية والعلمية والاقتصادية مع دول العالم والمنظمات.

ث. العمل على تشجيع التعاون مع الدول النامية.

ج. حماية حقوق الإسرائيليين في الخارج ومصالحهم، عبر تقديم التسهيلات القنصلية وخدمات السفارات، وضمان حقوق مواطني البلدان الأخرى في لإسرائيل.

ح. تمتين العلاقات بين إسرائيل والتجمعات اليهودية في الشتات، وضمان حقوقهم في العودة إلى البلاد.

**3. رئيس الدولة:**

حددت "قوانين الأساس" للكنيست بنية لنظام الحكم الإسرائيلي يكون فيها منصب رئيس الدولة تمثيلياً ورمزياً، أي لا يملك سلطات أو صلاحيات كبيرة في كل ما يتعلق بالحكم، بينما أعطيت هذه الصلاحيات للكنيست والحكومة وحسب القانون الأساس (الذي أقر بصورته الحالية عام 1964).

ويتلخص دور الرئيس في السياسة والعلاقات الخارجية لإسرائيل بما يلي (موقع وزارة الخارجة الإسرائيلية):

أ. التوقيع على المعاهدات مع الدول الأجنبية بعد الموافقة عليها من قبل الكنيست، وليس له الحق في رفض التوقيع على هذه المعاهدات.

ب. تعيين الممثلين الدبلوماسيين لإسرائيل في دول العالم بناء على توجيه وزير الخارجية، ويتقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين من هذه الدول في إسرائيل.

**4. المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية:**

تم توحيدهما في عام (1994) في رئاسة أبرهام بورغ للوكالة، سعت المنظمة الصهيونية إلى تذليل العقبات وكانت الوكالة هي المسؤولة عن تنظيم هجرة اليهود من العالم إلى إسرائيل، تعقد الوكالة اليهودية محادثات مع العديد من الحكومات في دول العالم، وترتبط باتفاقيات تمكنها من ممارسة نشاطها، ولاشك أن عمل الوكالة والمنظمة على الساحة الدولية يسهم إلى حد كبير في تهيئة الظروف للسياسة الخارجية لإسرائيل كي تحقق أغراضها، وهو ما يجعل هذه المؤسسات بمثابة أدوات رديفة للأجهزة الإسرائيلية العاملة في حقول السياسة الخارجية والدولية (إبراهيم، 211:2000).

**5. الهستدروت (النقابة العامة للعمال في أرض إسرائيل):**

منذ (1920) طرحت نفسها كمنظمة تؤمن بتضامن العمال في العالم، وعن طريق الهستدروت تم إقامة علاقات مع بعض المنظمات العالمية الدولية، وبعد قيام إسرائيل اقتصر نشاط الهستدروت السياسي في الحصول على المشورة من منظمات عالمية كبيرة في الدول المتقدمة وفي تقديم المساعدات لمنظمات العمال في الدول النامية (إبراهيم، 24:1994).

وعملت الهستدروت على الإفادة من انتسابها إلى بعض المنظمات العالمية الدولية مثل اتحاد النقابات المهنية الحرة، ومنظمة العمل الدولية، والاشتراكية المهنية الدولية، وفي حصيلة عملها المتعلق بالسياسة والنشاطات الخارجية نجحت الهستدروت في التسلل إلى الكثير من البلدان النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

**6. المخابرات:**

ترتبط مؤسسة المهام الخاصة في إسرائيل (الموساد)، وشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) التابعة للأركان العامة للجيش الإسرائيلي بعلاقات وطيدة مع الأجهزة الاستخباراتية في العالم، وعبر هذا الارتباط تتوليان تنفيذ أعمال لا تقتصر على الجانب الأمني، بل تتعداه إلى موضوعات سياسية وغيرها.

## خلاصة الفصل:

بمتابعة السياسة الخارجية لإسرائيل، نجد أن إسرائيل تتبنى في سياستها الخارجية فرضية اللعبة الصفرية دائماً بهدف تحقيق مصالحها والحفاظ على أمنها، وتلجأ إسرائيل الي استخدام القوة كردع والمؤسسات المذكورة سابقاً مجتمعة تلعب دوراً مهماً بتعزيز علاقات إسرائيل الخارجية مع دول العالم، أما الآلية والأساليب التي تستند إليها إسرائيل عادة في تنفيذ سياستها الخارجية هذه فلا تقتصر على ما يقوم به رئيس الحكومة وبقية الوزراء من مهام واختصاصات، بل تتعدى ذلك لتشمل مهاماً تنفذها ضمن خطة شاملة، وبرنامج عمل مشترك بين حكومة إسرائيل، ووزارة خارجيتها، ومنظمات صهيونية ويهودية خارج إسرائيل، كل ذلك من أجل الحفاظ على أمن دولة إسرائيل داخلياً وخارجياً.

**ومن أهم هذه المنظمات والمؤسسات:**

1. المنظمة الصهيونية العالمية وفرعها الأمريكي بشكل خاص.
2. المؤتمر اليهودي العالمي وفرعه الأمريكي.
3. مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الأمريكية.
4. لجنة العلاقات العامة "الإسرائيلية" الأمريكية المعروفة باسم (آيباك).
5. منظمات الدعم المالي اليهودية الأمريكية وفي مقدمتها (النداء اليهودي)– (جويش أبيل).
6. "الوكالة اليهودية" ومؤسساتها المتخصصة بالهجرة وجمع المال.

# الفصل الثالث

# دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان 2008

**3.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2008**

**3.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية فترة العدوان عام 2008**

**3.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2008**

**مقدمة:**

خلال العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل تحت مسمى "الرصاص المصبوب"، كما أطلق عليها الجيش الإسرائيلي؛ هي عملية عسكرية ممتدة شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 27 ديسمبر (2008) حتى 18 يناير (2009)، لمدة (22) يوماً متواصلة، استخدمت فيها إسرائيل معظم ترسانتها العسكرية، واستخدمت أحدث الذخائر المحرمة دولياً استخداماً مفرطاً وسخرت كل مقومات الدولة الإسرائيلية من أجل إنجاح هذا العدوان والخروج من حالة الإحباط التي أصابت المجتمع الإسرائيلي بعد فشل الجيش الإسرائيلي في العدوان على لبنان صيف (2006)، كانت أهم الأدوات التي سخرتها القيادة الإسرائيلية للعمل الدبلوماسي لكسب رأي المجتمع الدولي خلال، وكذلك العدوان بسبب خطف الجندي الإسرائيلي"جلعاد شاليط"، وما انبثق من حملة عسكرية ضد قطاع غزة.

وفى ظل انقسام الساحتين الفلسطينية والعربية بين رؤى متباعدة حول العديد من القضايا المرتبطة بالأزمة لتضع الرأي العام في جدل واسع بين الرأي والرأي الآخر، أو بين مؤيد لهذا أو معارض لذاك، ولكل أسبابه المقنعة، لتضيف انقساماً آخر كان موجوداً من قبل حول الخلافات والاتفاقات الفلسطينية، وأزمة معبر رفح، وقضية النصر والهزيمة، ومن انتصر في هذا العدوان، وقضية أخطاء المقاومة من عدمها في قطاع غزة.

وقد كانت الأدوار الخارجية عربياً وإقليمياً ودولياً متفاوتة للتعامل مع الأزمة، فهناك من دعم المقاومة وأدان العدوان، أو العكس، وهناك من تحرك لفرض المسار الدبلوماسي على أساس أنه الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الأزمة، وكسب الرأي العام، وتبرير العدوان، والسعي أيضاً بطريق آخر دبلوماسياً لفرض التهدئة، وأطراف أخرى تحركت في إطار توظيف الأزمة لتحقيق مصالحها الوطنية والإقليمية، إلا أن نقطة اتفاق الأدوار الخارجية تركزت حول القضية الإنسانية في غزة، وتناسى مختلف الأطراف جذور المشكلة في القضية السياسية للشعب الفلسطيني، وبناءً على ذلك؛ سنتناول في هذا الفصل العدوان على غزة بكافة حيثياتها وجوانبها، وسنلقي الضوء على الدور الدبلوماسي الإسرائيلي للحفاظ على أمن إسرائيل وتعاطف الرأي العالمي من تداعيات هذا العدوان الإسرائيلية.

## 3.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2008:

لم تستطع إسرائيل تخطي المأزق الاستراتيجي الذي عاشته بعد عدوان 2006م على لبنان، وعدم قدرتها على ترجمة القوة العسكرية إلى قوة ردع فاعلة، والتي شكلت في حد ذاتها أحد المسببات للعدوان على قطاع غزة، فقد دلت كل المؤشرات في إسرائيل على أن الجيش يبحث عن تجربة عسكرية جديدة تكون فيها نسبة النجاح عالية من أجل ترميم ثقة الجمهور الإسرائيلي بالمؤسسة الأمنية كي تعزيز ثقته بقدرته، ولقد كان رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت على عتبة إنهاء فترة حكمه، وكان يرغب بشدة ترميم الضرر الذي لحق بصورته بعد إخفاقات العدوان على لبنان في صيف (2006) وقضايا الفساد التي اتُّهم بها، ومن جهة أخرى كان وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني في مأزق، فمستقبلهما السياسي مرتبط بالقرارات التي يجب أن تتخذ بشأن الحالة الأمنية في الجنوب، خصوصاً لأن الانتخابات البرلمانية كانت في الأفق، وقد اتفقت المصالح الانتخابية لباراك وليفني في تلك اللحظة إذ بدأ العدوان على قطاع غزة مضمونة من الناحية السياسية لأنها تظهرهم على أنهم قادرون على اتخاذ قرارات مصيرية حاسمة من أجل الدفاع عن أمن إسرائيل، وعلى المدى البعيد على أنهم قاموا بالخطوة الصحيحة من الناحية النفسية لإعادة الثقة للمجتمع الإسرائيلي لرأب الصدع بين المجتمع والجيش، وقد أيد كل من إيهود باراك وتسيفي ليفني العدوان، ودفعا إليها مستغلين وضعية أولمرت الضعيفة والواقع الدولي، خصوصاً آخر أيام الرئيس الأميركي جورج بوش الابن في البيت الأبيض (جمال، 2010:103).

كما أن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة جاء في فترة زمنية شهدت استحقاقات سياسية مهمة لها انعكاس على مسيرة التسوية السلمية، تطلبت تهيئة الأجواء المناسبة لها، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية (عبد العزيز، 2009):-

1. انتهاء فترة التهدئة بين حماس وإسرائيل أواخر سنة 2008م.
2. انتهاء ولاية الرئيس محمود عباس في 9 يناير 2009م، وتلميح حركة حماس إلى رفضها التمديد له ليستمر في الحكم، مما قد ينسف أي مسعى للتسوية السلمية على المسار الفلسطيني في حال ضعفت سلطة عباس أو غابت عن المسرح السياسي.

3. تسلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما الحكم في 20 يناير 2009م، الأمر الذي يتطلب تمهيد الطريق أمامه لدفع المشروع الأمريكي في المنطقة.
4. استعداد إسرائيل لانتخابات نيابية في فبراير 2009 م قد تأتي بحزب الليكود، مما قد يعيق التسوية السلمية.

### 3.1.1 مركبات الحكومة الإسرائيلية والائتلاف الحكومي خلال العدوان 2008:

كانت الحكومة الحادية والثلاثون ممثلة برئيس الحكومة: إيهود أولمرت خلال عام (2006-2009)، حيث تم عرض تشكيلة الحكومة على الكنيست يوم 2006/5/4 لتمنحها الثقة في ذات اليوم حيث أيدها (65) نائباً، فيما عارضها (49) نائباً، وتغيب (4) نواب عن التصويت، وضم الائتلاف الحكومي لدى تشكيله المكوّنات التالية:

(حزب كاديما، حزب العمل، حزب شاس، حزب المتقاعدين)

**فيما يلي تشكيلة الحكومة لدى بدء ولايتها:**

**جدول رقم (2): هيكلية الحكومة الإسرائيلية خلال العدوان 2008-2009**

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| إيهود أولمرت | אהוד אולמרט | - رئيس الوزراء<br>- وزير الرفاه | ראש הממשלה ושר הרווחה. |
| شمعون بيرس | שמעון פרס | - النائب الأول لرئيس الوزراء<br>- وزير تطوير النقب والجليل<br>- ملف التنمية الاقتصادية الإقليمية | ראשית סגן ראש הממשלה שר לפיתוח הנגב והגליל קובץ פיתוח כלכלי אזורי |
| تسيبي لفني | ציפי לבני | - القائمة بأعمال رئيس الوزراء<br>- وزيرة الخارجية | ממלאת מקום ראש הממשלה מזכירת המדינה |
| عمير بيرتس | עמיר פרץ | - نائب رئيس الوزراء<br>- وزير الدفاع | סגן ראש הממשלה שר הביטחון |

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| إيلي يشاي | אלי ישי | – نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة والعمل | סגן ראש הממשלה ושר התעשייה، המסחר והתעסוקה |
| شاؤول موفاز | שאול מופז | – نائب رئيس الوزراء<br>– وزير المواصلات والأمان على الطريق | סגן ראש הממשלה שר התחבורה והבטיחות בדרכים |
| يعقوب إدري | יעקב אדרי | – وزير الدولة | שר המדינה (אחראי על תקשורת בין הממשלה וההכנסה). |
| أريئيل أتيئاس | אריאל אטיאס | – وزير الاتصالات | שר התקשורת |
| رافي إيتان | רפי איתן | – وزير شؤون المتقاعدين | השר לענייני גמלאים |
| زئيف بويم | זאב בוים | – وزير استيعاب القادمين الجدد | השר לקליטת עלייה |
| بنيامين بن إليعيزير | בנימין בן - אליעזר | – وزير البني التحتية | שר התשתיות |
| يعقوب بن يزري | ג'יימס، בנו של לייזר | – وزير الصحة | שר הבריאות |
| روني بارؤون | רוני בר | – وزير الداخلية | שר הפנים |
| أفي ديختر | אבי דיכטר | – وزير الأمن الداخلي | השר לביטחון פנים |
| أبراهام هيرشزون | אברהם הירשזון | – وزير المالية | שר האוצר |
| يسحاق هرتصوغ | יצחק הרצוג | – وزير السياحة | שר התיירות |
| إيتان كابل | איתן כבל | – وزير دولة<br>– مكلف بتطبيق قانون سلطة الإذاعة والتلفزيون | שר המדינה (הממונה על יישום חוק רשות הרדיו והטלוויזיה ) |
| يستحاق كوهين | יצחק כהן | – وزير دولة مكلف عن المجالس الدينية | שר המדינה ( מופקד על המועצות הדתיות ) |

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| مشولام نهاري | לאם מעווה נהרי | – وزير دولة | שר המדינה |
| غدعون عزرا | גדעון עזרא | – وزير حماية البيئة | השר להגנת הסביבה |
| أوفير بينس | אופיר פינס-פז | – وزير العلوم والتكنولوجيا | שר המדע והטכנולוגיה |
| حاييم رامون | חיים רמון | – وزير العدل | שר המשפטים |
| مئير شطريت | מאיר שטרית | – وزير البناء والإسكان | שר הבינוי והשיכון (מופקד על מינהל מקרקעי ישראל، מדי) |
| شالوم سمحون | שלום שמחון | – وزير الزراعة والتنمية الريفية | שר החקלאות ופיתוח הכפר |
| يولي تامير | יולי תמיר | – وزيرة التربية والتعليم والثقافة والرياضة | שרת החינוך، התרבות، הספורט |

(موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلي، 2009).

وقد قرر مجلس الوزراء يوم 2006/10/30 تعيين أفيغدور ليبرمان نائباً لرئيس الوزراء يتولى المسؤولية عن صياغة سياسة إسرائيل إزاء التهديدات الإستراتيجية التي تتعرض لها من خلال تنسيق عمل الدوائر الأمنية والمخابراتية المختلفة ذات الشأن بالإضافة إلى تكليفه بالمسؤولية عن نشاط مكتب التنسيق "ناتيف"، وقد أقرت الكنيست التعيين يوم 2006/10/30، في أعقاب تعيين أفيغدور ليبرمان قدم الوزير أوفير باز – بينس استقالته من الحكومة يوم 2006/10/30، حيث دخلت الاستقالة حيز التنفيذ يوم 2006/11/01، وقرر مجلس الوزراء يوم 2006/12/3 تعيين الوزير أفيغدور ليبرمان وزيراً للشؤون الاستراتيجية، بالإضافة إلى منصبه نائباً لرئيس الوزراء، وذلك عقب استحداث وزارة الشؤون الاستراتيجية في ذات اليوم، وقد صادقت الكنيست على هذا التعيين يوم 2006/12/4، ثم نشرت لجنة تقصي حقائق عدوان لبنان (2006) المعروفة باسم "لجنة فينوغراد" تقريرها الجزئي يوم 2007/5/1.

وأحيطت الكنيست علماً في ذلك اليوم باستقالة الوزير عمير بيرتس، وانضمام إيهود باراك إلى مجلس الوزراء بصفة نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع وصادقت على ذلك، حيث باشر باراك مهام منصبه في نفس اليوم (موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلي، 2009).

### 3.1.2 قرار الكابينت المصغر خلال العدوان 2008:

تم عقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية في جلسة طارئة لمناقشة وسائل الرد على الدفعات الكبيرة من الصواريخ التي أطلقت على المناطق الإسرائيلية من قطاع غزة، وقد فرض تعتيماً على القرارات التي تم اتخاذها خلال الجلسة، حيث أن وزيرة الخارجية الإسرائيلية وزعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني وجهت تحذيراً شديدًا لحركة حماس، مؤكدة أن إسرائيل لن تتردد بالتحرك في حال واجهت أعمالاً إرهابية رغم اهتمامها بالسلام، وكان تصريحها خلال اجتماعها مع وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيظ.(مؤسسة الدراسات الفلسطينية،1:2008)

حيث صرّح الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس خلال جولة له في بلدة سديروت بأن الجيش الإسرائيلي قادر على مواجهة أي تهديد، وأنه يجب التصرف بحذر، وعدم التصريح متى وأين سيكون الرد، وقام خلال تلك الزيارة الجيش الإسرائيلي بإلقاء منشورات تحذيرية فوق الشريط الحدودي جنوب مدينة رفح هدد فيها بتدمير الأنفاق التي تستخدم لتهريب البضائع، وأمهل أصحاب هذه الأنفاق مدة (24) ساعة لمغادرتها قبل تدميرها.

وقال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك أن المقاتلين في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة حماس ستدفع ثمناً باهظاً إذا استمروا باستهداف المناطق الإسرائيلية بصواريخهم، مؤكداً أن الجيش الإسرائيلي ينهي تحضيراته للقيام بعملية كبيرة محتملة في غزة.

ولوّح رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي بأن الجيش الإسرائيلي قد أكمل استعداداته للتحرك بكل قوته لاستعادة الأمن في المناطق الجنوبية، مؤكدًا أن الجيش الإسرائيلي يجب أن يستخدم كل قوته لضرب البنية التحية للإرهاب، وإيجاد وضع جديد آمن حول قطاع غزة وذلك في تاريخ 2008/12/26، حيث أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي معابر قطاع

غزة بعد أن أمرت بفتحها بشكل جزئي لإدخال شاحنات تحمل المواد الأساسية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 3:2016).

وبدأت الطائرات الحربية الإسرائيلية بشن غارات مكثفة على قطاع غزة منذ ساعات الظهر الأولى من يوم السبت بتاريخ 2008/12/27، وقد شمل القصف عدداً من المقرات الأمنية في القطاع والأحياء السكنية في شمال ووسط وجنوب قطاع غزة، وبلغ عدد الشهداء أكثر من (225) شهيداً، بينما أصيب أكثر من (750) مواطناً بجروح.

حيث ألقى رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت كلمة إلى الإسرائيليين محاطاً بوزير الدفاع إيهود براك، ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني، يوضح فيها أن الهدف من العملية العسكرية على قطاع غزة هو منع حماس من إطلاق الصواريخ باتجاه المناطق الإسرائيلية، ويحذر حزب الله من مغبة الإقدام على فتح جبهة إضافية ضد إسرائيل.

وعمل الجيش الإسرائيلي على حشد قوات مدرعة على مقربة من السياج الحدودي الفاصل بين إسرائيل وقطاع غزة، وكان مجلس الوزراء الإسرائيلي قد صادق على طلب وزير الدفاع إيهود باراك استدعاء (6,500) جندي من الاحتياط، في حين أعلن الجيش الإسرائيلي أن طائراته أغارت على سلسلة من الأهداف التابعة لحركة حماس ومنشآت البنى التحتية في قطاع غزة، وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية وافق على تدمير (35) جمعية فلسطينية تابعة لحركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى، حيث قصف الطيران الإسرائيلي مقر فضائية "الأقصى" في قطاع غزة، وقامت الطائرات الإسرائيلية بقصف مبان في الجامعة الإسلامية، كما شنت غارة على ميناء غزة البحري موقعة فيه أضراراً جسيمة، إضافة إلى استهداف عدد من المنازل والمساجد، وارتفع عدد شهداء المجازر التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي في القطاع إلى أكثر من (290) شهيداً و(900) جريح. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية،2008:4-5)

في حينها تحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت في مستهل جلسة مجلس الوزراء، إن إسرائيل باشرت عملية عسكرية في منطقة قطاع غزة لاستعادة الحياة الطبيعية والهدوء لسكان منطقة الجنوب الذين تحملوا لسنوات عمليات إطلاق القذائف الصاروخية وقذائف الهاون، وأكد أن

الصبر والعزيمة والصمود لسكان الجبهة الداخلية هي التي ستحدد في نهاية الأمر قدرة الأجهزة العسكرية والأمنية والمدنية على القيام بالنشاطات المطلوبة لإنجاز المهمة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 6:2016).

### 3.1.3 إدارة العدوان على قطاع غزة:

لسنوات طويلة سادت مقولة إن السياسة هي "فن الممكن" وبات الأمر من كثرة ترديدها وكأنها بديهية مسلّم بها وحقيقة مطلقة، وبرغم السطحية التي تسكن هذا التعريف للسياسة وبساطتها، فإنها تتناقض مع حقيقة وجوهر السياسة، باعتبارها في الأصل والأساس هي "فن وعلم إدارة المصالح" (فاروق، 120:2009).

**1. سياسياً:**

قادت الحكومة الإسرائيلية المصغرة معظم مراحل العدوان سياسياً وعسكرياً، ولكن القرار كان في النهاية محصوراً بالثلاثي أولمرت وليفني وباراك، وقد اتسمت علاقاتهم ببعض طوال أسابيع العدوان وبعدها بالتنافس والاختلاف. وقد شكلت الحكومة الإسرائيلية آنذاك عدداً كبيراً من طواقم العلاقات الإسرائيلية ترمي في رسالتها إلى أن العدوان القائم هو لمساعدة الفلسطينيين من الدولة الإسرائيلية، وهو نتيجة لسياسات حركة حماس، ودعا المسئولون الإسرائيليون أهالي القطاع إلى الإطاحة بحكم حركة حماس، أما على الصعيد الخارجي فقد كلفت الطواقم الإعلامية والعلاقات العامة بالاتصال بكافة وسائل الإعلام الغربية لتقديم وجهة النظر الإسرائيلية، وتبرير العدوان باعتباره خياراً اضطرت إليه إسرائيل للدفاع عن مواطنيها ضد صواريخ المنظمات الفلسطينية التي تتحكم في قطاع غزة، وفي إطار ذلك التجييش الإعلامي في ظل الدعم الأمريكي للحكومة الإسرائيلية، فقد قررت القيادة الإسرائيلية بدء العدوان قبل تولي الرئيس الأمريكي المنتخب باراك أوباما الرئاسة في واشنطن، نظراً لأنها كانت تثق في دعم إدارة الرئيس السابق جورج بوش، ولم تكن تريد مفاجأة الرئيس الجديد بحرب في الشرق الأوسط، ولذا يرجح أن الحرب خطط لها أصلاً لأن تستمر لأيام قليلة، ويستبعد أن القيادة الإسرائيلية اضطرت إلى وقف إطلاق النار لتفسح المجال الإعلامي لتولية الرئيس الأمريكي الجديد، ورفض الإسرائيليون الاستجابة لدعوة نيكولا ساركوزي

الرئيس الفرنسي إعلان هدنة مؤقتة، كما رفضوا وجود قوات رقابة دولية، مثلما كانت حركات المقاومة رافضة أيضاً لهذه القوات الدولية على أرض قطاع غزة (نافع، 2009).

كما لم تهتم القيادة الإسرائيلية للوساطة العربية، وكأنها كانت ترمي إلى تدويل تحقيق انجازات من العدوان، فقد لجأ الإسرائيليون إلى الولايات المتحدة وأوروبا لتوفير الإطار السياسي لوقف العدوان، فبعد يومين من إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد وبدء الانسحاب من قطاع غزة، وقعت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ووزيرة الخارجية الأمريكية في 16 يناير 2009م بروتوكول تفاهم في واشنطن وتعهدت فيه إدارة بوش بالعمل على منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وهذا ما تم التأكيد عليه من القادة الأوروبيين في زيارتهم إلى إسرائيل، موفرين الغطاء السياسي للقرار الإسرائيلي لوقف إطلاق النار والانسحاب (فينواغراد، الجزيرة، 2009).

**2. عسكرياً:**

اعتمدت إسرائيل عملية واسعة، لخداع المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة وإرباكها، وتضليلها عن كون العدوان واقعاً أو وهماً أم أن العملية العسكرية شاملة أو محدودة، فقد تمكنت إسرائيل من خلق حالة شبه اليقين لدى حركة حماس في مدى نية الحكومة الإسرائيلية في شن عدوان على قطاع غزة، من خلال عدة خطوات تضليلية قامت بها الحكومة الإسرائيلية قبل العدوان على غزة بـ48 ساعة، وقد تمثلت تلك الخطوات الإجرائية في النقاط التالية (عبد العزيز، 2008):

أ. إعطاء إسرائيل حركة حماس مهلة (48) ساعة لوقف إطلاق الصواريخ يوم الجمعة 26 ديسمبر 2008م، مهددة "حماس" بعملية عسكرية واسعة، في حالة عدم الاستجابة؛ إلا أن العملية جاءت خلال أقل من (24) ساعة من تلك المهلة.

ب. زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى أنقرة، في 22 ديسمبر، ووزيرة الخارجية الإسرائيلية إلى القاهرة، في 25 ديسمبر 2008 م، أي قبل بدء العدوان بأقل من (48) ساعة.

ت. عمدت إسرائيل إلى فتح جزئي للمعابر، قبل يوم واحد من العدوان، وسمحت بدخول (428) لتر غاز صناعي، و(75) طن غاز طبخ، و(175) شاحنة إغاثة.

ث. سرّبت إسرائيل معلومات إلى مسئولين في بعض دول الخليج العربي وعلى رأسها دولة قطر، التي لها علاقة قوية بحركة "حماس" تنفي أي نية في تنفيذ عملية عسكرية في قطاع غزة.

ج. حرص مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي على إبلاغ الصحفيين، يوم الجمعة 26 ديسمبر 2008م، أن الحكومة سوف تجتمع يوم الأحد، 28 ديسمبر لمناقشة عملية عسكرية مكثفة في قطاع غزة؛ الأمر الذي عزز التكهن بعدم إقدام إسرائيل على بدء العدوان، قبل يوم الأحد، وشارك وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك في برنامج تليفزيوني، نقدي، ليلة 26 ديسمبر 2008م، أي قبل بدء العدوان بساعات في خطوة غير ملائمة منطقيا لشن عدوان وشيك.

ح. بدأت إسرائيل العملية العسكرية في يوم السبت، الموافق 2008/12/27م، وهو يوم مقدس عند اليهود، ومن المفترض عدم حدوث عمليات عسكرية فيه.

### 3.1.4 قرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

بدأ التخطيط للعدوان وحسب المصادر الإسرائيلية تقريبا قبل ستة شهور من بدايته في 27 ديسمبر 2008م، فقطاع غزة صغير المساحة وكثير الكثافة السكانية أشبه بمدينة تسقط باقتحامها عسكريا أو بالحصار والاستنزاف، ومن هنا فإن الحصار التمويني المشدد على قطاع غزة الذي سبق العدوان بشهور هو جزء ممهد له لإضعاف قدرة المجتمع المدني على الصمود واستمرار الحصار بعد انتهاء العدوان والابتزاز بشروط إعادة الإعمار هو استمرار للعدوان بوسائل أخرى غير عسكرية لتحقيق مكاسب سياسية، ولإدراك إسرائيل صعوبة اقتحام المدن للقضاء على المقاومة عسكرياً، وتداعيات ذلك اعتمدت على خطة القضاء على قيادة المقاومة وإضعاف بنيتها العسكرية ما أمكن بهدف إثارة حالة ضياع، وفقدان سيطرة القيادة على الوضع في قطاع غزة وعلى البنية العسكرية للمقاومة، وعلى إدارة شئون المجتمع والضغط عليه لزرع اليأس وإضعاف الصمود (نحاس، 2009، 82-85).

### 3.1.5 أهداف العدوان على غزة ونتائجها:

تعتبر الحروب في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية هي حلول لتحقيق أهداف إستراتيجية أو تكتيكية، كعدوان بيروت 1982م التي هدفت من خلالها تأمين الحدود الإسرائيلية من المقاومة

الفلسطينية، والقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها وأجنحتها سياسياً، وإخراجها من دائرة دول الطوق، ووفقاً لما هو معروف فإن لكل حرب أهدافها التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال عدوانها، فالسؤال الذي نطرحه ما هي الأهداف التي سعت إسرائيل لتحقيقها من خلال عدوانها على غزة؟

لكن قبل الخوض في الأهداف التي سعت إسرائيل إلى تحقيقها، لابد لنا من معرفة الخيارات التي طرحت في الساحة الإسرائيلية، فقد كان أمام إسرائيل خياران الأول تمثل في نموذج لبنان عام 1982م، أي إعادة احتلال قطاع غزة بأكمله، وهو ما رفضه أولمرت لأن إسرائيل لم تكن على استعداد للدخول في مستنقع غزة، أما الخيار الآخر فتمثل في عدوان لبنان (2006) والوصول إلى تسوية سياسية، وهو مرفوض إسرائيلياً حتى لا يسجل لحماس أو المقاومة الفلسطينية أي إنجاز أو نجاح سياسي، وأيضاً حتى لا يتم استصدار قرار مماثل أو مشابه لقرار (1701) الذي مثل نقطة ضعف للإسرائيليين في منع وجود أي آلية عسكرية ثقيلة واضحة تعطي مبرراً للمقاومة اللبنانية بالتزود بالسلاح (سكرية، 2009، 31-38).

**أولاً: الأهداف المعلنة** (نحاس، 88:2009):

1. ردع المقاومة ووقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه المستوطنات الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة.
2. العودة إلى التهدئة بصيغتها التي سبقت انتهاء التهدئة، والمرتكزة على مبدأ التهدئة مقابل التهدئة، وبمعزل عن سياسة الحصار وإغلاق المعابر.
3. تغيير الواقع الأمني في الجنوب الإسرائيلي، مما قد يعني إعادة احتلال مناطق الإطلاق شمال القطاع، وتنفيذ عمليات جوية مكثفة ضد قواعد الإطلاق داخل الأحياء السكنية في قطاع غزة.
4. تغيير الوضع القائم في قطاع غزة من بؤرة مقاومة إلى حزام آمن لإسرائيل، وفرض حصار يحول دون إعادة بناء قوة الفصائل الفلسطينية المقاومة أو تزويدها بالسلاح.
5. وقف عمليات التهريب من مصر خصوصاً الأسلحة.

6. ممارسة الضغوط في المنطقة التي يعتقد بوجود الأسير الإسرائيلي جلعاد شاليط فيها، أي تركيز العملية في المناطق الجنوبية وإعادة احتلال محور فيلادلفيا، وتحسين فرص إطلاق سراح الجندي شاليط.
7. القضاء على المقاومة في قطاع غزة وإسقاط القطاع عسكرياً.

**ثانياً: الأهداف غير المعلنة:**

**1. على المستوى الأمني العسكري:**

أ. حصد نجاحات شخصية وحزبية لإيهود أولمرت تغطي الأداء المهين خلال عدوان لبنان الثانية 2006م، وتغطي على سلسلة الفضائح التي دفعته للاستقالة من رئاسة الحكومة، وتقوية فرص نجاح أيهود باراك، وتسيفي ليفني في الانتخابات الرئاسية.

ب. استعادة ثقة الجنود الإسرائيليين بقدرتهم على العدوان بعد عدوان لبنان الثانية في صيف 2006م، واختبار مستوى القطاعات العسكرية بعد سنتين من التدريب المكثف، واستعادة هيبة إسرائيل ومكانتها عسكرياً.

**2. على المستوى السياسي:**

أ. تهيئة المسار الفلسطيني للتسوية السلمية بالقضاء على المقاومة، والمحافظة على الانقسام الفلسطيني، جغرافياً، وسياسياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ب. إجهاض جميع الجهود الفلسطينية والعربية والدولية لنجاح الحوار الفلسطيني، وتحقيق الوحدة الفلسطينية. ويؤثر ذلك سلباً في الجبهة الداخلية الفلسطينية وتماسكها، أو يعزل على أقل تقدير قطاع غزة عن محيطه الفلسطيني في الضفة الغربية.

ت. تعبئة سياسية للأحزاب والرأي العام في إسرائيل، والإجماع على ضرورة توجيه ضربة عسكرية إلى "حماس" ومعاقبتها على إطلاق الصواريخ، وأهمية خلق واقع أمني جديد في قطاع غزة، وتسخيره لمصلحة الحملات الانتخابية، وخاصة حزبي العمل وكاديما.

ث. انتهاز إسرائيل المرحلة الانتقالية، بين عهدي الرئيسين الأمريكيين: بوش وأوباما، حين تتلاشى إمكانية الضغط عليها؛ وطمعها في أن تفرض على الإدارة الأمريكية الجديدة واقعاً جديداً في قطاع غزة.

ج. مبادرة مسئولين إسرائيليين إلى زيارة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض دول أوروبا، خلال نوفمبر وديسمبر، 2008 لترويج السياسة الإسرائيلية، وخاصة تحميل "حماس" مسؤولية تفاقم الموقف؛ وحمل المجتمع الدولي أن يعد عدوان إسرائيل على حماس جزءً من الحرب الدولية على الإرهاب، ومن أبرز تلك الزيارات، وأكثرها إثارة للجدل، زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي لأنقرة، في 22 ديسمبر؛ وزيارة وزيرة الخارجية الإسرائيلية للقاهرة، في 25 ديسمبر 2008م.

**ثالثًا: الأهداف الإستراتيجية:**

تتمثل الأهداف الإستراتيجية للعدوان على غزة في تحقيق ما يلي (Yair Evron, 2008:6):

أ. إسقاط حكم حماس في قطاع غزة.

ب. استعادة قدرة الردع الإسرائيلية.

ت. إضعاف الحركة الوطنية والإسلامية الفلسطينية.

ث. تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة شارون للانسحاب من قطاع غزة.

ج. إظهار وجود خلافات وانقسامات فلسطينية – فلسطينية وعربية عربية حول هذه العدوان.

**رابعاً: نتائج مباشرة للعدوان:**

أ. إجبار حماس على منع إطلاق الصواريخ من غزة وتحميلها مسئولية الأمن في غزة.

ب. وضع مصر تحت الأمر الواقع وإجبارها على اتخاذ خطوات لضبط الحدود.

ت. تدويل منع تهريب السلاح إلى غزة.

**خامساً: نتائج غير مباشرة للعدوان:**

أ. تشديد الحصار على قطاع غزة.

ب. استخدام العدوان للتدريب على المواجهة في الأماكن المعادية مع الحفاظ على سلامة الجنود.

ت. تبني عقيدة الأرض المحروقة كمركب أساسي في العدوان.

## 3.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية فترة العدوان عام 2008:

تعتبر الدبلوماسية بالنسبة لدولة إسرائيل من أهم الأجهزة في النظام السياسي الإسرائيلي في إدارة أزماته البلاد، ففي حالات الحروب والأزمات تخضع كافة مؤسسات الدولة الرسمية منها وغير الرسمية (مؤسسات المجتمع المدني) للسيادة العسكرية في الدولة، ففي خلال السنة الأخيرة لعام 2006 اتخذت مجموعة من الخطوات، بعضها تمثل بداية عملية طويلة، لكن ليس هناك إجراء واحد منها قد اكتمل تستهدف تطوير جاهزية الجبهة المدنية من خلال إجراءات ممنهجة لتدريبات الجاهزية المدنية على حالات الطوارئ التي ممكن أن تعصف بالدولة على مختلف المستويات، وتمحورت التدريبات حول سيناريوهات التهديد المختلفة، وتشارك جميع الجهات المشاركة في استعدادات الطوارئ، وتسهم بشكل مباشر في تحسين القدرة الحرفية التي تقدم الرد الأولي في أي عدوان، لذلك فإن التدريبات مهمة أيضاً في نقل الخبرة إلى الجمهور بشكل عام فيما يتعلق بأشكال المواجهة مع تداعيات وآثار المخاطر المختلفة (مائير، 26:2010).

اعتزمت إسرائيل إبان عدوانها على قطاع غزة حملة إعلامية ودعائية حملت اسم هاسبرا، (Hasbara) بالتوازي مع الحراك الدبلوماسي الإسرائيلي، بدأت في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2008م، قبل العدوان واستمرت حتى نهاية العدوان، وقد استهدفت الحملة إقناع الرأي العام الإسرائيلي والمجتمع الدولي بأن إسرائيل تواجه تهديداً بالفناء، وأن الجيش الإسرائيلي يحارب قوة عظمى في قطاع غزة، وأن العدوان هو على إسرائيل، وليس على قطاع غزة وأن حماس تتحمل مسئولية الوضع الأمني في القطاع (السمان، 2009، 116-117).

تولت الخارجية الإسرائيلية تنسيق النشاط الإعلامي والدعائي للمسئولين الإسرائيليين، وتقييد تصريحاتهم السياسية بما تسمح به وزارة الدفاع، وأعدت وزارتا الدفاع والخارجية (97) متحدثاً رسمياً بلغات العالم الرئيسية يعملون داخل إسرائيل وخارجها لشرح وجهة النظر الإسرائيلية، إضافة إلى ذلك، سلسلة من الإعلانات المدفوعة الأجر والأحاديث والتعليقات في جرائد العالم تؤكد الرسالة الإعلامية أن إسرائيل مضطرة إلى الرد على حركة حماس، كما أُعدت كتائب من المتطوعين

المدنيين للعمل على مواقع الإنترنت، وإرسال رسائل إلكترونية تشرح تطورات العدوان إلى الجرائد وشبكات الأخبار، وقنوات التلفزة العالمية (السمان، 2009، 116-117).

### 3.2.1 سمات الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة العدوان على قطاع غزة عام 2008:

خاضت إسرائيل عدواناً دبلوماسية وإعلامية إقليمية ودولية بقوة العدوان على الأرض، حيث شكلت مكوناً ضرورياً في قدرة إسرائيل على إطالة القتال دون إعاقة أمريكية، وهنالك عدة خطوات اعتمدتها آلة الدبلوماسية الإسرائيلية في الدعاية في عدوانها على غزة نجملها في النقاط التالية (جيهان، 33:2009):

1. تحديد مصطلحات المناظرة عبر إرساء مفهوم أن بداية العدوان على قطاع غزة هي 19 ديسمبر 2008م، تاريخ إعلان حركة حماس انتهاء فترة التهدئة التي استمرت ستة أشهر، والزعم أن هذه التهدئة كانت من طرف واحد مقابل تجاهل الانتهاكات الإسرائيلية للتهدئة في كل شهورها، وعدم التزام الدولة الإسرائيلية بوقف إطلاق النار، أو فتح الحدود مع غزة.
2. أن الصور النمطية التي استقرت طوال أجيال لصالح إسرائيل خصوصاً التأكيد على الإنسانية الإسرائيلية، ومعاناة الشعب الإسرائيلي جراء سقوط الصواريخ على المستوطنات جنوب إسرائيل بوصفها هي المشكلة، دون التركيز على المعاناة الأكبر في حصار غزة، ومعاناة المرضى الفلسطينيين بسبب عدم توفر العلاج، وظهر هذا في محاولة وسائل الإعلام الإسرائيلية إعطاء معالجة مطولة بالصور لبعض الإسرائيليين الخائفين من الصواريخ- محلية الصنع الفلسطينية، أما معاناة الفلسطينيين، فتم التقليل من المساحات التي تعطيها لتصبح مجرد أرقام تبرر على أنها أضرار جانبية.
3. لقد لعبت إسرائيل على ما يعرف بسلوك الخصم فاستغلت إطلاق الصواريخ من قبل حماس لتبرير شن العدوان على غزة، وهي تعلم أنها ستحظى بتعاطف الغرب.
4. عملت الدبلوماسية والدعاية الإسرائيلية على الظهور في كل مكان وقول نفس الشيء، والتأكد من بقاء الخصوم مختفين قدر الإمكان، وتوفير العديد من الأشخاص الذين يتقنون الانجليزية، وغالباً ما يكونون مولودين في الغرب، بحيث يمكن نشر وجهة نظرهم في جميع الدول.

5. سعت جاهدة لعدم إعطاء الفرصة للخصم من خلال تكاتف الكونجرس، والبيت الأبيض الأمريكي مع المتحدثين باسم إسرائيل في التعبير عن وجهة نظر واحدة، أي الربط بين الحملة الإعلامية والمواقف السياسية والدبلوماسية الإسرائيلية.
6. إنكار ماكينة الدعاية الإسرائيلية الحقائق، وإلقاء اللوم على الخصم في مقتل المدنيين الفلسطينيين مثل حجة نحن لم نفعل هذا هم جعلونا نفعله بسبب صواريخهم الذي تقتل الإسرائيليين الأبرياء.
7. كان مسعى إسرائيل الرئيسي من استغلال فرصة العدوان، وهو رفع سلاح معاداة السامية عندما لا تفلح الخطوات السابقة، بحيث يصبح الدافع وراء أي انتقاد لإسرائيل هو معاداة السامية.

### 3.2.2 الدعاية الإسرائيلية المستخدمة في الإعلام خلال فترة العدوان:

#### 1. التحريض على الفلسطينيين وترويج الأكاذيب:

تدعو سياسة التحريض المتبعة في وسائل الإعلام الإسرائيلية إلى عقود مضت، وفى الوقت الذي يطلق فيه مسئولون إسرائيليون تصريحات عنصرية ضد الفلسطينيين، فإن وسائل الإعلام تنقلها كما هي دون أي موقف ديمقراطي إنساني، وبدلاً من أن تلعب وسائل الإعلام الإسرائيلية الدور الناقد اكتفت بنقل الحديث أو التصريح، ولعبت دور الناقل فقط لا أكثر. وقد امتد التحريض إلى الصحافة المكتوبة المليئة بالمقالات والتصريحات التحريضية ليست فقط للسياسيين وإنما لكتاب صحفيين ومحررين، كما وقد وظّف الإعلام الإسرائيلي ردود المقاومة على الهجوم الإسرائيلي للتحريض على الفلسطينيين باعتماده تغطية خاصة تضم ما يزيد عن عشر صفحات لعملية واحدة مع صور للدماء والقتلى والمصابين، وتكرار صور الأطفال الإسرائيليين يبكون مع عناوين مثل: "دولة تحت الإرهاب هجوم يتبعه آخر، وحرب من الإرهاب"، وتم ترويج ذلك دولياً وإقليمياً مع نشر قائمة بجميع الحوادث التي وقعت وتواريخها وأماكنها منذ اندلاع العدوان.

وقد مارست وسائل الإعلام دوراً تحريضياً للحكومة على بذل المزيد من الجهود لمواصلة العدوان على غزة، حيث تم النظر للمقاومة على أنها فيروس قاتل يجب حله جذرياً، لقد ساعدت العدوان على غزة في كشف أكاذيب الإعلام الإسرائيلي، حيث كانت الجماهير الفلسطينية المعرضة لآلة الحرب الإسرائيلية تلمس وبسهولة البون الشاسع بين حقيقة ما يجري على أرض الواقع، وما يطرحه ذلك الإعلام، وبالتالي لم تعد تأبه لما يقوله وينقله عن أمور وأحداث ومواقف ليس لها أساس من الصحة، وبذلك تهاوى صرح المصداقية المزعومة التي عمل سنين طويلة في سبيل بنائها وترسيخها (هويدي، 2009).

**2. لوم الضحية:**

كان هناك تعليقات إسرائيلية مختلفة تبرر مقتل الفلسطينيين تشير إلى عدم وجود ما يعرف بالحرب النظيفة، وبالتالي لا يجب على إسرائيل أن تأسف على الإصابة غير المقصودة للمدنيين في إطار عدوانها ضد حماس خاصة، وأنها تخوض ضد الأخيرة عدوانا شاملة، كما أن المدنيين الذين يقدمون المأوي والدعم للمقاومين لا يستحقون أن يطلق عليهم مصطلح الأبرياء، ولا ينبغي ذرف الدموع على الإصابة غير المقصودة ضدهم، ليس هذا فقط بل أن ما حدث في غزة شكل مدار بحث ونقاش أكاديميين لدى عدد من المؤسسات الإعلامية الإسرائيلية، وجاءت خلاصته أن ما حدث في القطاع من دمار ومعاناة للفلسطينيين لا نستطيع تجاهله، ولكن يجب أن نعلم أن ذلك نتيجة ذنب المخربين الذين اعتبروا غزة عاصمتهم وحول سكانها إلى دروع بشرية، وبالتالي فقد استخدمت الإستراتيجية الدبلوماسية والإعلامية الإسرائيلية أسلوب لوم الضحية في حالات الاستخدام المفرط للقوة الذي قامت به قوات الاحتلال، وتلازم نشر هذه التقارير حول العنف الرسمي الذي تنفذه الدولة العبرية مع معلومات تحاول تبريره كالمعلومات حول العنف ضد قوات الجيش واتهام الفلسطينيين بالتحضير للهجوم (عرفة، 2009).

**3.2.3 مبادرات وقت العدوان على قطاع غزة:**

كررت وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني رفض الحكومة الإسرائيلية للمبادرة الفرنسية لوقف إطلاق النار في غزة خلال زيارتها لفرنسا، وبلغت ليفني نظيرها الفرنسي برنار كوشنير أنه من

غير المسموح إعطاء فرصة لحماس لاكتساب أي نوع من الشرعية في حال القبول بتجديد التهدئة، وأضافت أن حماس تعلم أن إسرائيل لن تتحمل صواريخ غزة من دون رد، وتزامناً مع ما قالته وزيرة الخارجية الإسرائيلية، صرّح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك خلال جلسة الكنيست بأن الجيش الإسرائيلي سيستخدم كل الوسائل المتاحة لوقف إطلاق الصواريخ على المناطق الجنوبية، وأكد أن العملية العسكرية ستتوسع بحسب ما تمليه الضرورة، وأضاف أن إسرائيل دخلت في عدوان إلى النهاية مع حركة حماس، وأن الجيش الإسرائيلي أمضى أكثر من ستة أشهر في التحضير لهذه العملية، وأصدر وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود براك، تعليمات باستدعاء (2500) جندي احتياط للخدمة تمهيداً لشن عمليات عسكرية برية في قطاع غزة، وينضم هؤلاء لـ(6700) جندي الذين تم استدعاؤهم قبل أيام، واستمر الجيش الإسرائيلي بحشد القوات البرية حول قطاع غزة مبدياً استعداده للدخول إليه بحسب الأوامر، وتشمل هذه القوات وحدات من لواء غولاني والمظليين وقوة مدرعات، كما نصبت أيضاً قوة مدفعية كبيرة حول القطاع.(مدار،2008)

وخلال جولة قام بها في مدينة بئر السبع، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت إن إسرائيل لا تريد أن تخوض عدواناً طويلاً في غزة، وأنها لا ترغب في حملة واسعة، بل هي تريد الهدوء وتأمين العيش بسلام لسكان الجنوب، وأضاف أولمرت أن إسرائيل لم تعلن العدوان على سكان غزة، لكن عليها أن تتعامل مع حماس بيد من حديد، وبعد ساعات من كلمة رئيس الوزراء الإسرائيلي أعلن الجيش الإسرائيلي بدء العملية البرية، وهي المرحلة الثانية من عملية الرصاص المسكوب، وبحسب الناطق باسم الجيش الإسرائيلي فإن الهدف من هذه المرحلة هو المس بتشكيلات ومنظومات حماس في مناطق العمليات والسيطرة على جزء من مناطق إطلاق الصواريخ والقذائف، كما أعلن الجيش الإسرائيلي بدء تجنيد الكثير من وحدات الاحتياط العسكرية اللازمة في حال تم اتخاذ القرار بتوسيع نطاق هذه العملية.

وبحسب المصادر العسكرية الإسرائيلية فإن وحدات من سلاح المدرعات والهندسة والمشاة شاركت في الهجوم البري على القطاع، وبمشاركة الدبابات الإسرائيلية التي توغلت في قطاع غزة على ثلاثة محاور في محاولة لتقسيم القطاع إلى ثلاثة أجزاء، وقد اعترف الجيش الإسرائيلي بإصابة (36) من جنوده في سلسلة العمليات التي يقوم بها خلال التوغل البري وبدأت الدبابات الإسرائيلية تعيد سيطرتها على مستوطنة نتساريم جنوب مدينة غزة وتدخلها من محورين، وقد قامت الجرافات الإسرائيلية بأعمال التجريف والتمشيط أمام الدبابات المتوغلة.(الجزيرة،2008)

وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت خلال جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي أن العملية البرية في قطاع غزة جزء من عملية شاملة تهدف إلى تغيير الواقع الأمني، وأضاف أولمرت أنه بموازاة العملية العسكرية هناك معركة سياسية، مشيرًا إلى أنه يستمد التشجيع من الرئيس الأميركي جورج بوش الذي قال إن الحاجة لا تستدعي فقط ضمان وقف إطلاق النار من جانب حماس، بل عدم السماح لها بالقيام بذلك في المستقبل (يدعوت أحرنوت، 2008).

### 3.2.4 حراك دبلوماسي أمريكي تأييداً للعدوان على قطاع غزة:

قام رئيس بلدية نيويورك بزيارة إلى مدينة أشكلون (عسقلان) للإعراب عن دعمه لعملية الرصاص المسكوب التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في غزة، وشدد في مؤتمر صحافي على الروابط بين إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، مؤكداً أن كلاً من الرئيس جورج بوش، والرئيس المنتخب باراك أوباما يؤيدان العملية العسكرية في قطاع غزة.

وصرحت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، رداً على الاحتجاجات المتزايدة على استهداف الجيش الإسرائيلي للمدنيين في قطاع غزة وسقوط المئات من الأطفال والنساء، إنه من الصعب تأمين حماية للمدنيين الذي يقطنون في مناطق مكتظة بالسكان كقطاع غزة، وأضافت أن حماس تستخدم المدنيين كدروع بشرية وهو ما يجعل من الصعب على إسرائيل تفادي إصابة المدنيين في عمليتها العسكرية في قطاع غزة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2:2008).

وأكدت وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، أن إسرائيل ستواصل العمل بحسب اعتباراتها وبحسب ما تمليه الضرورات الأمنية لمواطنيها وحقها في الدفاع عن النفس، واعتبرت خلال لقاءها مع السفراء الأجانب بأن عملية الرصاص المسكوب هي جزء من الحرب الدولية على الإرهاب وأنها لا يمكن أن تنتهي باتفاق معه، وتوجهت إلى السفراء قائلة إن الاتفاقات يجب أن تكون معهم ضد الإرهاب، مطالبة إياهم بعدم المساواة بين إسرائيل وحماس، وبأن الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة يهدف إلى تغيير المعادلة في المنطقة، ودافعت ليفني عن الهجوم الذي يستهدف المناطق التي تسيطر عليها حماس بأنها شكل مشروع للدفاع عن النفس، وأضافت ليفني أن لا خيار أمام إسرائيل إلا الرد في حال تعرضها للهجوم، وعقد وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود براك، مؤتمراً صحافياً تناول فيه العملية البرية في قطاع غزة، وصرّح بأن إسرائيل لم تكن ترغب في العدوان لكنها لا تستطيع التخلي عن مواطنيها في المناطق الجنوبية الذين وقعوا ضحايا لصواريخ حماس، ويضيف أن العملية لن تكون سهلة ولن تكون قصيرة، وأن كلفة الهجوم ستكون باهظة، وفي إشارة إلى الحدود الشمالية مع لبنان، تمنى أن يبقى الهدوء سائداً هناك، مؤكداً أن الإسرائيليين مستعدون لأي احتمالات على تلك الجبهة (صحيفة هآرتس بالإنجليزية، 2016/07/07).

### 3.2.5 المبادرات الدولية والدبلوماسية لوقف العدوان:

تبنى مجلس الأمن قراراً يدعو إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وقد صوتت (14) دولة لصالح القرار الذي حمل الرقم (1860)، بينما امتنعت الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت، وتضمن القرار دعوة فورية لوقف إطلاق النار يليها انسحاب القوات الإسرائيلية، وإعادة فتح المعابر في قطاع غزة وفقاً لاتفاقية عام (2005)، وضمان عدم تهريب الأسلحة إلى داخل غزة، وتأمين دخول المساعدات الإنسانية والطبية إليها، كما شمل القرار إدانة لكل أشكال العنف والإرهاب والأعمال العسكرية ضد المدنيين، ورحبت الناطقة باسم وكالة الأونروا في جنيف بقرار مجلس الأمن رقم (1860)، وتؤكد أن الأونروا لن تغادر قطاع غزة حتى بعد تعليق عملياتها بسبب الأوضاع الأمنية، كما أن عدداً من مراكز التوزيع ما زالت مفتوحة لتقديم المساعدات لمن يستطيع الوصول إليها، إلا إن

الأونروا علقت بشكل أساسي العمليات المتعلقة بحركة والشاحنات من نقاط العبور إلى غزة وفي أنحاء القطاع (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 6:2008).

### 3.2.6 استنكار دولي لاستمرار العدوان:

ذكرت المسؤولة الإعلامية في منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف"، أن المآسي الناجمة عن الصراع الجاري في قطاع غزة تنعكس على الأطفال والنساء بشكل أساسي لأنهم الفئة الأضعف، لافتة إلى أن الأطفال يشكلون أكثر من نصف سكان غزة، وأنهم ليسوا فقط محرومين من حقوق الإنسان التي يجب أن يتمتع بها جميع البشر، ولكنهم محرومون أيضاً من الحقوق الأساسية للأطفال، والتي يجب على الدول الموقعة على اتفاقية حقوق الطفل أن تلتزم بها، حيث صدر تقريراً من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة عن الأوضاع المأساوية التي يعانيها سكان قطاع غزة جراء العملية العسكرية الإسرائيلية، ويورد التقرير أن أضراراً جسيمة لحقت بالمنازل والمؤسسات المدنية والبنى التحتية، أما السكان فمعظمهم بلا ماء ولا كهرباء ولا غاز للطهي، بينما تعاني الوكالات المختصة من صعوبات في توزيع المساعدات الغذائية التي تدخل القطاع بسبب الأوضاع الأمنية، وتضطر المستشفيات إلى استعمال المولدات للحصول على الكهرباء، لكن الوقود اللازم لتشغيلها لم يعد متوفرًا بشكل كاف، ما يهدد حياة المصابين التي يعمل الأطباء والممرضين على إنقاذها في هذه المستشفيات. ويشير التقرير، من جهة أخرى، إلى أن الأمم المتحدة تؤمن المأوى لأكثر من (19,800) نسمة يتوزعون على (27) مركز تابع لها، واستنكرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الممارسات الإسرائيلية التي تمنع مسعفي الصليب الأحمر من الوصول إلى أماكن المصابين وإنقاذهم، كما ورد في البيان تفصيلات مروعة عن مشاهدات المسعفين الذين تمكنوا من الدخول إلى الأحياء التي قصفتها القوات الإسرائيلية، وذكر البيان أن اللجنة طلبت من الجيش الإسرائيلي تأمين ممر آمن لسيارات الإسعاف للوصول إلى حي الزيتون، لكنها لم تحصل على الإذن إلا بعد أربع أيام (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب والحصار، 3:2008).

### 3.2.7 تحرك دبلوماسي لحقوق الإنسان لمناقشة الانتهاكات الإسرائيلية:

دعا مجلس حقوق الإنسان في جنيف لجلسة خاصة لمناقشة الانتهاكات الخطرة لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وقد تمت الدعوة إلى عقد الجلسة بناء على طلب المجموعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، وبتأييد (29) دولة بينها روسيا، وجنوب إفريقيا، والدول العربية.

حيث صرحت الناطقة باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس، بأن سيارات الإسعاف تواجه صعوبة كبرى في الوصول إلى الجرحى في غزة، وبعضهم يلفظون أنفاسهم وهم ينتظرون المساعدة، وتشير إلى الرعب الشديد الذي يسيطر على المدنيين وبشكل خاص الأطفال منهم، وكذلك عمال الإغاثة على حد سواء، إضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من العاملين في قطاع الصحة لا يستطيعون الوصول إلى أماكن عملهم في المستشفيات بسبب المعارك الجارية.(مركز المعلومات الوطني،2009)

### 3.2.8 قرار مجلس الأمن بوقف العدوان على قطاع غزة:

رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، القرار الذي صدر عن مجلس الأمن والذي دعا إلى وقف إطلاق النار في قطاع غزة، واصفاً إياه بأنه غير قابل للتطبيق، ومؤكداً أن الجيش الإسرائيلي سيواصل عملياته في غزة، وأضاف أولمرت أن استمرار سقوط الصواريخ على مناطق الجنوب يؤكد عدم قابلية القرار للتطبيق، عُقد المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية، جلسة لمناقشة قرار مجلس الأمن رقم (1860) مواصلة العملية العسكرية في قطاع غزة، قرر استكمال العملية العسكرية في قطاع غزة رغم الجهود الكبيرة للتوصل إلى هدنة بين إسرائيل وحماس.

لكن وزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، صرحت بأنها لا ترى سبباً للتحاور مع حركة حماس حول إعادة الهدوء إلى قطاع غزة، مضيفة أنها لن تتفاوض مع حماس، وقالت إن ما تقوم به إسرائيل هو ما يسمى سياسة الردع، فحماس أصبحت تعلم الآن أنها عندما تهاجم إسرائيل في المرة القادمة سيتم الرد عليها بقوة، حيث صرح وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك بأن الجيش الإسرائيلي سيواصل عمليته في قطاع غزة ضد حماس بالتزامن مع المساعي الدبلوماسية الجارية للتوصل إلى

وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحركة حماس، وأضاف براك أن إسرائيل تدرس المبادرة المصرية ولكن مع ذلك فإن الحرب ستتواصل.(الجزيرة،2009)

**3.2.9 قرار إسرائيل بوقف إطلاق النار أحادي الجانب:**

وقعت إسرائيل والولايات المتحدة اتفاقية لمنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة، وتنص الاتفاقية على اتخاذ إجراءات لمحاربة عمليات تهريب الأسلحة من إيران إلى غزة عن طريق مراقبة المناطق التي يتم عبرها وصول السلاح إلى غزة، بما فيها تسيير دوريات في الخليج العربي والسودان والدول المجاورة، وأعلن رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، أن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية قد صوّت لصالح وقف لإطلاق النار من جانب واحد في قطاع غزة على أن يبدأ سريانه في الساعة الثانية فجراً، وجاء التصويت بعد جلسة مطولة للمجلس الوزاري المصغر، وقد صوت وزيران ضد القرار، فيما امتنع آخر عن التصويت، وقال أولمرت بعد إعلانه القرار، إنه في حال توقفت حماس عن إطلاق الصواريخ على إسرائيل، فإن إسرائيل ستدرس إمكانية سحب جيشها من قطاع غزة، أما في حال عدم التزام حماس بذلك، فإن إسرائيل ستواصل عملياتها في غزة لحماية مواطنيها، وفي أعقاب الإعلان عن وقف أحادي الجانب لوقف إطلاق النار، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك إن الجيش الإسرائيلي سيواصل انتشاره في قطاع غزة، وأضاف أن الجيش قد حقق أهدافه العسكرية، لكن حماس قد تطلق النار على الجيش وعلى المناطق الإسرائيلية، لذلك فإن الجيش سيبقى في غزة وسوف يكون مستعداً لمواصلة العملية وتوسيعها إذا دعت الحاجة لذلك، ووصف براك العدوان على غزة بأنها حرب عادلة، فالجيش يذهب إلى الحرب عندما لا يكون هناك خيار آخر، ويضع لها أهدافاً واقعية ويستخدم لذلك القوة المطلوبة.(وفا:2009)

أعلن الجيش الإسرائيلي أن قواته بدأت مساءً انسحاباً تدريجياً من قطاع غزة بعد نهاية ثلاثة أسابيع من العملية العسكرية على حركة حماس، وصرّح رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، في مستهل جلسة مجلس الوزراء، بأن قوات الجيش الإسرائيلي توقفت عن إطلاق النار عند الساعة الثانية فجراً بموجب التعليمات الصادرة عن الجهات السياسية، وبعد التوصل إلى نتيجة مفادها أن أهداف العملية المحددة قد تحققت، وأوضح أولمرت أن هذا القرار يمنح إسرائيل حرية الرد وإطلاق النار في

حال واصلت التنظيمات الإرهابية هجماتها، وقال إن هذه التنظيمات واصلت إطلاق النار، وهذا يثبت ما تم التحذير منه، أي أن وقف إطلاق النار ما زال هشاً، ويجب النظر فيه لحظة بلحظة وساعة بساعة، بدأت قوات الجيش الإسرائيلي البرية انسحاباً تدريجياً من قطاع غزة بعد تطبيق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، وذكر مسؤولون عسكريون أن القوات الإسرائيلية استكملت انسحابها بشكل كامل قبل استلام الرئيس الأميركي المنتخب باراك أوباما لمنصبه.

وأكمل الجيش الإسرائيلي انسحابه من قطاع غزة، وفي صباح 2009/1/21 غادر آخر جندي إسرائيلي قطاع غزة، وعادت قوات الاحتلال لتتمركز قرب الجدار الإلكتروني المحيط بالقطاع. ورغم استكمال عملية الانسحاب من القطاع، إلا أن الزوارق الحربية الإسرائيلية استمرت بتوجيه قذائفها تجاه المناطق الخالية في منطقة السودانية، كما قام الجنود المتمركزون في الأبراج شرق خان يونس بإطلاق النار باتجاه المواطنين بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، حذرت قيادات في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من تعرض المناطق الإسرائيلية لهجمات جديدة، لأنها في هذه الحالة ستقوم بالرد بطريقة أقسى من تلك التي استخدمتها خلال عدوان الأسابيع الثلاثة على حماس (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب، 2009/6/9).

## 3.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان على غزة 2008:

عملت الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة العدوان على غزة حراكاً إقليمياً ودولياً لحماية جبهتها الداخلية من تداعيات العدوان على قطاع غزة المحاصر منذ صعود حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إلى سدّة الحكم كأول حكم للإسلاميين خلال هذا العقد بالمنطقة العربية، وبعد الضربات الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة خلال فترة العدوان الذي أسمته إسرائيل خلال العملية العسكرية (الرصاص المصبوب)، وفي ظل الإجماع السياسي الإسرائيلي الذي كان مرافقاً للعملية في كل أيامها، فالعدوان لم يكن طويلاً، كما لا يقارن بعدوان تموز (2006) على لبنان والتي استمرت أكثر من شهر، استمر الإجماع الشعبي على العملية ذاتها لأن الاقتصاد الإسرائيلي لم يتأثر بهذا العدوان بتاتاً، كما هي الحال في عدوان لبنان (2006)، فبحسب بيان لبنك إسرائيل المركزي فإن العدوان لن يكون له أي آثار جوهرية على نمو الاقتصاد في إسرائيل (هآرتس، 10:2010).

في هذا السياق يجب أن نفرق بين تأثير العدوان على نمو الاقتصاد الإسرائيلي، بين الخسائر الاقتصادية التي سببها، فمثال تراجعت حركة السياحة إلى إسرائيل بنسبة (25%) خلال فترة العدوان، حظيت العملية العسكرية على قطاع غزة بتأييد (85%) من الجمهور الإسرائيلي، يعتقد (65%) من الجمهور أن هناك أسباباً موضوعية لاندلاع العملية، وتتعلق بإطلاق الصواريخ على التجمعات الإسرائيلية، أما (26%) فيعتقدون أن سبب العدوان هو الانتخابات الإسرائيلية، حيث يحاول أولمرت تعزيز قوته الانتخابية من خلالها، ويشير هذا الاستطلاع إلى أن (45%) من الجمهور الإسرائيلي يعتقد أن على إسرائيل الاكتفاء بالقصف الجوي وعدم القيام بعملية برية، كما حصلت إسرائيل خلال العملية العسكرية على شرعية دولية مشروطة، فمن جهة دعمت الولايات المتحدة حق إسرائيل الكامل في الدفاع عن نفسها، وقد تحدثت وزيرة الخارجية تسفي لفني مع رئيس الولايات المتحدة وأبدى الأخير تأييدا كاملا، كذلك فعلت دول الاتحاد الأوروبي التي دعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأدانت إطلاق الصواريخ على الجنوب، ففي التاسع عشر من الشهر نفسه نشر الاتحاد الأوروبي بياناً مؤيداً لإسرائيل، ولكنه طالبها بأن يكون رد فعلها معتدل.(يدعوت أحرنوت،2009)

### 3.3.1 نتائج الدبلوماسية الإسرائيلية من العدوان على غزة:

**1. على المستوى السياسي:**

- تمكنت إسرائيل من تحويل القضية الفلسطينية من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، فبعد التدمير الواسع والمتعمد لقطاع غزة، واستمرار الحصار، تركز الاهتمام الإقليمي والدولي على معالجة القضية الإنسانية لقطاع غزة، الذي قد يتطلب عدة سنوات مقبلة لإصلاحه، ومع استمرار الحصار تحول وقف الحديث عن الأرض مقابل السلام ليكون طبقاً للشروط الإسرائيلية، الأمن مقابل الغذاء، أي وقف إطلاق الصواريخ مقابل فتح المعابر لدخول الغذاء والدواء (عبد العزيز، 2009: 1).
- نجحت إسرائيل في تسويق العديد من أفكارها على المسار الأمريكي والأوروبي، وكان أولها أن المشكلة ليست في الاحتلال، أو ضعف مردود المفاوضات، أو غياب أمل الفلسطينيين للحصول على دولتهم، بل إن المشكلة في وجود منظمات إرهابية تهدد أمن إسرائيل، ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها في إطار الحرب الدولية ضد الإرهاب، وثانيها فكرة منع حركة "حماس" من استمرار سيطرتها على قطاع غزة، ومنعها من السيطرة أو التحكم في إعادة إعمار القطاع، والترهيب من حصولها على أموال المساعدات واستخدامها في إعادة تسليح قواتها، وثالثها الحصول على ضمانات أوروبية بعدم التعامل مع القضايا التي يرفعها متضررون فلسطينيون، أو جماعات قومية، أو أي جهات أخرى من أجل محاكمة القادة والزعماء السياسيين والعسكريين في إسرائيل، لما ارتكبوه من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في العدوان على قطاع غزة.
- على إثر وقف إطلاق النار في قطاع غزة، تركزت المطالب الإسرائيلية حول وقف إطلاق الصواريخ ومنع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة والتهدئة الدائمة، ثم أضافت إسرائيل شرطاً جديداً في مرحلة لاحقة يتضمن الإفراج عن الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، مقابل فتح المعابر لإعادة الإعمار والمقاومة الفلسطينية، فكانت مطالبها تتركز حول فتح المعابر بشكل كامل ودائم لرفع الحصار عن قطاع غزة، ووقف الاعتداءات على القطاع، وتعويض شعب غزة" (عبد العزيز، 2009: 3-4)

- نجحت إسرائيل خلال عدوانها على غزة في تكريس الانقسام الفلسطيني، والانقسام العربي بين دول معتدلة ودول ممانعة، وذلك في إطار إستراتيجيتها المعروفة بتفتيت الدول على أسس عرقية وطائفية، وقد صادفت هذه الإستراتيجية نجاحاً إلى حد ما بخلاف الفلسطينيين في السودان والعراق العربيتين (الممانعة والاعتدال) ليس بعمق لبنان والمغرب العربي، إلا أن هذا الانقسام بيّن الفرق بينهما اتجاه إسرائيل (دورون الموغ، 2012: 7-18).

**2. على المستوى العسكري والأمني:**

تصاعد الإجراءات الإسرائيلية والدولية لمواجهة تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة: (مجلة البيادر السياسي، 2009: 1-10)

- إحراج القيادة المصرية بشأن عدم اتخاذها إجراءات مشددة حول قضية الأنفاق على الجانب المصري في رفع، ونشر أجهزة ومعدات إلكترونية أمريكية وأوروبية للكشف عن الأنفاق على الحدود المصرية، حيث نجحت في كشف بعض الأنفاق وتدميرها.
- إضافة مهمة جديدة للقوة البحرية الأوروبية (أطلانطيك) في خليج عدن، والمكلفة مكافحة عمليات القرصنة البحرية، لتضم تفتيش السفن المشكوك فيها والتابعة لدول معينة، مثل إيران، وتحمل أسلحة وذخائر إلى قطاع غزة، وسعي إسرائيل إلى إصدار تفويض رسمي صادر عن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لتفتيش واحتجاز هذه النوعية من السفن، حيث احتجزت البحرية الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر يناير (2009) سفينة شحن روسية تحمل علم قبرص، وعليها شحنة أسلحة إيرانية، وتم اقتيادها وتفريغ حمولتها في قبرص في 13 فبراير 2009م، حيث تم مصادرة الأسلحة، وأعلن عندها أن الإجراءات الأمريكية والقبرصية بطلب من إسرائيل، تنفيذاً لقرار لجنة العقوبات بالأمم المتحدة.
- تحرك أمريكي- أوروبي لبحث اتخاذ إجراءات عملية لمواجهة تهريب الأسلحة إلى غزة، حيث عقد مؤتمران على مستوى الخبراء من الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وكندا، والدانمرك، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، والنرويج، وبريطانيا، الأول في الدانمارك في 4 فبراير 2009م، والثاني

في لندن في 13 مارس 2009م، واتخاذ قرارات تتضمن اعتراض السفن في عرض البحر، واقتسام المعلومات والضغط الدبلوماسي.

- حصول إسرائيل على تفويض أمريكي بحق اعتراض شحنات الأسلحة إلى قطاع غزة طبقاً للاتفاق الأمني المشترك في 15 يناير 2009 (انظر ملحق مشتملات الاتفاق الأمني الإسرائيلي الأمريكي 15 يناير 2009م)، ولذلك شنت إسرائيل عدة هجمات جوية على قوافل شحنات تحمل أسلحة إلى قطاع غزة شمال شرق الأراضي السودانية، وكان الهجوم الأول في نهاية شهر يناير (2009)، والثاني في منتصف شهر فبراير (2009)، والمثير هنا هو عدم تحرك السودان لإدانة هذا الهجوم أو حتى إبلاغ الأمم المتحدة بالحادث ضد أطراف مجهولة.
- تراجع القوة النيرانية للمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، خلال المرحلة الأخيرة من العدوان، وخاصة القدرة الصاروخية التي وصلت إلى معدل (20) صاروخاً في اليوم؛ وعدم ارتفاعها مرة ثانية، مما يشير إلى تراجع المخزون الفلسطيني من الذخائر، مع عدم وجود استعراض لمصاعب عملية التهريب، وربما تم استعادة كفاءة المخزون بعد العدوان تدريجياً، وهو أمر أعلنته المصادر الإسرائيلية.
- استطاعت إسرائيل إضعاف "حماس" عسكرياً، بما قامت بتدميره من بنيتها العسكرية، وتدمير (60%-70%) من قوتها الصاروخية، وعدد كبير من الأنفاق، وولدت ضغطاً نفسياً ومادياً ومعنوياً على "حماس".

**3. على المستوى الاقتصادي والمادي:**

- تأثرت المشروعات الصناعية في بئر السبع وما يجاورها سلباً بقصف صواريخ المقاومة الفلسطينية، ووفقاً لتقديرات اتحاد المكاتب التجارية الذي يمثل (7000) من أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في هذه المنطقة من جنوبي إسرائيل، والتي يعمل فيها أكثر من (40) ألف عامل قد توقف معظمهم عن العمل منذ نهاية عام (2008) بسبب القصف الصاروخي الذي تتعرض له مصانعهم، كما توقف نشاط هذه المصانع نهائياً. وقد ترتب على ذلك أن قامت وزارة الخارجية دبلوماسياً لتسويق الأضرار الذي نجمت خلال العدوان بأن صواريخ الفلسطينيين يشكلون

خطراً على أمنهم واقتصادهم، وعملت بعد ذلك وزارة الصناعة والتجارة والعمل بتحويل (15.8) مليون دولار لحساب المشروعات المتضررة.

- بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة، التي تتمثل في تكاليف إدارة العدوان، مدة (22) يوماً، (2600) مليون دولار، بواقع متوسط يومي (130) مليون دولار، وهو ما شكل عبئاً مالياً في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة، وهذا بخلاف الخسائر الاقتصادية للجانب السياحي الذي توقف تمامًا، وخسائر قطاع التصدير والتعبئة وغير ذلك.

**3.3.2 الدروس المستفادة بعد الحراك الدبلوماسي من تداعيات العدوان على غزة:**

- عملت إسرائيل على توفير غطاء دولي لعدوانها ضد "حماس"، وحشدت وشنت حملة دبلوماسية وإعلامية واسعة إقليمياً وعالمياً، ضخمت خلالها خسائرها: البشرية والمادية، نتيجة قصف صواريخ المقاومة الفلسطينية للمدن والمستوطنات جنوبي إسرائيل، وقد ظهرت وانعكست نتائج هذه الحملة في موقف اللجنة الرباعية الدولية المتفق مع الموقف الأمريكي في تبرير العملية العسكرية الإسرائيلية، وتفهم أسبابها ودوافعها.
- استوعبت حكومة "أولمرت" درسًا مهمًا من عدوان لبنان عام (2006)، وطبقته في عدوان غزة عام (2008–2009) أنها لم تحدد لعملياتها أهدافاً سياسية، حتى لا يحاسبها الشعب الإسرائيلي، فيما بعد توقف القتال بما حققته وما لم تحققه من هذه الأهداف، بل حددت بشكل مطاطي أهدافاً إستراتيجية تمثلت في "وقف إطلاق الصواريخ"، وهذا ما تحقق، ولم تنص على إنهاء حكم "حماس" في غزة باعتباره من الأهداف التي ربما لا تتمكن العملية العسكرية من تحقيقها.
- حرصت القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل على أن تصف عملياتها العسكرية بأنها "متدرجة ومتدحرجة" في مجرياتها، ولكن، كان واضحاً وجود أهداف غير مباشرة للعملية، وأبرزها استعادة صدقية قوة الردع، وإحداث تغيير جذري على الأرض، وفرض واقع جديد في قطاع غزة قبل تسلم الإدارة الأمريكية الجديدة للسلطة في واشنطن، لتؤسس بالتالي واقعاً جديداً للسياسة الأمريكية المقبلة.

- رفضت وزيرة الخارجية، "تسيبي ليفني"، إجراء أي تسوية سياسية مقبلة؛ وهو ما سيضع المقاومة الفلسطينية موضع الصدارة في أيّ تسوية الأمر الذي ينبغي أن ترفضه إسرائيل، كما ترفضه الدول الغربية التي تفرض حصاراً على حكومة "حماس"، باعتبارها حركة إرهابية (شعت، 2014).

**3.3.3 العقائد والإستراتيجيات الذي سعت إليها الدبلوماسية الإسرائيلية للحفاظ على أمنها :**

- إستراتيجية إسرائيلية لتصفية القضية مخطط مدروس يعمل على تنفيذه كبار الباحثين الإسرائيليين والأمريكيين لترويج وتصفية الحل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويكون البرنامج كما يلي بين الدول العربية ومصر والأردن بشكل خاص، مصر تتحمل مسؤولية قطاع غزة، والأردن تتحمل مسؤولية الضفة الغربية، لكي تتخلص إسرائيل من المسؤولية التاريخية في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، بمعنى أن تتولى مصر والأردن الإدارة المدنية والسيطرة الأمنية على قطاع غزة والضفة من الفلسطينيين، وبزعم عدم قدرة الفلسطينيين بوضعهم الحالي على بناء دولة تعيش في سلام بجانب إسرائيل؛ بسبب انشقاقاتهم الداخلية وأن من مصلحة مصر أن تتحرك لاحتواء نظام "حماس" في قطاع غزة حتى لا يمتد أثره إلى الإخوان المسلمين في مصر.
- بالنسبة إلى الضفة الغربية، فإنها تندمج في الأردن، في إطار دولة فيدرالية. وفي مواجهة رفض الفلسطينيين لهذا الاقتراح، فإن على مصر والأردن تبرير هذا التحرك، على الزعم من أن هذا الوضع سيكون مؤقتاً لحين يصبح الفلسطينيون مستعدين لإقامة دولتهم المستقلة.
- إستراتيجية تمكين إسرائيل من المنطقة هذه الإستراتيجية قد خرجت تفصيلاتها عن مراكز بحوث يهودية ومعاهد أكاديمية، وهي جزء من خانة العدائيات، وذلك من منظورها إستراتيجية عامة ومتكاملة لإسرائيل، ولقد كان من الأهداف بعيدة المدى للعدوان على غزة، خلخلة الاستقرار الإقليمي بشكل مستمر تنفيذاً لسيادة "الفوضى الخلاقة" التي ابتدعتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، "كونداليزا رايس"؛ وبما يخلق أسباب صدامات بين الدول العربية، وداخلياً بين النظم الحاكمة وجماهيرها، وقد تحقق ذلك بدرجة كبيرة أثناء العدوان على غزة وما بعدها.
- إستراتيجية تغيير الوضع على الأرض في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي لا تعني قطعة من فلسطين فحسب، وإنما هي أرضها، وهذا ما صرح به بوضوح قائد القوات الجوية الإسرائيلية جابي

أشكنازي، قال: "إن ما نفعله هنا، يقتصر مغزاه على الحدود الجغرافية للمكان؛ ولكن هذا لا يعني ما هو أوسع مدى منه للمنطقة بأكملها"، ولاسيما أن إسرائيل تعلم أن المواجهات والتوترات تحدث هزات في دول الجوار، وصدامات بين الدول العربية بعضها وبعض، فإن هذه المواجهات على العكس، فهي أسباب داعمة لدولة إسرائيل، لكونها عنصرا حيوياً في تماسك مجتمعها المكون من خليط متنافر من هجرات متباينة الأصول: العرقية والمذهبية، لا يجمعهم إلا الحرص على البقاء، وذلك بالتماسك فيما بينهم، ناهيك من أن الحروب تسبب انتعاشاً في إنتاج صناعتها العسكرية وزيادة صادراتها منها.(عبد العزيز، 2009: 1-5)

### 3.3.4 الحراك الدبلوماسي من تداعيات العدوان على غزة من حيث الخسائر:

**1. القتلى والجرحى:**

مقتل عشرة جنود وثلاثة مدنيين، طبقًا لتصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي، يوم 17 يناير 2009، وفي بيان للجيش الإسرائيلي يوم 14 يناير 2009، أن عدد المصابين الإسرائيليين (1225) إسرائيلياً، منهم (120) جندياً إسرائيلياً.

**2. البنية التحتية والمباني:**

عمدت إسرائيل إلى التكتم بشكل كامل عن خسائرها التي تعرضت لها بسبب العدوان على قطاع غزة، في محاولة للإبقاء على الجبهة الداخلية الإسرائيلية متماسكة، وعدم إظهار "حماس" في موقف الند، رغم صدور تقديرات لحجم هذه الخسائر، بحسب جريدة "معاريف" الإسرائيلية، يوم 19 يناير 2009، وكانت كالآتي:

أ. تضرر تسع مؤسسات تعليمية.

ب. إلحاق أضرار مباشرة بـ (1279) مبنى جراء سقوط القذائف.

ت. سقوط (851) قذيفة صاروخية في مناطق مختلفة داخل إسرائيل.

ث. تضرر نحو (268) سيارة.

وقد أفادت التقارير أن حجم الخسائر المادية، نتيجة القصف الفلسطيني بالصواريخ (500) مليون دولار.

**3. الخسائر الاقتصادية:**

على الجانب الاقتصادي، فقد بلغ إجمالي الخسائر الاقتصادية المباشرة (2600) مليون دولار تتمثل في تكاليف إدارة العدوان مدة (23) يوماً، بمتوسط (130) مليون دولار يومياً، وخسائر الموسم السياحي، وخسائر التعبئة الجزئية لقوات الاحتياطي، وخسائر قطاع التصدير، ومن أكثر المناطق تضرراً المشروعات الصناعية في بئر سبع وما يجاورها، وذلك نتيجة القصف الصاروخي، ووفقاً لتقديرات اتحاد المكاتب التجارية أن هذه المنطقة التي يعمل فيها أكثر من (40) ألف عامل قد توقف معظمهم عن العمل منذ نهاية عام (2008)؛ بسبب القصف الصاروخي الذي تتعرض له مصانعهم، أما المصانع الموجودة في باقي منطقة جنوبي إسرائيل، فقد بلغت خسائرها (256,410) دولاراً يومياً (عبد العزيز، 2009:6-9).

**3.3.5 الحراك الدبلوماسي الإسرائيلي لتعزيز أمنها من تداعيات العدوان (يسرائيل هارئيل، 2009):**

**1. المجتمع الدولي:**

لم يتعرض المجتمع الدولي لقضية النصر والهزيمة بشكل مباشر، ورأى أن حركة "حماس" مسؤولة عن الخسائر في قطاع غزة؛ وعليها تحمل المسؤولية بقبول الشروط الإسرائيلية وشروط الرباعية الدولية لإعادة إعمار قطاع غزة، وتحريك المفاوضات لحل القضية الفلسطينية، وهذا يعني مطالبة حركة "حماس" والمقاومة الفلسطينية بالاعتراف بالهزيمة في العدوان بشكل غير مباشر.

**2. الولايات المتحدة:**

عززت إسرائيل من التحالف الإستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، على المدى القريب والمتوسط، والبحث عن قوى عظمى جديدة للاستناد عليها على المدى البعيد في إطار النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب.

**3. الاتحاد الأوروبي:**

تعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في إطار نظام الشراكة، والوصول إلى حالة العضو غير الرسمي بهما، والاستعداد لمرحلة العضوية الرسمية فيهما.

**4. دول آسيا الوسطي، والقوقاز، وأفريقيا:**

عملت على دعم وتعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية ودول آسيا الوسطى والقوقاز.

**5. أسباب تداعيات اندلاع العدوان على قطاع غزة:**

عمد كثير من المسئولين الإسرائيليين إلى خفض سقف توقعاتهم من العدوان في ضوء التجربة الإسرائيلية في عدوان لبنان الثانية صيف (2006)، وعدم إفصاح إسرائيل عن الهدف العسكري المباشر الذي سعت إلى تحقيقه من وراء عدوانها، وهو ما يعرف بالتكليف العسكري، فلم تحدد الحكومة الإسرائيلية المصغرة أو وزارة الدفاع الإسرائيلية بشكل واضح الهدف العسكري الذي كلفت قيادة المنطقة الجنوبية للجيش بتحقيقه، وقد أفضى الغموض العسكري إلى غموض سياسي، فقد اعتمد الجيش الإسرائيلي على قوة نيران كبيرة أدت إلى مقتل وجرح الآلاف من الفلسطينيين والى دمار واسع، هدف من ورائها إلى فرض تغيير جوهري في معادلة التكلفة والجدوى لدى المقاومة الفلسطينية (رافيد، 2008).

**3.3.6 الجهود الإسرائيلية المبذولة بعد العدوان على قطاع غزة:**

شكر رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود أولمرت، وزيرة الخارجية تسيبي ليفني على جهودها الدبلوماسية خلال العملية العسكرية في قطاع غزة، كما شكر وزير الدفاع إيهود براك على "حرفيته" العسكرية. كما وجه شكره إلى الجيش الإسرائيلي وقادته ورئيس هيئة الأركان العامة غابي أشكنازي ورؤساء أجهزة الشين بيت والموساد وقوات الشرطة، وأشار أولمرت إلى أنه تلقى رسائل من رئيس الحكومة البريطانية والرئيس الفرنسي ورئيس الحكومة الإيطالية والمستشارة الألمانية يعرضون فيها مساعدتهم لوقف تهريب السلاح إلى قطاع غزة، وهاجم رئيس حزب "إسرائيل بيتنا" أفيغدور ليبرمان قرار الحكومة الإسرائيلية بوقف إطلاق النار من جانب واحد واصفاً القرار بأنه خاطئ، وقال ليبرمان إن عملية الجيش الإسرائيلي لم تغير شيئاً، وحماس تتجه للحصول على ما تريد بما في ذلك إعادة فتح المعابر، وأضاف ليبرمان، أن غزة لا تزال (حماستان)، وتتصرف على أنها قاعدة إيرانية، ورأى ليبرمان أن العملية كانت مؤثرة جداً على المستوى العسكري لكنها لم تترجم إلى إنجازات سياسية.

وربطت وزيرة الخارجية الإسرائيلية وزعيمة حزب كاديما تسيبي ليفني بين فتح المعابر في غزة وإطلاق الجندي المختطف منذ العام (2006) غلعاد شاليط، وحذرت ليفني حركة حماس بأن لا تتوقع أن تحصل على شيء من خلال المساعدات الإنسانية التي قد تدخل غزة، فالحكومة لديها أولوية هي الإفراج عن شاليط قبل البت بمسألة المساعدات، وأكدت أن إسرائيل سترد على كل صاروخ يطلق من غزة بغض النظر عمن يطلق الصواريخ، فإسرائيل ترى أن حماس هي التي تسيطر على القطاع، وهي التي بمقدورها أن تمنع إطلاق الصواريخ (الجزيرة، 2009).

وترأس إيهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية اجتماعاً مع قادة الوحدات العسكرية الذين قادوا العملية العسكرية في قطاع غزة، وخلال الاجتماع الذي تضمن تقييماً لعملية الرصاص المسكوب، توجه أولمرت إلى قائد المنطقة الجنوبية واصفاً ما قام به بأنه عمل رائع، وطلب أولمرت خلال الاجتماع الاستماع إلى تفاصيل حول حركة حماس، والطريقة التي حاربت بها ضد الجيش الإسرائيلي. وأعرب أولمرت عن اهتمامه بمعرفة التقنيات والأسلحة التي استخدمتها حماس.

وأصدرت محكمة العدل العليا في إسرائيل قراراً قضى بإلغاء قرار لجنة الانتخابات المركزية بمنع حزب التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة من خوض الانتخابات المقبلة، وكانت لجنة الانتخابات أصدرت قرار المنع على أساس أن الحزبين العربيين لا يعترفان بإسرائيل كدولة يهودية، وبالتالي فلا يحق لهما المشاركة في الانتخابات العامة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009).

### 3.3.7 أداء الدبلوماسية الإسرائيلية لتحييد تقرير جولدستون:

حاولت الحكومة الإسرائيلية إبعاد خطر تقرير جولدستون قدر المستطاع حتى أن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، صرّح لشعبه قائلاً "إن هذا التقرير بحاجة لجهود مضنية ومعركة مستمرة لمواجهته".

**1. القاضي جولدستون:**

وحسب قول أحد المحللين السياسيين الإسرائيليين: "لا يمكن للقاضي جولدستون، أو لأي محقق مستقل آخر أن يتجاهل الحقائق على الأرض"، وفي إسرائيل يشكك بعض الدبلوماسيين بدور وزير الخارجية أفيغدور ليبرمان، خاصة أن معركة جولدستون هي معركة دبلوماسية من الطراز الأول.(هارتس،2009)

كما وحَّدت الحكومة جهود كبار الموظفين والوزراء في عدد من الوزارات ذات العلاقة لمواجهة التقرير الذي قد يضع إسرائيل في قفص الاتهام في المحكمة الجنائية الدولية، هذا الملف بالنسبة للحكومة الإسرائيلية لن ينتظر جدول الأعمال، لأن تفاعلات تقرير جولدستون تتصاعد يوماً بعد يوم.

**2. لجنة غولدستون:**

لجنة غولدستون هي لجنة تقصي حقائق شكلها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ترأسها القاضي الجنوب أفريقي ريتشارد غولدستون، مهمة اللجنة كانت التحقيق في دعاوى ارتكاب جرائم عدوان قبل عدوان غزة وخلالها، وبعدها قاطعت إسرائيل اللجنة منذ البداية، بينما رحبت بها الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة، وتعاونت معها حركة حماس، وأصدرت اللجنة نتائج تحقيقها في تقرير من (575) صفحة في عام 2011، وبات هذا التقرير يعرف باسم تقرير غولدستون، أشار التقرير إلى أن كلاً من الجيش الإسرائيلي والفصائل المسلحة الفلسطينية قد ارتكبا ما يمكن اعتباره جرائم حرب، وفي بعض الأحيان قد يرقى بعض من هذه الجرائم إلى جرائم ضد الإنسانية حسبما جاء في تقرير اللجنة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الثانية عشر، 2009).

أيّد التقرير ونتائجه عدد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية، وهيومان رايتس ووتش، ونوقش التقرير في مجلس حقوق الإنسان في أكتوبر (2009)، وطلب سحب التقرير من المناقشة من قبل السلطة الفلسطينية، وأجّل إلى جلسة مارس (2010)، وأثار هذا التأجيل تنديداً داخل فلسطين، وعلى الصعيد العربي، كما انتقدته منظمات حقوقية دولية، بتاريخ 16 أكتوبر، 2009، اعتمد تقرير بعثة تقصي الحقائق، حيث وافق عليه (25) بلدًا، وعارضه (6)، وامتنع (11) بلدًا عن التصويت، وفي 6 نوفمبر من العام 2009، صادقت الجمعية العامة للأمم

المتحدة على التقرير بأغلبية (114) صوتاً، ورفض (18)، بينما امتنعت (44) دولة عن التصويت، وأثار تشكيل البعثة والتقرير الذي أنتجته ردود فعل متباينة، مؤيدة أو رافضة أو ناقدة من قبل حكومات الدول ووسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية حول العالم (وكالة الأنباء الفرنسية، 2009).

وفي 1 أبريل 2011، نشر ريتشارد غولدستون مقالة في واشنطن بوست، قال فيها أنه لو كان يعلم ما يعلمه اليوم لكان تقريره وثيقة مختلفة عما هو عليه، وأن ادعاءات المس المتعمد بالمدنيين التي تضمنها التقرير كانت ستكون مغايرة لو تعاونت إسرائيل مع بعثته، وانتقد معدو التقرير الآخرون موقف غولدستون الأخير (عرب48، 2011).

**3. عدد أعضاء لجنة غولدستون:**

قام رئيس مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لتقصي الحقائق بتعيين القاضي ريتشارد غولدستون، القاضي السابق بالمحكمة الدستورية لجنوب أفريقيا، والمدعي السابق للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا، لكي يرأس هذه البعثة، وكان الأعضاء الثلاثة الآخرون المعيَّنون هم: الأستاذة الجامعية كريستين تشينكين، أستاذة القانون الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، التي كانت أحد أعضاء البعثة الرفيعة المستوى لتقصي الحقائق الموفدة إلى بيت حانون (2008)؛ السيدة هينا جيلاني المحامية لدى المحكمة العليا لباكستان، والممثلة الخاصة سابقاً للأمين العام المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي كانت عضواً في لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور (2004)؛ والعقيد ديزموند ترافيرس، وهو ضابط سابق في قوات الدفاع الأيرلندية، وعضو مجلس إدارة معهد التحقيقات الجنائية الدولية.

**4. مضمون تقرير غولدستون:**

- **هذا أبرز ما جاء في التقرير غولدستون:**

تطرق التقرير إلى حصار قطاع غزة مؤكدا أنه شمل منع دخول البضائع إلى القطاع وإغلاق المعابر أمام تنقل الناس والبضائع والخدمات، وفي بعض الأحيان ولأيام قطع إمدادات الوقود والكهرباء عن القطاع، وأشار إلى أن الحصار أدى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية في غزة وخلق حالة طارئة نتيجة إضعاف قطاعات الصحة والمياه والخدمات الأخرى أثناء العدوان.

كما أشار التقرير إلى عدد ضحايا العدوان الإسرائيلي الذي استمر من تاريخ 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 حتى 8 يناير/ كانون الثاني 2009.

وقال إن عدد الضحايا تراوح بين (1287) و(1417)، مشيراً إلى أن السلطات في غزة أوردت استشهاد (1444)، بينما الحكومة الإسرائيلية تضع هذا الرقم عن (1166) (الجزيرة نت، 2010).

**- التحقيقات وجلسات الاستماع:**

دخلت البعثة –التي ضمت 15 شخصاً– قطاع غزة عن طريق معبر رفح بعد فشل محاولات عديدة لطلب تعاون الحكومة الإسرائيلية مع البعثة، وكان أول تحقيق تقيمه البعثة الأممية في غزة في الفترة ما بين 1 يونيو و4 يونيو 2009، وقامت البعثة بزيارة (14) موقعاً في مدينة غزة وشمال القطاع، وفي 8 يونيو، دعت بعثة تقصي الحقائق المهتمين من أفراد ومؤسسات إلى تقديم المعلومات والوثائق التي تساعدها في تنفيذ ولايتها، وعقدت في غزة في يومي 28–29 يونيو 2009 جلسات استماع لضحايا هجمات القوات الإسرائيلية على القطاع، منهم أشخاص أصيبوا خلال الهجمات الإسرائيلية وأسر الضحايا، ومن فقدوا سبل معيشتهم، بالإضافة إلى الاستماع إلى آراء خبراء قدموا إفاداتهم حول التأثير النفسي والاجتماعي لأعمال القتال على النساء والأطفال، واطلع أعضاء بعثة تقصي الحقائق على وثائق وصور قدمتها الحكومة الفلسطينية في غزة، تثبت هذه الوثائق والصور– بحسب الحكومة الفلسطينية– تورط إسرائيل في ارتكاب انتهاكات أثناء العدوان، حيث اطلع أعضاء البعثة على بقايا الصواريخ والقذائف الذي استخدمها الجيش الإسرائيلي (الجزيرة نت، 2009).

كما قاموا بزيارات ميدانية للمناطق التي تعرضت للقصف، وأرسلت البعثة الأممية قوائم أسئلة إلى كل من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وحركة حماس، والحكومة الإسرائيلية، بهدف إتاحة الفرصة لهذه الأطراف لتقديم المعلومات ورد الادعاءات، وقد تلقت البعثة إجابات من السلطة الفلسطينية وحركة حماس، لكنها لم تتلق إجابة من الطرف الإسرائيلي، ولم تتمكن بعثة تقصي الحقائق من مقابلة مسئولين فلسطينيين في الضفة الغربية، بسبب عدم تعاون إسرائيل، بتاريخ 6 يوليو بدأت في جنيف جلسات استماع للمتضررين الإسرائيليين جراء إطلاق الصواريخ من قطاع غزة، وقد قدمت الإفادات بصورة شخصية وعبر كاميرات الفيديو من بين الذين حضروا جلسات الاستماع هذه عمدة

عسقلان، ووالد الجندي جلعاد شاليط الأسير في غزة، ويذكر أنه كان من نية فريق التحقيق عقد جلسات الاستماع للإسرائيليين في الضفة الغربية وجنوب إسرائيل، حيث تعرض السكان الإسرائيليون للصواريخ المطلقة من غزة؛ إلا أن رفض السلطات الإسرائيلية التعاون مع اللجنة قد حال دون تحقيق هذه النية، لاحقاً، قال يغال بالمور المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية أن تقرير غولدستون بني على جلسات استماع عامة لأشخاص قامت حماس باختيارهم (المستقبل، العدد 3718: 1: 17).

- **تقرير البعثة الخاصة بغولدستون:**

في 15 سبتمبر، 2009، نشرت بعثة تقصي الحقائق تقريرها الذي ضم (575) صفحة، وحمل اسم "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى"، وسمى إعلامياً تقرير غولدستون. حققت البعثة الدولية في (36) حادثاً، للتحقيق تم إجراء (188) وأكثر من (30) شريط فيديو (وكالة معاً، 2009).

وانتهى التقرير إلى ارتكاب كل من القوات الإسرائيلية والفصائل المسلحة الفلسطينية ما يمكن اعتباره جرائم حرب. وحسب ما جاء في التقرير "ربما تعتبر جرائم ضد الإنسانية"، وملخص التقرير المكون من سبع صفحات بحث الانتهاكات الفلسطينية في أربع فقرات فقط، وتناول في البقية الانتهاكات المنسوبة إلى إسرائيل (BBC، 2009).

- **اتهامات للطرف الفلسطيني بتقرير غولدستون:**

اعتبر التقرير أن قذف الفصائل الفلسطينية للبلدات الإسرائيلية بالصواريخ جريمة حرب، وأشار التقرير إلى أن اللجنة لم تعثر على أي دليل يسند الاتهامات الإسرائيلية التي تقول أن الفصائل المسلحة الفلسطينية "إما دفعت بالمدنيين إلى مناطق تشن منها الهجمات أو أجبرت المدنيين على البقاء في محيط الهجمات"، لكن التقرير أضاف أن المقاتلين الفلسطينيين كانوا موجودين في مناطق حضرية وأطلقوا الصواريخ من هذه المناطق، وأنه ربما لم يميز هؤلاء المقاتلون أنفسهم عن المدنيين تمييزًا كافيًا، واستبعدت بعثة تقصي الحقائق أن تكون الفصائل الفلسطينية قد استخدمت منشآت الأمم المتحدة لإطلاق الصواريخ، لكن لم تستبعد أن تكون قد عملت بالقرب من هذه المنشآت، وهو ما يعرض حياة المدنيين للخطر حسب التقرير، وأشار التقرير لأحداث عدها انتهاكات خطيرة لحقوق

الإنسان قام بها الجانب الفلسطيني، إذ تحدث عما وصفه بالاعتقالات التعسفية، وإعدام الفلسطينيين دون محاكمة من قبل كل من السلطة في غزة، أو السلطة الوطنية الفلسطينية، أو في الضفة الغربية (الجزيرة نت، 2010).

- **اتهامات للطرف الإسرائيلي:**

قذائف تلقى على غزة أثناء عملية الرصاص المصبوب.

جاء في تقرير البعثة أن إسرائيل فرضت حصاراً على قطاع غزة قبل حملتها العسكرية، وهذا الحصار قد يعد عقاباً جماعياً، كما رأت البعثة أن إسرائيل سلكت سياسة عزل وحرمان ممنهجة.

رصدت بعثة التحقيق أربع حالات استخدم فيها الجيش الإسرائيلي المدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية، وأشار التقرير إلى أن هذا السلوك يعد مخالفًا للفصل الرابع عشر من القانون الدولي الإنساني ويعتبر جريمة حرب، كما رصد التقرير استخدام القوات الإسرائيلية لأنواع معينة من الأسلحة مثل القنابل المسمارية والفسفور الأبيض، ونوه التقرير إلى أن استخدام الفسفور الأبيض لم يجرمه القانون الدولي بعد، لكن اللجنة وجدت استخدامه في المناطق المأهولة "متهوراً بشكل منهجي". وأشار التقرير إلى مزاعم استخدام الجيش الإسرائيلي لليورانيوم المنضب وغير المنضب، لكنه أشار إلى أن اللجنة لم تواصل التحقيقات في هذه المزاعم، ونوه تقرير غولدستون إلى أن إسرائيل خالفت الفصل الثالث عشر من القانون الدولي الإنساني، حيث قامت بتدمير بنية أساسية صناعية، ووحدات لإنتاج الأغذية، ومنشآت مياه، ووحدات لمعالجة الصرف الصحي، ومساكن. وضرب مطحن البدر من الجو في يناير (2009)، وهو مطحن الدقيق الوحيد العامل بغزة مثال على هذه المخالفة، وجاء في التقرير أن إسرائيل عملت على سلب الفلسطينيين حق العمل والسكن، ومنعت عنهم المياه، وحرية الحركة والتنقل من وإلى القطاع، ولم تتح لهم إسماع صوتهم أمام المحاكم، وهو ما يمكن اعتباره جريمة ضد الإنسانية وفقاً للتقرير، كما أشير إلى أن القوات الإسرائيلية خالفت الفصل العاشر من القانون الدولي الإنساني، حيث نفذت هجمات عشوائية عندما هاجمت مفترق الفاخورة بالقرب من مدرسة تعود لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حيث كانت المدرسة مأوى لأكثر من (1300) شخص، تم قذف الموقع بقذائف الهاون، كما أشار التقرير إلى أنه قد تمت مخالفة الفصل الحادي عشر من القانون الدولي

الإنساني حيث تمت مهاجمة المدنيين مباشرة والتسبب بإصابات قاتلة، وأوضح التقرير أن الجيش الإسرائيلي كانت لديه تعليمات منخفضة المستوى بشأن إطلاق النار الفتاك ضد المدنيين، واعتبر معدو التقرير مقتل 15 شخصاً في مسجد إثر قذفه عند صلاة المسجد مثالًا على هذه المخالفة، واعتبر معدو التقرير أن إسرائيل خالفت الفصل السادس عشر من القانون الدولي حيث واصلت استخدام نظرية الداهية بعد أن استخدمتها في عدوان لبنان 2006، وهي تعتمد على استخدام قوى غير متناسبة.

كما أشار التقرير إلى حدوث انتهاكات بالجملة لحقوق الإنسان حيث استخدمت حفر رملية لاعتقال النساء والأطفال والرجال، وذكر التقرير إساءة معاملة المعتقلين بدنيًا ونفسيًا، بالإضافة إلى ظروف الاعتقال المزرية، وجاء في التقرير أيضاً أن إسرائيل خالفت الفصل السابع من القانون الدولي الإنساني عندما هاجمت مبني المجلس التشريعي الفلسطيني والسجن الرئيسي بقطاع غزة، ورفضت البعثة الأممية الحجج الإسرائيلية التي تقول بأن المؤسسات السياسية والإدارية جزء من البنية الأساسية لحركة حماس "الإرهابية"، ووضحت البعثة الأممية أن هذا المفهوم مفهوم القوة الأساسية الداعمة يبعث على القلق بوجه خاص، حيث يبدو أنه يُحوِّل المدنيين والأعيان المدنية إلى أهداف مشروعة، وجاء في تقرير البعثة الأممية انتقاداً لارتفاع نسبة القتلى الفلسطينيين أثناء العمليات العسكرية في الفترة التي شملها التحقيق (شبكة الإعلام العربية، 2010).

- **توصيات لجنة التحقيق غولدستون:**

وقد أوصى تقرير البعثة بإبقاء الجمعية العامة للأمم المتحدة على إطلاع بمتابعة تنفيذ نتائج وتوصيات البعثة، هذا وبنص التقرير: "للتأكد من أن الإجراء المناسب اتخذ على المستويين المحلي والدولي بما يكفل تحقيق العدالة للضحايا والمحاسبة لمرتكبي الجرائم"، كما أوصى التقرير بأن توقف إسرائيل إجراءاتها التي تحد من حرية التعبير خاصة ما يتعلق بانتقاد سلوكها أثناء العمليات العسكرية في قطاع غزة، كما أوصى بأن تنشأ الجمعية العامة للأمم المتحدة صندوقاً لتعويض الفلسطينيين، وأن تدفع إسرائيل المبالغ المطلوبة في هذا الصندوق، وطالب التقرير إسرائيل بأن توقف القيود المفروضة

على مرور السلع والخدمات، وأن توقف غلق الحدود، كما أوصى بإطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

كما أوصى التقرير بأن يطلب مجلس الأمن من الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني تقديم تقرير في غضون ستة أشهر حول التحقيقات والملاحقات القضائية التي ينبغي إجراؤها للتحقيق في الانتهاكات التي ذكرت في تحقيق البعثة، وأوصى التقرير أيضاً بأن يشكل مجلس الأمن لجنة من الخبراء المستقلين ترفع تقريراً للمجلس عن التقدم المحرز في هذه التحقيقات، كما توصي بأنه في حال رأى الخبراء أن التحقيقات ليست نزيهة أو النوايا ليست حسنة يحال موضوع غزة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وتضمنت إحدى فقرات تقرير بعثة تقصي الحقائق الإشارة إلى بند في ميثاق الأمم المتحدة يحمل اسم "الاتحاد من أجل السلام" 377 (V).

هذا البند ينص على أنه "في حالة فشل مجلس الأمن في اتخاذ إجراء ما نتيجة لعدم إجماع الدول الخمس دائمة العضوية فيه، فإن للجمعية العامة للأمم المتحدة النظر في القضية مباشرة، مع التوجه لإصدار توصيات للدول الأعضاء بالقيام بإجراءات جماعية من بينها في حالة انتهاك السلام بعمل عدواني، استخدام القوة المسلحة حيثما يقتضي الأمر للحفاظ على السلام والأمن العالميين أو استعادتهما، وقد استخدم هذا البند لفرض عقوبات اقتصادية على نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا عام 1982 (القدس، 2010).

**5. مجلس حقوق الإنسان:**

عرض تقرير لجنة غولدستون للمناقشة في اجتماع مجلس حقوق الإنسان المنعقد بتاريخ 29 سبتمبر، 2009 في جنيف، وتحدث ريتشارد غولدستون عن النتائج التي انتهت إليها لجنة تقصي الحقائق، ودافع عنها، كما رفض بقوة الاتهامات التي وجهت للجنته بخصوص أن لها دوافع سياسية، وطالب غولدستون كلاً من إسرائيل وحماس بإجراء تحقيقات نزيهة ومستقلة لبحث ما جاء في التقرير، وفي حال لم يفعلوا هذا في غضون ستة أشهر، فسيحال التقرير إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما قال: "إن ثقافة الحصانة في المنطقة قد استمرت أطول مما يجب"، وأضاف: "غياب العدالة المستمر يقوض أي أمل في عملية سلام ناجحة، ويرسّخ المناخ الذي يشجع أعمال العنف"، حيث صرح رئيس

الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأنه في حالة تبني مجلس حقوق الإنسان لتقرير لجنة تقصي الحقائق "سيمس ذلك بشكل خطير بعملية السلام في الشرق الأوسط، وبالحرب على الإرهاب، وبمكانة الأمم المتحدة، ويعيد الهيئة الدولية إلى فترتها الظلامية عندما كانت تتخذ أسخف القرارات، ما يعني تفريغ هذه الهيئة من أي مضمون"، وأضاف بالقول "إسرائيل لن تقبل المجازفات المنطوية على عملية السلام، في حال سُلب منها حقها في الدفاع عن نفسها". أشار نتنياهو إلى أنه في حال أقر مجلس حقوق الإنسان هذا التقرير فإن "الدول التي ستحارب الإرهاب" ستواجه مصيراً مماثلاً لما تواجهه إسرائيل، وأردف بالقول: "المجلس الذي ينشغل بنا اليوم، سينشغل غداً بدول أخرى"، وقال: "إن قرار تبني التقرير موجود في أيدي خمسين دولة موجودة في جنيف وهي تصوت غالباً ضدنا، وإذا قررت التصديق على القرار، فإن المسؤولية ستكون على عاتق الدول التي لن تستيقظ في الوقت المناسب" (الحياة، 2009).

كان من المقرر أن يصوت مجلس حقوق الإنسان على اعتماد تقرير لجنة غولدستون يوم 2 أكتوبر، 2009. إلا أن مصادر رفضت الكشف عن هويتها كشفت للجزيرة عن أن الرئيس محمود عباس ينوي سحب اعتراف حكومته بتقرير غولدستون، وكشفت هذه المصادر أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس تعرض "لضغوط شديدة" من قبل رئيس حكومة تصريف الأعمال سلام فياض تهدف إلى دفع الرئيس الفلسطيني إلى سحب الإقرار الفلسطيني بالتقرير، كما ذكر نفس المصدر أن الرئيس محمود عباس تلقى اتصالين هاتفيين من وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون دعته فيها إلى سحب الاعتراف الفلسطيني بالتقرير، وبحسب المصدر نفسها، فإن فياض اعتبر أن الموافقة على التقرير والعمل على ترويجه خطأ، "لأننا لا نستطيع الوقوف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل".

كما نقل المصدر عن فياض، كما نقلت صحيفة نيويورك تايمز عن إبراهيم خريشة السفير الفلسطيني لدى الأمم المتحدة قوله "لا نريد أن نضع العقبات أمامهم" في إشارة إلى الإسرائيليين، وتحدث السفير الفلسطيني عن أن إرجاء النظر في القرار قد يفسح المجال أمام الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى تسوية أخرى بشأنه منها إعداد الطرفين لهيئتين مستقلتين تحققان في جرائم

الحرب المحتملة، وكما أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن دبلوماسيين أوروبيين قد أكدوا قرار السلطة الفلسطينية بالتخلي عن القرار، تناولت صحيفة معاريف الخبر ذاته في عددها الصادر يوم 2 أكتوبر، قبل موعد مناقشة التصويت على التقرير بساعات، وبالفعل، تم تأجيل التصويت على التقرير إلى جلسة مجلس حقوق الإنسان القادمة في مارس 2010 (الجزيرة، 2009).

**6. رد الفعل الإسرائيلي من تقرير غولدستون:**

- **منظمات المجتمع المدني:**

طالبت تسع منظمات مدنية إسرائيلية تعنى بحقوق الإنسان الحكومة الإسرائيلية باحترام التقرير الذي صدر عن بعثة تقصي الحقائق، كما طالبت بإجراء تحقيق جاد ومستقل في الحرب، وعقب صدور تقرير بعثة تقصي الحقائق، أصدرت منظمات "الجمعية من أجل حقوق المواطن" و"بمكوم" و"بتسليم" و"اللجنة ضد التعذيب" و"المركز لحماية الفرد" و"يش دين" و"مركز عدالة" و"أطباء من أجل حقوق الإنسان" تقريراً يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى عدم نفي "النتائج الشرعية" التي خلص إليها التحقيق الدولي.

وشرعت منظمة إسرائيلية تسمى إن أردتم في شن حملة دعائية موجهة ضد منظمة إسرائيلية أخرى تسمى صندوق إسرائيل الجديد، بسبب قيام الأخيرة بتقديم الدعم المادي لعدد (16) منظمة مدنية إسرائيلية أخرى قدمت معلومات لبعثة الأمم المتحدة، وبحسب تقرير نشرته منظمة إن أردتم فإن هناك (1377) إشارة لمراجع ووثائق إسرائيلية في تقرير غولدستون، نصف هذه المراجع تقريبًا مصدرها مؤسسات تدعهما منظمة الصندوق الجديد لإسرائيل، (92%) من المراجع السلبية بحق إسرائيل قدمتها منظمات تدعهما منظمة الصندوق الجديد (يديعوت أحرنوت، مترجم، 2010).

ووفق التقرير الذي نشرته منظمة إن أردتم فإن المراجع التي قدمتها المنظمات الإسرائيلية المذكورة تمثل (14%) من مجموع المراجع التي يستشهد بها تقرير غولدستون، بتاريخ 3 فبراير 2010، صوتت لجنة التشريع في الكنيست الإسرائيلي على مبادرة لإنشاء لجنة خاصة لملاحقة منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان التي قدمت معلومات مدينة لإسرائيل لبعثة تقصي الحقائق الأممية، وتعرضت المنظمات الإسرائيلية المدافعة عن حقوق الإنسان لانتقادات

واتهامات من قبل اليمين الإسرائيلي، واتهمها وزير الشؤون الإستراتيجية موشيه يعالون "بتدمير إسرائيل من الداخل" (الإمارات اليوم للدراسات، 2010).

- **الحكومة الإسرائيلية:**

قال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز أن تقرير غولدستون يصنع من التاريخ سخرية، أثار تشكيل لجنة غولدستون وتقريرها ردود فعل كثيرة ومختلفة في إسرائيل. في البداية، امتنعت الحكومة الإسرائيلية عن الكشف عما إذا كانت ستتعاون مع بعثة الأمم المتحدة أم لا، بعد ذلك رفض كل من الحكومة والجيش التقرير، ودعت عدة جماعات إسرائيلية منادية بالسلام وحقوق الإنسان إلى القبول به والعمل بتوصياته.

انتقد أفيجدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلية لجنة غولدستون حيث قال: "ألّفت لجنة غولدستون بهدف تجريم إسرائيل بجرائم حُدّدت سلفاً، وأعضاء اللجنة لم يجعلوا الحقائق تربكهم إذ إن غاية التقرير هو تقويض صورة إسرائيل بواسطة دول لا تَرِد مصطلحات مثل حقوق الإنسان وأخلاقيات القتال في قواميسها... تقرير غولدستون يريد إعادة الأمم المتحدة إلى فتراتها الأكثر حلكة، التي أقرت فيها إن الصهيونية عنصرية... ليس للتقرير أي قيمة قانونية أو أخلاقية، ولا يستند إلى حقائق وهو يجرّم كاتبي التقرير ومرسليهم أكثر مما يجرم بلاده" (موقع الأخبار، 2009).

وقال ليبرمان أن السلطة الفلسطينية تلحق ضرراً بعملية السلام، لأنها ترفع دعاوى ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية بناءً على اتهامات تقرير غولدستون، أمير إيشل رئيس قسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي لصحيفة يديعوت أحرونوت أن إسرائيل "تواجه أزمة شرعية".

وعبّر عن أن تقرير لجنة غولدستون يمثل مشكلة، وذكرت نفس الصحيفة أن إسرائيل بدأت حملة قانونية وإعلامية ضد تقرير لجنة غولدستون بهدف "دفنه"، والحيلولة دون وصوله إلى طاولة مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية في لاهاي، وقد اجتمع المدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية يوسي غال بسفراء (26) دولة أوروبية في يوم الثاني والعشرين من ديسمبر في تل أبيب، وطالبهم بأن تتحفظ بلدانهم على تقرير غولدستون (موقع سانا، 2009)، ويجري العمل أيضاً على "ملف أدلة" لتفنيد

اتهامات تقرير لجنة غولدستون، ويعمل الجيش الإسرائيلي على إعداد تقرير مفصل يتعامل مع كل حالة ذكرت في تقرير اللجنة.

قررت الحكومة الإسرائيلية في جلستها المنعقدة يوم 21 أكتوبر أن تنشأ وحدة خاصة للتصدي لتقرير غولدستون انعكاساته القانونية والدولية ودورته في المحافل الدولية، وقد صدر بيان عن مكتب رئيس الحكومة، ذكر أن بنيامين نتنياهو "طلب من الجهات الحكومية المختصة دراسة تعديل القانون الدولي في شأن الحرب كي يناسب مع انتشار الإرهاب العالمي"، وتقدمت جهات أمنية مدعومة من قبل وزارتي الخارجية والقضاء بدراسة رفع دعاوى قضائية في محاكم حول العالم ضد مسئولي حركة حماس بدعوى ممارسة "الإرهاب ضد إسرائيل" خلال السنوات التي سبقت عملية الرصاص المسكوب، مع إمكانية أن تدفع حماس تعويضات مادية لإسرائيل، كشفت صحيفة يسرائيل هيوم أن وزارة الخارجية الإسرائيلية تعد ملفاً خاصاً ضد ريتشارد غولدستون وأفراد طاقمه، بحثاً عما يمكن أن يساهم في الطعن بمصداقية التقرير، وصف وزير المالية الإسرائيلي وفال شتانتز القاضي غولدستون بأنه "معاد للسامية من النوع الذي يمقت ويكره شعبه" (الاقتصادية، 2009).

وأثناء زيارة للبرازيل قال رئيس إسرائيل شمعون بيريز أن ريتشارد غولدستون "رجل صغير يريد إلحاق الأذى بإسرائيل"، وأنه "لا يفقه في حقوق الإنسان" (موقع إيلاف، 2009).

ولاحقاً ربط وزير الإعلام والشتات الإسرائيلي يولي أدلشتين بين المحرقة وتقرير غولدستون، حيث قال في حوار مع إذاعة صوت إسرائيل أنه أخبر "بان كي مون" أن تقرير غولدستون وتقارير مماثلة تؤجج اللاسامية وتشكل قاعدة لمن يريدون التنكر للمحرقة، اللاسامية وكراهية إسرائيل، كما حاول ساسة إسرائيليون آخرون الربط بين المحرقة وتقرير غولدستون (موقع تشرين، 2010).

قالت صحيفة معاريف أن الحكومة الإسرائيلية ستعمم تقريراً أعدّه الجيش الإسرائيلي بخصوص العدوان على غزة، وبحسب الصحيفة فقد تضمن هذا التقرير (80) إفادة تم أخذها من فلسطينيين، كما تم فحص (150) ادعاء بالمساس بمدنيين ومعتقلين ومصانع في قطاع غزة، وقد استنتج معدو التقرير أن غولدستون عرض صورة مشوهة للوضع، ولم تكن استنتاجاته في معظم الحالات مبنية على حقائق على الطبيعة (القدس نت، 2009).

وفي يوم 29 يناير، 2010، سلمت إسرائيل إلى الأمم المتحدة رداً أولياً على تقرير غولدستون في (40) صفحة، أكدت فيه أن جيشها لم يقتل المدنيين عمداً في عدوان غزة (وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، 2010).

وجاء في التقرير أن الجيش الإسرائيلي وجه ملاحظات تأديبية لضابطين رفيعي المستوى؛ لأنهما أصدرا أوامر خارج صلاحيتهما، ولم يحدد التقرير هوية الضابطين، "لكن صحف إسرائيلية قالت أن قائد فرقة غزة العميد ايل أيزنبرغ، وقائد لواء غفعاتي السابق العقيد إيلان ملكا، لم تكتف الأمم المتحدة بهذا الرد، وطلبت الولايات المتحدة من الحكومة الإسرائيلية أن تحترم طلب الأمم المتحدة، ونصحتها بالاستجابة له موضحة أن عدم تجاوبها سيؤدي إلى قرار بتشكيل لجنة تحقيق دولية تؤيدها، ويعمل الجيش الإسرائيلي على إعداد رد أكثر شمولية ليرد كل نقطة جاءت في تقرير غولدستون، وقد أعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية عن ارتياحها للتقرير الذي قدمه بان كي مون بعد انتهاء مدة الثلاثة أشهر التي حددها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة" (موقع إيلاف، 2010).

رفضت إسرائيل قرار مجلس حقوق الإنسان الداعي إلى إنشاء صندوق تعويضات للمتضررين الفلسطينيين من العدوان، في 21 يوليو، 2010 سلمت إسرائيل ردها على تقرير غولدستون، قالت فيه أن الجيش الإسرائيلي أدخل تعديلات على عقيدته القتالية بهدف تجنب المس بالمدنيين وممتلكاتهم في المستقبل، وقالت أنها ستفرض قيوداً على استخدام الفسفور الأبيض، وجاء في الرد أن كل وحدة عسكرية بدءاً بمستوى الأفواج المقاتلة في هذه الوحدات سيرافقها ضابط للشؤون الإنسانية، كما تمت الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي حقق في (47) ملفاً تتعلق بسلوك غير قانوني لجنوده في العدوان، لكن محصلة هذه التحقيقات كانت تقديم لائحة اتهام ضد جندي تسبب في مقتل مدني، و"اعتبرت حماس التقرير الإسرائيلي المقدم دليل إدانة واضحة لاستخدامها الفسفور الأبيض، وقتلها المدنيين خلال العدوان.

- **تحقيق مستقل من قبل الجيش الإسرائيلي:**

رفضت الحكومة الإسرائيلية إجراء تحقيق مستقل في عدوان غزة، حيث رفض ذلك إيهود باراك وزير الدفاع، ورئيس الأركان غابي أشكنازي، لكن إيهود باراك يؤيد لجنة قضائية تفحص قرارات الحكومة الإسرائيلية والتحقيقات الداخلية التي أجراها الجيش (عرب 48، 2010).

- **المؤسسة العسكرية الإسرائيلية:**

يرفض قادة الجيش الإسرائيلي إجراء تحقيق داخلي حول عملية الرصاص المسكوب، إلا أن العميد تسفيك فوغل مدير مراقبة نزاهة السلاح أعلن أنه على استعداد للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب، وقال إنه مسئول عن ممارسات الجيش الإسرائيلي في الحرب بحكم منصبه، وأضاف أن هذه الممارسات "لا تنضوي تحت لافتة جرائم الحرب" واعتبرها "قمة في الحرص على حقوق الإنسان أكد العميد "أنه يستطيع تفنيد ما قاله التقرير حول (36) حالة اعتبرها جرائم حرب، وأنه قادر على إقناع المحكمة بأن الجيش الإسرائيلي حاول تفادي إصابة المدنيين، ولكن قادة حركة حماس كانوا يصرون على استخدام المدنيين كدروع بشرية، وتسببوا بذلك في مقتلهم، على حد قول العقيد، جاء هذا في حديث لإذاعة المستوطنين" (موقع الشرق الأوسط، 2009).

"قال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي جابي أشكنازي أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست أن الجيش الإسرائيلي ارتكب أخطاء في عدوان غزة، ولم يرتكب جرائم حرب، وأنه أصاب مدنيين عن طريق الخطأ، وقال أن الجيش أجرى تحقيقات في مجريات العدوان، ولم يثبت أن تعمد جندي إسرائيلي إصابة امرأة أو طفل" (موقع الشروق، 2009).

كما أضاف: "بسبب طبيعة ميدان المعركة، حيث أن البيوت ورياض الأطفال هي المقرات القيادية، أصبنا بحسن نية مدنيين، بالضبط مثلما أصبنا ضباطنا وجنودنا... وكتيبة المدرعات التي قتلت بنات الدكتور أبو العيش قتلت جنود لواء جولاني". وفي معرض الحديث عن لجنة غولدستون، قال أشكنازي "إنني أرفض أي تحقيق خارجي، محظور أن نرسل ضباط الجيش الإسرائيلي ومقاتليه للظهور برفقة محامين، وأن يقوم طاقم تحقيق بتوجيه التحذير القانوني لهم، وينبغي لإسرائيل أن توفر

الرد المهني على المزاعم التي تظهر في التقرير، وأن لا تبدي موقفا اعتذارياً، مسموح لنا أن ندافع عن الجنود الذين أرسلناهم وأرسلتهم أنا، المسؤولية تقع على كاهلي" (موقع السفير، 2009).

ومن تداعيات تقرير بعثة تقصي الحقائق، وفي أثناء زيارة أشكنازي لإحدى المدارس الدينية الإسرائيلية في مستوطنة إفرات، قال قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي أفي مزراحي أنه لا يصدق أي شيء كتب في تقرير غولدستون، وأن (التقرير) "لا يساوي الحبر الذي كتب به".

ولدحض التقرير الأممي، أعد الجيش الإسرائيلي وثيقة تدرس مقاطع تقرير غولدستون التي تتناول سلوك القوات الإسرائيلية، وتنفي هذه الوثيقة الاتهامات التي توجه إلى إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، كما تحتوي هذه الوثيقة ما يقول الجيش الإسرائيلي أنه جهود إنسانية بذلها خلال العدوان (موقع الأخبار، 2010).

- **تحقيقات إسرائيلية داخلية:**

طالب تقرير بعثة تقصي الحقائق طرفي النزاع بإجراء تحقيقات في أفعالهم الخاصة، قال السفير الإسرائيلي لشنو يعار أن إسرائيل فتحت (100) تحقيق، يتعلق أحدها بالأضرار التي لحقت بمراكز الأمم المتحدة والمنشآت الطبية في غزة، وقال أن (23) منها تمخضت عن إجراءات جنائية (القدس، 2009).

أصدرت منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم تقريراً تناول التحقيقات الإسرائيلية، جاء في التقرير أن "هذه التحقيقات الجارية تنطوي على إشكالية ولا يمكن الاكتفاء بها"، وبينت المنظمة أن هذه التحقيقات تدقق فقط في "أحداث معينة يوجد شكوك حيالها بأن جنود عملوا بشكل مناقض لتعليمات الجيش، وحتى اليوم لم يتم فتح ولو تحقيق واحد فيما يتعلق بسياسة إسرائيل خلال العملية العسكرية، مثل كل ما يتعلق باختيار أهداف الهجوم أو قانونية الأسلحة التي تم استخدامها، وتعليمات إطلاق النار التي تم إصدارها للجنود، والتوازن بين المسّ بالمدنيين والتفوق العسكري وما شابه ذلك" (موقع المستقبل، 2009).

وقد تقدمت ثمان منظمات حقوقية إسرائيلية بطلب إلى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية طالبته بإقامة جهاز مستقل للتحقيق في حملة الرصاص المصبوب، وعدم الاكتفاء بتحقيقات شرطة التحقيقات العسكرية، إلا أن المستشار القضائي رفض الطلب، لكنه أضاف بأنه يمكن توجيه ادعاءات محددة إلى النيابة العسكرية بخصوص عمليات الجيش خلال الحملة (موقع بتسيلم العبري، 2009).

وفي 9 ديسمبر، 2009 زار نيويورك وفد إسرائيلي برئاسة المدعي العام العسكري للجيش أفيخاي ميندلبيت، التقى الوفد بمندوبي بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن وكبار مسئولي الأمم المتحدة، وتم إطلاعهم على ما قيل أنها تحقيقات أجراها الجيش الإسرائيلي، وقد ذكرت الخارجية الإسرائيلية أنه كان من المفترض أنت تبقي الزيارة سرية (الجزيرة نت، 2009).

وقد أغلقت النيابة العسكرية الإسرائيلية ملفي تحقيق بخصوص جرائم حرب في غزة بحجة أنها لا يستندان إلى أي أساس من الصحة، يتعلق التحقيقان بدعاوى قدمها فلسطينيون قالوا أن جنوداً إسرائيليين استخدموا المعتقلين كدروع بشرية، وتعمد الإسرائيليين تخريب الممتلكات، والقيام بأعمال السلب والنهب وتنكيل بالمعتقلين، ووجه الجيش الإسرائيلي تهماً تتعلق بسلوك "غير مصرح به"، إذ هما أمرا صبياً فلسطينياً عمره (9) سنوات بفتح حقائب اعتقد الجنديان أنها مفخخة، لم يصب الصبي أذى، وقال الجيش أنه فتح التحقيق بعد أن نوهت الأمم المتحدة إلى الواقعة، لكنه قال أيضاً أن هذا التحقيق لا علاقة له بتقرير غولدستون، وفي الأول من أغسطس 2010، اتهمت محكمة عسكرية إسرائيلية قناصاً إسرائيلياً بقتل فلسطينيتين كانتا تحملان علماً أبيض، وهذه هي المحاكمة الأولى لجندي يتهم بقتل مدنيين فلسطينيين خلال عملية الرصاص المصبوب، والجدير بالذكر أن حادثة القتل هذه مذكورة في تقرير غولدستون (الحياة الجديدة، 2010).

**7. ردود فعل دولية على تقرير غولدستون**

- **منظمات غير حكومية:**

انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش الولاية الأصلية لبعثة التحقيق، وانتقدت التركيز بشكل غير متناسب على الانتهاكات الحقوقية الإسرائيلية في الماضي، لكن بعد تعديل الولاية، أيدت المنظمة

بعثة تقصي الحقائق، وطالبت الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل للتعاون مع البعثة الأممية، (هيومان رايتس ووتش، 2010).

وبعد صدور تقرير البعثة، قالت هيومان رايتس ووتش أن إسرائيل فشلت في إجراء تحقيقات محايدة ومعمقة، وجاء في بيان عنها أن "إسرائيل لم تبد نية في إجراء تحقيق معمق ومحايد حول مزاعم تفيد بأن قواتها انتهكت قوانين الحرب". وذكر البيان أن أعضاء في المنظمة التقوا مسئولين قانونيين إسرائيليين، وفشل هؤلاء في إقناع اللجنة بأن التحقيقات الداخلية الإسرائيلية "محايدة ومعمقة"، وأنها تشمل "تشمل القيادات السياسية والعسكرية التي تسببت قراراتها بسقوط قتلى مدنيين بما يخالف قوانين الحرب"، كما رفضت المنظمة نفى حركة حماس استهداف المدنيين في عدوان غزة (BBC، 2010).

ودعت هيومان رايتس ووتش إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى التصديق بالكامل على تقرير غولدستون، وقالت المنظمة إن التقليل من شأن تقرير غولدستون بأكمله أو أجزاء منعه يعني وجود تناقض بين التزامات باراك أوباما المعلنة بشأن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وقالت سارة ليا ويتسن المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة أنه "لا يمكن لإدارة أوباما أن تطالب بالمساءلة على الانتهاكات الجسيمة في أماكن مثل السودان والكونغو ثم تغض النظر عن حلفاء مثل إسرائيل وتدعهم يفلتون بلا مساءلة، ومثل هذا المنهج يدعم الحكومات المسيئة التي تتحدى جهود العدل الدولي"، وأضافت أن هذا يكشف "نفاقاً" في السياسة الأمريكية، وبعد أن أرسلت كل من إسرائيل وحركة حماس ردودهما على تقرير غولدستون، قال مدير برنامج المنظمة إيان ليفين إن تحقيقات إسرائيل لا ترقى إلى مستوى النزاهة والحيادية، وأن حماس لم تقم بأي عمل فعلي للتحقيق في دعاوى انتهاكات حقوق الإنسان (الجزيرة نت، 2010).

وأعربت منظمة العفو الدولية عن ارتياحها لأن نتائج تقرير البعثة الأممية جاءت متماشية مع النتائج التي توصلت إليها البعثة التي أرسلتها المنظمة إلى قطاع غزة، ورفضت الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية الاتهامات التي وجهت لتقرير غولدستون بالانحياز ضد إسرائيل، وقالت أنه وزملاءه قاموا بعملهم على نحو "واف ومخزي جداً"، كما طالبت الأمينة العامة الحكومة الأمريكية بفحص تقرير

غولدستون ورفعه إلى مجلس الأمن الدولي، وقالت أنه لا يجوز أن تكون هناك معايير مزدوجة فيما يتعلق بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وعدّ الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان التصديق على تقرير غولدستون بمثابة "خطوة هامة صوب دعم حقوق الإنسان وسيادة القانون" (منظمة العفو الدولية، 2010).

- **معلقون عسكريون دوليون على تقرير غولدستون:**

قال الكولونيل ريتشارد كيمب القائد السابق للقوات البريطانية في أفغانستان في شهادة لمجلس حقوق الإنسان أن الجيش الإسرائيلي "فعل الكثير للحفاظ على حقوق المدنيين في مناطق القتال أكثر من أي جيش آخر في تاريخ الحروب، وقال أنه يتفهم تكتيكات إسرائيل خلال عدوان غزة، لكنه أضاف "أن مصداقيتها (إسرائيل) على المدى الطويل ربما تتوقف على مثول أي منتهكين لقوانين الحرب أمام العدالة" (مصراوي، 2010).

وقال إن الضحايا المدنيين الفلسطينيين كانوا نتيجة لطريقة حماس في القتال، والتي تضمنت استخدام الدروع البشرية كسياسة، وأن حماس تعمدت التضحية بأرواح مدنييها، وقال الكولونيل أن الجيش الإسرائيلي اتخذ إجراءات خارقة للعادة لإخبار مدنيي غزة عن المناطق المستهدفة، وأنه ألغى عدد من العمليات المؤثرة احتمالاً بهدف منع وقوع إصابات مدنية، وقال أن الجيش الإسرائيلي أقدم على مخاطرات لا يمكن التفكير بها بتقديمه كميات ضخمة من المعونات الإنسانية إلى غزة أثناء القتال.

أما اللواء الأسترالي المتقاعد جيم مولان الذي خدم كمدير للعمليات للقوة متعددة الجنسيات في العراق في (2004–2005) صرّح بأن "تقرير غولدستون هو رأي لمجموعة من الناس الذين يطرحون أحكامهم مع وصول محدود للوقائع، ويعكسون تحيزاتهم الخاصة، إن الاختلاف في النغمة والسلوك في التقرير حين تناقش أفعال إسرائيل وحماس مفاجئ"، وأضاف أنه كجندي أدار حرباً ضد خصم لا يختلف عن حماس، مواجهاً المشكلات نفسها التي واجهها القادة الإسرائيليون، "يميل تعاطفي إلى الإسرائيليين، لكن مع بيان تحيزي، أعتقد أني قد أكون أكثر صدقاً من غولدستون، الذي يبدو أنه يمرر تحيزاته في تقرير لا يمكن أن يكون مبنياً على واقع، ويستخدم لغة قضائية ومصداقية لفعل هذا، ينتهي

الأمر إلى مساواة الشك إذا لم تصدق أي شيء تقوله إسرائيل، فليس لديك الحق لقبول ما تقوله حماس دون سؤال (Testimony at the UN Watch, 2010).

- **انتقاد دوليون لتقرير غولدستون:**

رأى ناعوم تشومسكي أن تقرير غولدستون كان منحازاً إلى جانب إسرائيل، فالتقرير يعترف بحق إسرائيل في الدفاع عن النفس، وقد أدان التقرير الأسلوب الذي تم به هذا "الدفاع"، إلا أن تشومسكي رأى أن حق الدفاع عن النفس لا يعني اللجوء إلى القوة العسكرية قبل "استنفاذ الوسائل السلمية"، وهو ما رأى تشومسكي أن إسرائيل لم تعمد إليه في الأساس، كما رأى أن إسرائيل هي التي خرقت اتفاق الهدنة مع حماس، ورفضت تمديده، معتبراً أن حصار غزة في حد ذاته عملاً من أعمال الحرب.

وقال الكاتب السياسي الأمريكي اليهودي نورمان فنكلستاين أن تقرير غولدستون كان متحفظاً ومتوازناً مقارنة بالتقارير الأخرى مثل تقرير منظمة هيومان رايتس، إذ جاء في ذلك التقرير تأكيد على أن إسرائيل ارتكبت جرائم حرب باستعمالها الفسفور الأبيض في عدوان غزة، بينما جاء تقرير غولدستون "مشيراً بحذر" إلى أن إسرائيل ربما تكون قد ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في غزة، وقال فنكلستاين أيضاً: "مشكلة إسرائيل مع التقرير ليست في مضمونه، لكن المسألة هي شخص من قدم التقرير، وهو القاضي ريتشارد غولدستون، إذا انتقدت إسرائيل في الماضي كان هذا يعني أنك معادٍ للسامية، وإن كنت يهودياً، فهذا يعني أنك يهودي كاره لنفسه، وإذا لم تكن كذلك، فهذا يعني أنك منكر للمحرقة، لكن غولدستون ليس من أي من هذه الفئات، بل هو رجل يصف نفسه بأنه صهيوني وأنه يعمل من أجل إسرائيل طوال حياته".

وأضاف بأنه لا يعلم سبب وصف التقرير في الصحافة الدولية بأنه "مثير للجدل"، موضحاً أن غولدستون "استنتج ما كانت تقوله النخبة السياسية والعسكرية الإسرائيلية قبل الهجوم وخلاله وبعده"، ودعا فلنكشتاين إلى إحالة الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرير غولدستون إلى محكمة العدل الدولية بدلاً من مجلس الأمن، وقال فلنكشتاين أنه يشعر بأن الرأي العام العالمي تغيّر بشكل جوهري بعد

تقرير غولدستون عن المذبحة في غزة، ليس فقط على المستوى الدولي، بل داخل الولايات المتحدة (القدس، نت، 2010).

- **لجنة التحقيق تلحق ضررا فادحا بالجيش الإسرائيلي:**

"تشكيل لجنة تحقيق سيلحق ضرراً فادحاً بالجيش الإسرائيلي، وقد يصيبه بالشلل التام، بينما يشجع الفصائل الفلسطينية على تصعيد هجماتهم طبعاً تحت مظلة القانون الدولي الغامض والمبهم، وتقرير غولدستون الباطل" (يديعوت، دانيال فريدمان، 2009).

- **تخشى الملاحقات القضائية بسبب "لجنة غولدستون":**

رفضت الحكومة الإسرائيلية نتائج تقرير لجنة "غولدستون" حال نشره وبدأت بدراسة نتائجه بهدف شن هجمة إعلامية ودبلوماسية مضادة تحول دون تقديم الضباط والسياسيين الإسرائيليين إلى المحكمة الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب.

وبمعزل عن الواقع، لا يتوانى المسؤولون الإسرائيليون عن وصف جيش الاحتلال الذي قام على السلب والقتل والتهجير بأنه «الجيش الأكثر أخلاقية في العالم، ويتركز الاهتمام الإسرائيلي بحسب مسؤولين إسرائيليين على محاولات «قبر» التقرير في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وعدم وصوله إلى مجلس الأمن الدولي أو محكمة الجنايات الدولية في لاهاي.

- **حملات دبلوماسية وإعلامية إسرائيلية ضد تقرير غولدستون:**

وتركز الحملة الإعلامية والدبلوماسية على نقطتين على نفس الدرجة من الأهمية: الحيلولة دون فرض عقوبات على إسرائيل، وإحباط الدعاوى القضائية بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد ضباط وسياسيين إسرائيليين.

ولتحقيق هذه الأهداف بدأ رئيس الوزراء الإسرائيلي، والرئيس شمعون بريس، ووزير الخارجية، أفيغدور ليبرمان، بإجراء اتصالات مكثفة وممارسة ضغوط على الدول الأوروبية والولايات المتحدة لاتخاذ مواقف متماشية مع الموقف الإسرائيلي، ومنع وصول التقرير إلى مجلس الأمن الدولي، الجهة الوحيدة التي تملك صلاحية تحويل الملف إلى المحكمة الدولية، وعلى صعيد الدعاوى التي تقدم في

محاكم أوروبية تجري إسرائيل اتصالات مع عدد من الدول الأوروبية وتحثها لتعديل القوانين التي تسمح برفع دعاوى قضائية ضد ضباط وسياسيين إسرائيليين.

ونجحت إسرائيل في السابق في إحباط عدد من الدعاوى في عدد من الدول الأوروبية، ويتيح التقرير لإسرائيل مدة ستة شهور للقيام بتحقيقات حول ارتكاب جرائم حرب في غزة، إلا أن ذلك غير وارد في تفكير صناع القرار الإسرائيليين، ويبدو أن الإسرائيليون واثقون من قدرتهم على إحباط أي إجراء قضائي ضدهم، ويتسلحون بطوق نجاة أخير إذا ما فشلت في منع طرح التقرير على طاولة مجلس الأمن الدولي وهو "الفيتو الأمريكي".

وفي إطار الحملة الإسرائيلية لاحتواء نتائج التقرير وصف رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو تقرير لجنة تقصي الحقائق بأنه «محكمة تفتيش نتائجها كتبت مسبقاً». ونقلت الإذاعة الإسرائيلية العامة "ريشيت بيت" عن نتنياهو قوله إن التقرير «يمنح جائزة للإرهاب، ويجعل من الصعب على دولة ديمقراطية أن تكافحه».

وقال إن «الولايات المتحدة تعبر عن قلق ما من التقرير»، وفي أول تعليق للإدارة الأمريكية على التقرير نقلت الإذاعة عن المتحدث بلسان الخارجية الأمريكية قوله إن «قراءة أولية للتقرير تثير المخاوف حول بعض التوصيات التي تضمنها»، وكان التقرير خلص إلى أن جيش الاحتلال ارتكب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية أثناء اجتياحه لقطاع غزة في نهاية شهر ديسمبر الماضي وبداية شهر يناير هذا العام، وزعم نتنياهو أن تقرير لجنة غولدستون الأممية الذي يتهم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب خلال عملية الرصاص المصبوب بقطاع غزة هو بمثابة حكم تصدره محكمة ميدانية بعد تحديد النتائج سلفاً.

وقال رئيس لجنة التحقيق "ريتشارد غولدستون" في تصريحاتٍ صحفية له: "خلصت البعثة إلى أن الجيش "الإسرائيلي" ارتكب أفعالاً تصل إلى جرائم حرب، وربما بشكلٍ أو بآخر جرائم ضد الإنسانية"، هذا وانبرى الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، للدفاع عن الحرب العدوانية على قطاع غزة ومهاجمة تقرير لجنة تقصي الحقائق، ووصف تقرير لجنة "غولدستون" بأنه «يسخر من التاريخ ولا يفرق بين مهاجم ومدافع".

ويصف بيرس العدوان على غزة بأنه حرب دفاعية ويقول: "لو كان معد التقرير، غولدستون، يسكن في سديروت، ولو كان أبناؤه معرضين لإرهاب الصواريخ، لما كان كتب هذا التقرير، المجرم هو المهاجم العدواني والمدافع لا خيار أمامه إلا الدفاع عن نفسه" (يديعوت أحرانوت، 2010).

ولا يتوانى عن تزييف التاريخ وتجاهل واقع الاحتلال والحصار وأعمال القتل اليومية التي سبقت العدوان والجرائم التي ارتكبت خلال العدوان، ويتجاهل السياقات التاريخية منذ نكبة عام (1948)، ويقول إن «حماس هي من بدأت الحرب وقامت بجرائم مروعة». وتابع: "طوال سنين أطلق التنظيم آلاف الصواريخ على الأطفال في المدن الإسرائيلية وقتل مواطنين، ولكن التقرير يمنحه الشرعية، ويتجاهل واجب الدولة بالدفاع عن نفسها".

وعاد بيرس إلى تكرار جملته المعهودة، والتي مفادها أن إسرائيل خرجت من غزة فلاحقتها حماس بالصواريخ: "إسرائيل أخلت جنودها وسكانها من غزة وساهمت في إصلاحها، ووجود إسرائيل هناك انتهى، ولكن غزة وقعت تحت سيطرة تنظيم إرهابي إجرامي" (وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 2010).

ورغم نفي تقرير غولدستون للرواية الإسرائيلية التي بررت فيها عدد الضحايا المرتفع والدمار الواسع باستخدام حماس للسكان كدروع بشرية، قال بيرس: "إسرائيل فعلت كل ما ينبغي لوقف إطلاق الصواريخ بطرق دبلوماسية، ولكن حماس واصلت الإطلاق واستخدمت الأطفال والنساء كدروع بشرية، وأطلقت النار من حضانات أطفال والمدارس، ولغّمت أحياء سكنية بالمتفجرات".

**8. معركة دبلوماسية خاضتها إسرائيل:**

إسرائيل كما يرى بعض المراقبين خسرت المعركة الدبلوماسية الأولى لها منذ سنوات طويلة في مجلس حقوق الإنسان، لكن الحرب الدبلوماسية حول هذا التقرير ما تزال مشتعلة ووزارة الخارجية تستعد للمواجهة الثانية لربما في مجلس الأمن، (داني أيالون)، نائب وزير الخارجية، دافع عن موقف إسرائيل تجاه عدوان غزة واتهم التقرير منذ صدوره، تارة بعدم المصداقية، وتارة بمعاداة إسرائيل، ثم ذهب لاتهام دول كبرى، فقال بعيد التصويت لصالح التقرير: "الذي صوت مع القرار لم يفكر في الأمر ملياً، وللأسف ثلاث دول، الصين والهند وروسيا، كان تصويتها مخيباً للآمال".

- **داني أيالون، نائب وزير الخارجية الإسرائيلي:**

بعض المحللين يقولون إن مثل هذه التصريحات تشير إلى أن الأداء الإسرائيلي الدبلوماسي كان ضعيفاً، وكان من الممكن تفادي ما حدث، رغم أن الخارجية ظنت أنها نجحت بدايةً عندما تقرر التأجيل، لكن إعادة النقاش مرة أخرى لم يكن في صالح إسرائيل أبداً.

- **أمر لافت لتقرير غولدستن:**

اللافت أيضاً ما حدث في الليلة التي سبقت قرار التأجيل عندما صرّح سفير إسرائيل في جنيف لكل وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن السفير الفلسطيني أبلغه نية السلطة الفلسطينية التأجيل، وهذا ما تناولته وسائل الإعلام، وبعد تأجيل التقرير بدا وكأن الخارجية الإسرائيلية انتصرت واحتفلت، المفاجأة كانت كما يقول ماركوس شيف، مدير مؤسسة المشروع الإسرائيلي، وهي مؤسسة تعنى بتحسين صورة إسرائيل: "إن حماس هي من دفعت بالتقرير للنقاش مرة أخرى، بعد أن حشرت الرئيس محمود عباس في الزاوية".

الوزير ليبرمان منذ أن تولى الخارجية وهو يتعرض لنقد، وهذا كان مستوعباً في ظل التزاحم الحزبي الإسرائيلي، واللعبة الديمقراطية وفق الائتلاف الحكومي.

- **أمر خطير لإسرائيل:**

الآن الأمر خطير، لأن مستقبل القيادة السياسية والعسكرية على المحك، وليبرمان مطالب بأداء دور أفضل مما هو عليه الآن، عندما تم إعداد التقرير في غزة، فإن المحققين كانوا محاطين برجال حماس، فانعدمت الاستقلالية.

ماركوس شيف، مدير مؤسسة المشروع الإسرائيلي، بعض الدبلوماسيين المتقاعدين يقولون إنه لو كانت تسيبي ليفني، على سبيل المثال، على رأس الخارجية، كما كانت في السابق، لكانت ناجحة، ولكان وضع إسرائيل أفضل بقليل مما هو عليه الآن، ويرى شيف في مقابلة مع بي بي سي أن المرحلة القادمة بحاجة إلى جهود مضاعفة، فهو لا يتفق مع القول بأن شخصية وزير الخارجية ستصنع أي فرق في نتائج تقرير جولدستون، على أي حال.

- **اعتبرت إسرائيل أن التقرير سطحي:**

وأردف قائلاً: "على الإسرائيليين التفسير للعالم خلفية إصدار تقرير جولدستون، وأنه تقرير سطحي لا يرقى أن يكون تقريراً مهنياً، ويتداول في أي هيئة قضائية، كما اعترف بذلك جولدستون، وعندما تم إعداد التقرير في غزة، فإن المحققين كانوا محاطين برجال حماس، فانعدمت الاستقلالية، حرب غزة أضرّت بصورة إسرائيل في العالم، لكن تقرير جولدستون، حتى لو لم يستطع جرّ إسرائيل إلى المحكمة الجنائية، سيترك آثاراً سلبية في رأي النخبة في الغرب، كما قال أحد المعلقين الإسرائيليين، والسبب في ذلك، برأي المحلل الإسرائيلي، هو الحقائق على الأرض، مثل الاستخدام المفرط للسلاح، والعدد الكبير للقتلى المدنين، إذ لا يمكن للقاضي جولدستون، أو لأي محقق مستقل آخر أن يتجاهل ذلك كله.

## خلاصة الفصل:

استطاعت الحكومة الإسرائيلية في ظل الحراك الدبلوماسي خلال فترة العدوان على قطاع غزة عام (2008) أن تدير القرار في إسرائيل لكل ما يتعلق في الأمن الإسرائيلي أو السياسة الإسرائيلية، والتي تأتي ضمن أدراجها الحكومة الإسرائيلية أن تشمل كافة المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية داخل النظام السياسي الإسرائيلي والمؤثرة في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، وفى توجيه الرأي العام ضمن إستراتيجية عامة تهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه السياسة الإسرائيلية على المستوى الداخلي والخارجي خلال فترة العدوان على قطاع غزة.

إن هذه السياسة والتبعية العمياء لمؤسسات المجتمع المدني الإسرائيلي وعلى رأسها الدبلوماسية الإسرائيلية أفضت المضمون الحقيقي لرسالة هذه المؤسسات، والذي سينعكس عاجلاً أم آجلاً بشكل أو بآخر على مصداقية هذه المؤسسات.

فالدور الذي لعبته الدبلوماسية الإسرائيلية إبان العدوان على غزة يعكس حقيقة تبعية مؤسسات الدولة إلى المؤسسة العسكرية ومدى سيطرتها عليها، ويبين مدى التلاعب الدبلوماسي الممنهج بالقرار السياسي والأمني والذي كان في اتجاهين:

1. **الاتجاه الأول "البيئة الداخلية"**: يهدف من خلاله الساسة الإسرائيليين إلى خلق رأي عام مساند للسياسات الإسرائيلية هذا من جانب، ومن جانب آخر يوظف أحياناً للدعم الحزبي للحزب المشكل للحكومة الإسرائيلية، ويتضح ذلك من خلال العدوان على غزة، والتي كان أحد أهم أهدافها دعم حزب العمل وأولمرت رئيس الحكومة.
2. **الاتجاه الآخر"البيئة الدولية"**: هدف من خلاله الساسة الإسرائيليين إلى تسويق السياسة الإسرائيلية والموقف الإسرائيلي على مستوى دولي لكسب التأييد الدولي لسياساتهم كغطاء للتغطية على جرائمهم وممارساتهم غير الشرعية، والتي ترفضها كافة المجتمعات الدولية.

# الفصل الرابع
# دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان 2012

**4.1المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2012**

**4.2المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة العدوان عام 2012**

**4.3المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2012**

**المقدمة:**

بعد أن أقدمت إسرائيل على اغتيال القائد العام لكتائب القسام أحمد الجعبري بحجة أن فصائل المقاومة قد خرقت الهدنة المتفق عليها بإطلاق صواريخ باتجاه الأراضي المحتلة، وخلال العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل تحت مسمى "عمود السحاب"، وكما أطلق عليها الجيش الإسرائيلي؛ وهي عملية عسكرية ممتدة شنتها إسرائيل على قطاع غزة في 14 تشرين الثاني 2012م، ولمدة (6) أيام متواصلة، استخدمت فيها إسرائيل معظم ترسانتها العسكرية، واستخدمت أحدث الذخائر المحرمة دولياً استخداماً مفرطاً، وسخّرت كل مقومات الدولة الإسرائيلية من أجل إنجاح هذه الحرب والخروج من حالة الإحباط التي أصابت المجتمع الإسرائيلي بعد فشل الجيش الإسرائيلي في العدوان السابق على قطاع غزة.

وكانت أهم المؤسسات التي سخرتها القيادة الإسرائيلية الدبلوماسية، واستخدام التحريض الممنهج في ظل الثورات العربية الذي كانت تشكل خطراً على أمنها، واتساع محور المعارضة في ذلك الوقت، ولكسب رأي المجتمع الدولي خلال عدوانها على قطاع غزة. وفى ظل انقسام الساحتين الفلسطينية والعربية بين رؤى متباعدة حول العديد من القضايا المرتبطة بالأزمة، لتضع الرأي العام في جدل واسع بين الرأي والرأي الآخر، أو بين مؤيد لهذا أو معارض لذاك، ولكل أسبابه المقنعة، لتضيف انقساماً آخر كان موجوداً من قبل حول الخلافات والاتفاقات الفلسطينية، وأزمة معبر رفح، وقضية النصر والهزيمة، ومن انتصر في هذه الحرب، والضغط على المجتمع الدولي لتوفير حماية دولية على طول الشريط الحدودي لها، وقد كانت الأدوار الخارجية، عربياً وإقليمياً ودولياً متفاوتة للتعامل مع الأزمة، فهناك من دعم المقاومة ودان الحرب، أو العكس، وهناك من تحرك لفرض المسار الدبلوماسي وتقديم حلول ومبادرات لوقف العدوان على أساس أنه الوسيلة الوحيدة للتعامل مع الأزمة وكسب الرأي العام وتبرير العدوان، والسعي أيضاً بطريق آخر دبلوماسياً لفرض التهدئة، وأطراف أخرى تحركت في إطار توظيف الأزمة لتحقيق مصالحها الوطنية والإقليمية.

وبناءً على ذلك؛ سنتناول في هذا الفصل العدوان على غزة بكافة حيثياتها وجوانبها، وسنلقي الضوء على الدور الدبلوماسي الإسرائيلي للحفاظ على أمن إسرائيل، وكسب الرأي العام إبان هذه الحرب الإسرائيلية الثانية عام (2012).

## 4.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2012:

شكّل العدوان الإسرائيلي اختباراً لمختلف الأطراف الفاعلة في الصراع العربي– الإسرائيلي، ولتحديد التغيرات التي طرأت على موازين القوى وحدود حرية الحركة الإسرائيلية عقب الربيع العربي، وليس من المتوقع أن تكون هذه الجولة خاتمة المطاف في الاعتداءات الإسرائيلية؛ فمن المرجح أن لا ترضى إسرائيل بالتخلي عن استعمال أدواتها الأمنية، بما فيها الاغتيالات، ولا باستمرار تطور مخزون الأسلحة في غزة كماً ونوعاً، وبدورها لن تقبل حماس بوقف تسلحها، ولن تتمكن من لعب دور الشرطي الذي يمنع المنظمات السلفية وحركة الجهاد الإسلامي من إطلاق الصواريخ على إسرائيل حيال أي عدوان إسرائيلي، ويضاف إلى ذلك وجود نقاط غامضة في الاتفاق، إلا أن عودة التعاون الأمريكي– المصري للحفاظ على الأمن، وقدرة الرئيس الأمريكي باراك أوباما والرئيس المصري محمد مرسي، الحريصين على الحفاظ على التهدئة السابقة عام (2008) في الضغط على الطرفين، إضافة إلى كون اتفاقية وقف إطلاق النار مكتوبة للمرة الأولى، يدفع باتجاه منع حصول عدوان واسع على قطاع غزة، وهو أمر تتعزز فرصه في حال وقف الهجمات والاغتيالات الإسرائيلية بالفعل، وفتح معابر القطاع، حيث ستتمكن حركة حماس حينها من المحافظة على وقف إطلاق النار لمدة أطول.

### 4.1.1 هيكلية الحكومة الإسرائيلية قبل العدوان:

كانت الحكومة الثالثة والثلاثون ممثلة برئيس الحكومة بنيامين نتنياهو خلال عام (2009)، حيث قد عُرضت الحكومة على الكنيست يوم 2009/03/31، ثم منحتها الكنيست ثقتها في ذات اليوم في تمام الساعة 23:15 (الحادي عشر والربع ليلاً) بأغلبية (69) نائباً، مقابل معارضة (45) نائباً، وضم الائتلاف الحكومي لدى تشكيله المكوّنات التالية: اعتمدت الحكومة لدى تشكيلها على ائتلاف يضم (68) نائباً وفق التشكيلة الآتية: كانت الكتل موزعة على تلك الأعضاء مع ترتيب الوزراء في داخل الحكومة الإسرائيلية: كتلة الليكود بيتنا (27) نائباً، كتلة إسرائيل بيتنا (15) نائباً، كتلة حزب العمل (13) نائباً، كتلة البيت اليهودي (3) نواب.

وضمّ الائتلاف الحكومي لدى تشكيله المكوّنات التالية: قائمة وزراء الحكومة الـ(31):

**جدول رقم (3): تشكيلة وزراء الحكومة الإسرائيلية الـ(31)**

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| بنيامين نتنياهو | בנימין נתניהו | - رئيساً للوزراء، وكذلك:<br>- وزيراً للإستراتيجية الاقتصادية.<br>- وزيراً لشؤون المتقاعدين.<br>- وزيراً للصحة.<br>- وزيراً للعلوم والثقافة والرياضة. | כראש ממשלה، כמו גם:<br>שר האסטרטגיה הכלכלית<br>השר לאיכות בדימוס<br>שר הבריאות<br>שר המדע، התרבות והספורט |
| يتسحاق أهارونووفيتش | יצחק אהרונוביץ ' | - وزير الأمن الداخلي. | השר לביטחון פנים، |
| دان مريدور | דן מרידור | - نائبًا لرئيس الوزراء، والوزير المسؤول عن الأجهزة الاستخبارية، وعن لجنة الطاقة النووية. | סגן ראש הממשלה אחראי על סוכנויות המודיעין והוועדה לאנרגיה האטומית ומזכיר |
| غلعاد إردان | גלעד ארדן | - وزير حماية الجبهة الداخلية.<br>- وزير الاتصالات. | השר להגנת העורף<br>שר התקשורת |
| أريئيل أتيئاس | אריאל הגיע | - وزير البناء والإسكان. | שר הבינוי והשיכון |
| ستاس ميساجنيكوف | סטס J מייז פולקסווגן קוב | - وزير السياحة. | שר התיירות. |
| إيلي يشاي | אלי ישי | - نائبًا لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية. | סגן ראש הממשלה ושר הפנים |
| موشيه (بوغي) يعلون | משה (בוגי) יעלון | - وزير أول لرئيس الوزراء. | סגן ראש הממשלה |

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| إيهود باراك | אהוד ברק | – وزير الدفاع.<br>– وزير أول لرئيس الوزراء. | שר הביטחון<br>סגן ראש הממשלה |
| يسرائيل كاتس | ישראל כץ | – وزير المواصلات. | שר התחבורה |
| أفيغدور ليبرمان | אביגדור ליברמן | – نائبًا لرئيس الوزراء، ووزيراً للخارجية. | סגן ראש הממשלה ושר החוץ |
| ميخائيل إيتان | מיכאל איתן | – الوزير المسؤول عن تحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة لجمهور المواطنين. | השר האחראי לשיפור השירותים הניתנים על ידי הממשלה בפני קהל של אזרחים |
| عوزي لانداو | עוזי לנדאו | – وزير للبنية التحتية | שר התשתיות הלאומיות בנוי |
| صوفا لاندفير | יריד ארץ ספה | – وزير استيعاب القادمين الجدد | השרה לקליטת העלייה |
| يتسحاق هرتصوغ | יצחק הרצוג | – وزيراً للرفاه والخدمات والاجتماعية | שר הרווחה והשירותים החברתיים |
| غدعون ساعر | גדעון סער | – وزير التعليم | שר החינוך |
| أفيشاي برافرمان | אבישי ברוורמן | – وزير (مسؤول عن قضايا الأقليات) | השר ( אחראי לענייני מיעוטים ) |
| بنيامين بن إليعيزير | בנימין בן - אליעזר | – وزيراً للصناعة والتجارة والعمل | שר התעשייה، המסחר והתעסוקה |
| شاي بيرون | תה ביירון | – وزير التربية والتعليم | שר החינוך |
| سيلفان شالوم | סילבן שלום | – وزير أول لرئيس الوزراء<br>– وزير تطوير النقب والجليل<br>وزير التعاون الإقليمي | סגן ראש הממשלה הראשון שר לפיתוח הנגב והגליל<br>השר לשיתוף פעולה אזורי |
| يوفال شتاينتس | יובל שטייניץ | – وزير المالية | שר האוצר |

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| شالوم سيموحون | שלום שמחון | – وزير الزراعة والتنمية الريفية | שר החקלאות ופיתוח הכפר |
| موشيه كحلون | משה יורד | – وزير الاتصالات | שר התקשורת |
| يعقوب ميرغي | יעקב מרגה | – وزير الشؤون الدينية | שר לשירותי דת |
| يعقوب نئمان | יעקב נאמן | – وزير العدل | שר המשפטים |

ويضم مجلس الوزراء إجمالاً (26) عضواً (موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلي، 2016).

### 4.1.2 قرار الكابينت لشن العدوان على قطاع غزة:

بعد أن أنهى المجلس الوزاري الأمني المصغر الإسرائيلي اجتماعه بعد (4) ساعات من المشاورات المتواصلة، حيث سربت مصادر إعلامية إسرائيلية أن الاجتماع انتهى دون اتخاذ أي قرارات، وأنه سيستكمل الاجتماع غداً بسبب الاختلاف على طريقة الرد.

فيما أكدت عاموس يادلين رئيس جهاز الموساد أنه تم اتخاذ قرار بعملية بغزة، على عكس العمليات السابقة، وسوف تكون قصيرة وأكثر تدميراً، ويأتي هذا الإعلان المريب وغير الواضح عقب التهديدات القوية التي أطلقها مسئولون وسياسيون إسرائيليون بعد العثور على جثث الإسرائيليين الثلاثة في الخليل.

وخشي الفلسطينيون من عملية إسرائيلية مباغتة كالرصاص المصبوب التي أطلقتها إسرائيل في قطاع غزة في العام (2008)، حيث أرسلت برسائل للفلسطينيين عبر وسطاء بأنها لا تنوي القيام بعملية عسكرية حالياً حتى فوجئ الفلسطينيون بضربات جوية متزامنة أوقعت مئات الشهداء.

وفعلتها إسرائيل في العام (2012) باغتيال قائد كتائب القسام أحمد الجعبري، بعدما أخبرت وسطاء بأنها ملتزمة بالتهدئة.

وفيما قالت مصادر إعلامية إسرائيلية أن الرد الإسرائيلي قد يتضمن إبعاد قادة حماس في الضفة الغربية إلى قطاع غزة، وهدم بيوت الخاطفين، وتوجيه ضربة عسكرية لغزة، فجّرت إسرائيل تزامناً مع انتهاء اجتماع الكابينت منزلي مروان القواسمي، وعامر أبو عيشة، اللذان اتهمتهما بخطف

المستوطنين الثلاثة وقتلهم، وتقرر خلال الاجتماع ببدء العملية العسكرية المحدودة (مجلة هلا فلسطين، 2012).

### 4.1.3 البيئة الإسرائيلية للعدوان:

حمل العدوان على غزة، دلالات ومغازي سياسية أكبر من دلالاته العسكرية، وهذا الأمر لم يكن مفهوماً ضمناً لدى القيادة الإسرائيلية التي أرادت الانعكاسات العسكرية أن تكون هي الطاغية على الإفرازات السياسية، أو أن تأتي النتائج السياسية موازية لحجم النار في العملية العسكرية. وكما يشير الكثير من المحللين الإسرائيليين فإن إسرائيل تستطيع التحكم في موعد اندلاع المعركة، لكنها لا تستطيع أن تتحكم وتسيطر على نتائجها ونقطة انتهائها.

شكل العدوان الأخير حلقة من صراع طويل ولكنه مكثف بالمقاييس العسكرية بين إسرائيل وقطاع غزة، ولم يحدد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أهدافاً محددة للعملية، في خطابه الأول بعد بدء العمليات، بل قدم خطاباً أيديولوجياً ضبابياً، على عكس تصريحاته الواضحة وهو في المعارضة في أثناء عملية الرصاص المصبوب، فقال "اختارت حركة حماس والمنظمات الإرهابية تصعيد هجومها على مواطني إسرائيل، لسنا مستعدين لقبول وضع يكون فيه مواطنو إسرائيل مهددين بضربات صاروخية، ليس هنالك دولة تقبل هذا الوضع، وإسرائيل غير مستعدة لقبول هذا الوضع، ضربنا اليوم بدقة أهدافاً إستراتيجية لحماس، وضربنا بشكل عميق قدرات القصف الصاروخي من غزة إلى مركز البلاد، وضربنا القدرات الصاروخية الموجهة نحو الجنوب، هم يريدون محونا من وجه الأرض، لهذا السبب ليس لديهم أي تحفظ لقصف مواطنين أبرياء، علمنا اليوم حماس درساً، إذا كانت هنالك حاجة فسوف نوسع العملية العسكرية (مصطفي، 1:2012).

### 4.1.4 معطيات عدوان 2012 على الأرض:

شهد قطاع غزة توتراً ملحوظاً خلال شهر أكتوبر ومطلع نوفمبر لعام (2012)، وقد ارتبط هذا التصعيد العسكري الإسرائيلي بعد الإعلان عن تقديم موعد الانتخابات العامة في إسرائيل، حيث شهدت خطوط التماس على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة عمليات هجومية عسكرية إسرائيلية متواصلة من خلال القيام بعمليات تمشيط بحثاً عن متفجرات وأنفاق ملغمة، لذلك فإن الفصائل

الفلسطينية كانت ترد على هذه العمليات المستمرة من الإسرائيليين بإطلاق الصواريخ على المدن الإسرائيلية والحدود مثل سديروت والمجدل، وأحياناً كانت عمليات الإطلاق تستمر أحياناً لعدة أيام يصاحبها تهديدات بعمليات نوعية أو عمليات برية سواء محدودة أو واسعة من أعضاء الحكومة الإسرائيلية، وأعضاء المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، وتنتهي بين الطرفين بعد تدخل المصريين.

### 4.1.5 أسباب العدوان على قطاع غزة 2012:

**1. أسباب انتخابية:**

هناك شبه إجماع بين المحللين الإسرائيليين وغيرهم على أن أحد أهم الأسباب للعدوان على غزة، هو الإعلان عن تقديم الانتخابات العامة في إسرائيل، حيث تم الإعلان عن ذلك في أكتوبر 2012، ومع الإعلان عن تقديم الانتخابات العامة ازدادت التهديدات الموجهة ضد الشعب الفلسطيني سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، حيث شملت هذه التهديدات عدداً من قادة الشعب الفلسطيني بداية من الرئيس محمود عباس وصولاً إلى قيادة العمل العسكري في الفصائل الفلسطينية المختلفة، وهي التصريحات التي صدرت عن وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أو وزير الحرب إيهود باراك.

**2. الحد من إطلاق الصواريخ:**

وهي الذريعة التي تطلقها إسرائيل قبل وبعد كل عملية عسكرية تقوم بها على قطاع غزة، سواء كانت كبيرة أم صغيرة، أو عملية اغتيال تقوم بها ضد المقاومين، ولكن بات واضحاً للإسرائيليين بجميع أطيافهم أنه لا حل عسكري لإطلاق الصواريخ باتجاه الأهداف الإسرائيلية، وأصبحت إشكالية حقيقية لكل حكومة إسرائيلية، وتوافق ذلك مع المقولات المتبادلة بين قادة الفصائل في قطاع غزة والقيادات الإسرائيلية حول مفهوم (الهدوء في المدن) مثل "لن تنعم غزة بالأمن إذا لم تنعم به سديروت"، وكذلك لن تنعم سكان المستوطنات الإسرائيلية في الجنوب ما لم ينعم به أطفال قطاع غزة، حسب القيادات الفلسطينية.

**3. ترميم قوة الردع للجيش الإسرائيلي:**

تنظر إسرائيل إلى الردع كأحد أدوات القوة للجيش الإسرائيلي في مواجهة الفصائل الفلسطينية، ولذلك تسعى دائماً إلى تقدمه العسكري في مواجهة المقاومة، ومحاولة منع تدهور الروح المعنوية والقتالية للجيش الإسرائيلي، ولذلك تقوم أحياناً كثيرة بعمليات عسكرية من أجل القتل، وأحياناً كثيرة تقوم بعمليات تستهدف من خلالها قتل أكبر عدد ممكن من المدنيين، وتقيس إسرائيل قوة الردع لديها مقابل قوات المقاومة، من خلال قدرة المقاومة على الرد على عملياتها وقدرتها على إصابة قوات الجيش أو إطلاق الصواريخ، كما أن إسرائيل تسعى من خلال الاغتيال لاختبار مدى التسليح لدى الفصائل الفلسطينية، والمدى الذي وصلت إليه عملية التصنيع العسكري (شعبان، 2012: 34-36).

حدد وزير الدفاع إيهود باراك الذي تحدث بعده في نفس المقام أهدافاً عينية للعملية، ولأهميتها، وهي كما جاء على لسانه كالتالي:

- **أولاً:** تعزيز قوة الردع.
- **ثانياً:** ضرب منظومة الصواريخ، توجيه ضربة مؤلمة لحماس والمنظمات الإرهابية، وأخيراً تقليص الضربات إلى الجبهة الداخلية الإسرائيلية.

حظي العدوان على غزة بإجماع إسرائيلي كبير، ولكن اختلفت الأهداف حوله، بمعنى أن الإجماع هو لذات الضربات العسكرية لغزة، بينما بقي الاختلاف حول الهدف السياسي والعسكري لهذه الضربات، وظل الإجماع السياسي مرافقاً للعملية في كل أيامها، فالعدوان لم يكن طويلاً، وامتد لأسبوع واحد على خلاف العدوان الذي سبقه، والذي امتد لثلاثة أسابيع وحق تسميته حرباً (مصطفي، 4:2012).

حظيت العملية العسكرية على قطاع غزة بتأييد (85%) من الجمهور الإسرائيلي، وأعتقد (68%) من الجمهور أن هناك أسباباً موضوعية لاندلاع العملية، وتتعلق بإطلاق الصواريخ على التجمعات الإسرائيلية، أما (26%) فيعتقدون أن سبب العدوان هو الانتخابات الإسرائيلية، ويحاول نتنياهو تعزيز قوته الانتخابية من خلالها، وأشار الاستطلاع إلى أن (45%) من الجمهور الإسرائيلي أعتقد أن على إسرائيل الاكتفاء بالقصف الجوي وعدم القيام بعملية برية.

كما حصلت إسرائيل خلال العملية العسكرية على شرعية دولية مشروطة، فمن جهة دعمت الولايات المتحدة حق إسرائيل الكامل في الدفاع عن نفسها، وقد تحدث نتنياهو مع أوباما في السادس عشر من تشرين الثاني، وأبدى الأخير تأييداً كاملاً، كذلك فعلت دول الاتحاد الأوروبي التي دعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وأدانت إطلاق الصواريخ على الجنوب، ففي التاسع عشر من الشهر نفسه نشر الاتحاد الأوروبي بياناً مؤيداً لإسرائيل، ولكنه طالبها بأن يكون رد فعلها معتدل.

وفي هذا السياق يجب التأكيد أن الشرعية الدولية التي أعطيت لإسرائيل حتى من سكرتير الأمم المتحدة كانت مشروطة بعدم اللجوء إلى عملية واسعة في القطاع، وإبقاء رد الفعل معتدلاً على حد تعبيرهم، وكانت أهداف الحكومة أقل تواضعاً، وقوة النار المستعملة لا تصل إلى سقف الكثير من أعضاء الليكود أنفسهم الذي طالبوا نتنياهو بتصعيد العمليات العسكرية، ومن خلال قراءة لتصريحاتهم، فإن المراقب يعتقد أنهم يعيشون في كوكب آخر، فاللهجة المغرورة والاستعلائية والشعور بالقوة كانت مميزة لمواقف الكثير من السياسيين الذين لم يكونوا ضمن المجموعة القليلة التي اتخذت القرارات في هذه العملية، وليس الحديث عن أعضاء كنيست فقط صغار بالمكانة والقيمة بل ووزراء أيضاً، فعلى سبيل المثال، طالب وزير المواصلات يسرائيل كاتس، بتوسيع العملية العسكرية، وزيادة عمليات الاغتيال وضرب البنية تحتية في غزة، أريد أن أرى سياسة أكثر حسماً مع حماس، وعدم إعطائهم الشعور بأنهم وصلوا إلى إنجازات، نريد أن نرى حماس تهرب (مصطفى، 2012: 63-64).

### 4.1.6 السلوك الإسرائيلي:

لم يظهر أن "إسرائيل" كانت جادة فعلاً في شن عدوان على قطاع غزة، كما قد تعكسه تصريحات بعض قادتها ووسائل إعلامها، فعلى سبيل المثال ما كشفته صحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية في عددها الصادر في 2012/01/18، بأن هيئة الأركان العامة قد أصدرت تعليماتها للقيادة الجنوبية باستكمال الاستعدادات لعملية واسعة النطاق في قطاع غزة، إذ إن الهدوء النسبي الذي تنعم به جبهتها مع قطاع غزة، ونجاحها إلى حد كبير في تثبيت معادلة "التهدئة مقابل التهدئة"، بالإضافة إلى عدم وجود بيئة محلية أو عربية أو دولية دافعة للعدوان، تُفقد هذا العدوان أبرز مبرراتها حالياً.

### 4.1.7 التصعيد الإعلامي:

انطلقت موجة جديدة من التصريحات الإسرائيلية المعادية لقطاع غزة قبيل الذكرى الثالثة لعملية الرصاص المصبوب، فقد قال الجنرال الإسرائيلي يوآف غالانت وهو رئيس القيادة الجنوبية لجيش الدفاع الإسرائيلي في 2011/12/5، "إن الجيش الإسرائيلي سوف يضطر في نهاية الأمر للدخول إلى قطاع غزة بالبلدوزرات"، فيما قدر رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال بيني جانتس بـ"أنه لا مفر عاجلاً أم آجلاً من تنفيذ عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة".(يدعوت احرنوت،2011)

وأسهمت هذه الأجواء الإعلامية التصعيدية بتوتير الأوضاع، بالإضافة إلى بعض التحرشات الإسرائيلية التي دفعت فصائل المقاومة إلى الرد، حيث أوضح تقرير للجيش الإسرائيلي إلى زيادة عمليات المقاومة الفلسطينية المنطلقة من القطاع خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011، والتي وصلت إلى (30) عملية كان معظمها عبارة عن إطلاق صواريخ، مقابل تسجيل (11) عملية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2011، وهو ما أعاد إلى الأذهان فكرة إمكانية شن عدوان إسرائيلي على القطاع (الزيتونة، تقدير استراتيجي 41، 2012).

### 4.1.8 المبررات الإسرائيلية للعدوان على قطاع غزة:

1. انزعاج "إسرائيل" من استمرار حماس في قيادة قطاع غزة، كعدو لا يعترف بها، ويعمل ضد مشروع التسوية.
2. استمرار تراكم عناصر القوة العسكرية والمادية في قطاع غزة لدى حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية.
3. استمرار حالة التوتر وانطلاق الصواريخ من قطاع غزة، بما يفقد نحو مليون إسرائيلي في المناطق القريبة من قطاع غزة أمنهم، وإمكانية بناء حياة اقتصادية مستقرة.

### 4.1.9 المبررات الإسرائيلية لإبقاء الوضع على ما هو عليه:(الزيتونة،2012: 1-5)

1. تعطُّل ملف التسوية بسبب رفض "إسرائيل" لوقف الاستيطان، بما يخالف شروط قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ومطالبات الرباعية الدولية، وهو ما أزَّم علاقاتها بالسلطة

وجعلها معزولة دولياً، وأي عدوان تشنه "إسرائيل" سيجعل وضعها أكثر صعوبة، ولذلك فهي ترغب في إحداث اختراق في مسار التسوية، وإعادة الرئيس محمود عباس إلى طاولة المفاوضات.

2. إن إسقاط الحكومة التي تقودها حماس في القطاع، وما قد ينتج عنه من تسليم الحكم للقيادة الفلسطينية في رام الله، قد لا يكون أمراً مرغوباً به في الفترة الحالية، إذ ما تزال أطراف إسرائيلية ترغب بالإبقاء على حالة الانقسام في الساحة الفلسطينية، وعدم توفير بيئة مناسبة لإتمام المصالحة، وهو ما يعينها على فرض شروطها على الطرف الفلسطيني، أو الادعاء بعدم وجود من يمثل الفلسطينيين كلهم.
3. عدم وجود ما يبرر ضرورة العدوان في الوقت الحالي، فالوضع لا يمثل تهديداً خطيراً يستحق شن عدواناً على القطاع، إذ إن قاعدة "التهدئة مقابل التهدئة" التي فُرضت منذ عملية الرصاص المصبوب ما زالت قائمة، ويتضح ذلك من حجم الصواريخ المطلقة من قطاع غزة، فقد سجلت الإحصاءات الإسرائيلية سقوط (680) صاروخًا وقذيفة على المستعمرات والمدن الإسرائيلية خلال سنة (2011)، وذلك مقابل (3720) صاروخاً وقذيفة أطلقت في سنة (2008) قبيل عملية الرصاص المصبوب، بالرغم من أن تلك السنة شهدت تهدئة لمدة ستة أشهر، كما كان معدل إطلاق الصواريخ على الجانب الإسرائيلي بعد انتهاء التهدئة (50–70) صاروخ يومياً.
4. استمرار حالة الحصار، فعلى الرغم من المحاولات الفلسطينية لكسر الحصار عن غزة، إلا أن "إسرائيل" ما تزال تفرض قيودها البرية والبحرية على القطاع، مع استمرار القيود المصرية في معبر رفح.
5. النجاح النسبي الذي حققته منظومة القبة الحديدية في صد صواريخ المقاومة الفلسطينية، فقد سجّل الجيش الإسرائيلي خلال فترة التصعيد في نهاية (2011) نجاحاً لهذه المنظومة بنسبة (75%).
6. عدم توفر بيئة عربية مناسبة للعدوان في ظل التغير الذي طرأ على أنظمة الحكم في بعض الدول العربية بما فيها مصر، فإن قيام "إسرائيل" بإشعال عدوان قد يدفع التيارات الإسلامية الصاعدة لسدّة الحكم، لتوحيد جهودها بما يصب لصالح القضية الفلسطينية وتيارات المقاومة وخصوصاً حركة حماس، وهو ما لا ترغب به "إسرائيل".

7. عدم توفر البيئة الدولية المناسبة للعدوان، إذ إن الإدارة الأمريكية كانت منشغلة في محاولة إعادة ترتيب أوراقها في المنطقة، خصوصاً بعد خروجها من العراق، بالإضافة إلى التحضير للانتخابات الأمريكية الرئاسية، ومحاولتها الخروج من أزمتها الاقتصادية.

**4.1.10 تقديرات جيش الدفاع الإسرائيلي من تحقيق إنجازات خلال العدوان:**

إن السيناريو المحتمل من العدوان، فبناءً على المعطيات السابقة فإنه من المستبعد قيام "إسرائيل" بعدوان شامل على قطاع غزة في المدى المنظور، كما هو مستبعد إعادة احتلال جزء من قطاع غزة، لما في ذلك من تعارض مع عدد من حساباتها السياسية والتكتيكية، وعدم توفر البيئة المحلية والإقليمية والدولة، لذلك فإن السيناريو المحتمل هو استمرار "إسرائيل" في توجيه ضربات محدودة لقطاع غزة والحد من تأثير الصواريخ على سكان المستعمرات والمدن الإسرائيلية باستخدام منظومة القبة الحديدية (الزيتونة، تقدير استراتيجي 41، 1:2012).

## 4.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية فترة العدوان عام 2012:

### 4.2.1 حراك دبلوماسي مكثف للتهدئة في غزة:

مع مواصلة إسرائيل قصفها لقطاع غزة ورد حركة حماس بإطلاق صواريخ باتجاه إسرائيل، استمر الحراك الدبلوماسي من القاهرة إلى القدس مروراً برام الله وغزة في محاولة للتوافق على هدنة، حيث التقى وزير الخارجية الألماني "غيدو فيسترفيله" بالرئيس الإسرائيلي، وتعهد وزير الخارجية الألماني "غيدو فيسترفيله" بدعم ألمانيا لإسرائيل في التطورات الجارية مع الفلسطينيين في قطاع غزة. وقال فيسترفيله، يوم الثلاثاء (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) خلال محادثات مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريز بالقدس: "إننا نقف إلى جانب أصدقائنا في إسرائيل، إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها وشعبها".

وطالب فيسترفيله بمزيد من الجهود للتوصل سريعاً إلى هدنة أو وقف لإطلاق النار على الأقل، إلا أنه أوضح أن وقف الهجمات الصاروخية من قطاع غزة على إسرائيل شرط رئيسي لتحقيق ذلك.

ومن جانبه، دعا بيريز إلى بذل مزيد من الجهود للوصول إلى هدنة، وقال: "يتعين علينا وقف إطلاق النار ومحاولة استعادة الأمل في تحقيق سلام في الشرق الأوسط"، معرباً عن شكره للدعم الألماني، وأكد بيريز وفيسترفيله الدور المهم الذي تلعبه مصر في مساعي وقف القتال بين الطرفين.

والتقي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والرئيس الفلسطيني محمود عباس، وكان فيسترفيله اجتمع مع نظيره الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، هذا فيما وصف عبد الله الإفرنجي، المستشار الشخصي للرئيس الفلسطيني محمود عباس موقف الحكومة الألمانية تجاه تطورات الأوضاع الحالية في الشرق الأوسط بأنه "سطحي وأحادي الجانب"، وقال في تصريحات لصحيفة "راينيشه بوست" الألمانية الصادرة يوم الثلاثاء: (20 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012) "ترى (المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل) أن لإسرائيل الحق في التصرف، ورأى الإفرنجي أن ألمانيا فقدت فرصتها في الوساطة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، مضيفاً أن هذا ينطبق أيضاً على وزير الخارجية الألماني غيدو فيسترفيله،

وقال: "عندما يكون التصرف أحادي الجانب في موالاة إسرائيل، فإن التأثير يظل ضئيلاً" (MADE FOR MINDS, 2012:p2).

### 4.2.2 دور الإعلام الإسرائيلي في دعم الدبلوماسية:

سعى الكيان الصهيوني دائماً لتحقيق النصر في المعركة الإعلامية على المستوى المحلي والعالمي ضد الفلسطينيين معتمداً على الدعاية، لذلك كانت دعايته تنتهج كل السبل من أجل تحقيق هذا الهدف، وهدف الدعاية الصهيونية الأساسي العمل على دعم الكيان الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وثقافياً، ولذلك رسمت الدعاية الصهيونية التكنيكات الدعائية المختلفة لتناسب اتجاهات وميول الجماعات المتعددة التي توجه إليها رسالتها الإعلامية، سواء أكان المستهدف صهيونياً أو فلسطينياً أو عربياً أو غربياً، وما أسهم في نجاح الحركة الصهيونية في المجال الإعلامي هو أن القائمين عليها والعاملين على نشرها أفراد من ذوي الاطلاع الواسع على السياسة العالمية، وكان بفضل هذه الكفاءة أن تفنن الإعلاميون الصهاينة في اختراع الأساليب التي اتبعوها في نشر دعايتهم في مختلف المجتمعات، ومن أشهر الوسائل التي ساعدت في نشر الدعاية الصهيونية المحاضرات، والصحافة، والكتب، والراديو، والتلفزيون، والسينما، والمعارض، والمتاحف، والمؤتمرات الدولية، والسياحة، والجمعيات الصهيونية، واعتمدت الدعاية الصهيونية في تبرير عدوانها المتكرر على الشعب الفلسطيني منذ بدء احتلالها للأراضي الفلسطينية على المقولة التقليدية وهي "إن إسرائيل تخوض حرباً دفاعية لا خيار للإسرائيليين فيها، فهي مفروضة عليهم فرضاً من قوى خارجية شريرة، وأن الجيش الإسرائيلي لا يستخدم السلاح إلا في إطار أخلاقي محض" (الزيتونة، تقرير إستراتيجي 41، 2012:3).

وإذا حاولنا تحديد ملامح الدعاية الصهيونية وأساليبها المستخدمة خلال العدوان الأخير على غزة، والذي بدأ بتاريخ 2012/11/14 واستمر مدة ثمانية أيام، نجد أن الكيان الصهيوني ما يزال يسعى للتأكيد على أن له حق توارتي تاريخي في أرض فلسطين (أرض الميعاد)، فالاسم الذي اختاره لحربه على غزة هو اسم ديني بامتياز وهو "عمود السحاب"، وهو مأخوذ من ديانتهم، حيث ذُكر في التوراة الموجودة بين أيديهم أن الله سبحانه وتعالى تجلى في عمود سحاب نهاراً، وعمود نار ليلاً أمام

بني إسرائيل بعد خروجهم من مصر ليهديهم إلى الطريق الموصلة إلى فلسطين (وَكَانَ الرَّبُّ يَسِيرُ أَمَامَهُمْ نَهَاراً فِي عَمُودِ سَحَابٍ لِيَهْدِيَهُمْ فِي الطَّرِيقِ، وَلَيْلاً فِي عَمُودِ نَارٍ لِيُضِيءَ لَهُمْ. لِكَيْ يَمْشُوا نَهَاراً وَلَيْلاً) (سفر الخروج، الإصحاح 13، الفقرة 21).

إن دلالة تلك التسمية تكمن في أن الخروج كان بقيادة الإله ومحاربة الفلسطينيين بقيادة الإله وإرشاده وأمره، والحرب بهذا الاسم طاعة لأمر الإله الذي يسمي لديهم برب الجلود، كما أنهم يتصورون أن الله كما حماهم عند مطاردة فرعون لهم سيحميهم أثناء خروجهم نهاراً للعدوان على غزة. كما أُنتهج أسلوباً دعائياً آخراً من خلال تكرار إعلان القادة الإسرائيليين وإعلامهم قبل العملية العسكرية على غزة وفي أثنائها وبعدها، أن الهدف من العدوان هو "استعادة الهدوء إلى منطقة جنوب البلاد، واستعادة الردع الإسرائيلي.

وقد وبّخ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزراءه الذين عبروا عن رغبتهم في اجتثاث حركة حماس، معتبراً أن هدف حكومته هو تحقيق الردع الإسرائيلي فقط أمام منظمات المقاومة وعلى رأسها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي، وأيضاً نجد في تصريحات القادة الصهاينة بأنه لابد من تصعيد الهجمات على غزة أسلوباً دعائياً آخر روجت له وسائل الإعلام الصهيونية خلال فترة العدوان بهدف إضعاف الروح المعنوية للشعب الفلسطيني، وذلك من خلال الإيحاء بقرب عملية برية واستدعاء قوات الاحتياط وإقناع العالم بذلك.

وقالت صحيفة "يديعوت أحرنوت" بتاريخ 2012/11/21: "إن إسرائيل وجّهت رسالة لكثير من دول العالم، بأنه لا مناص من تنفيذ عملية عسكرية برية في قطاع غزة"، وبحسب صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية تحاول إقناع دول العالم بهذه العملية البرية، وضرورة تنفيذها من خلال حملة إعلامية لإظهار صور ومناظر لقصف للمنازل الإسرائيلية، إلى جانب صور من معاناة وإصابات النساء والأطفال في إسرائيل، وعلى صعيد آخر كانت تلوح وسائل الإعلام الإسرائيلية بطول المدة الزمنية للعدوان على غزة، حيث أبلغت قيادة الجبهة الداخلية رؤساء المجالس المحلية في المستوطنات أن القتال في غزة وحولها سيستمر سبعة أسابيع (حسونة، 1:2012).

ونجد أن الكيان الصهيوني استخدم الهواتف النقالة للاتصال مباشرة بالمواطن الفلسطيني من أجل بث الخوف والرعب في قلبه وتشكيكه بقدرة المقاومة في حمايته، وذلك من خلال إرسال رسائل نصية عبر الهواتف النقالة، حيث ذكرت الإذاعة الإسرائيلية أن الجيش بعث رسائل نصية قصيرة عبر الهواتف الخلوية إلى حوالي (12) ألفاً من سكان قطاع غزة دعاهم فيها إلى الابتعاد عن أفراد حركة حماس مؤكداً أن المرحلة التالية من الحملة على الأبواب، ومن الأساليب الأخرى التي اتبعها قادة العدو والإعلام الصهيوني التهديد باستخدام المزيد من العنف والقوة والتدمير لتحقيق الحرب النفسية أهدافها على غزة، حيث صرح نتنياهو في اجتماع لمجلس الوزراء الإسرائيلي عقد في الثامن عشر من نوفمبر/ كانون الثاني أن إسرائيل "مستعدة لتوسيع هذه العملية بشكل كبير".

أما وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك فقال إن الجيش الإسرائيلي "سيقوم بكل ما هو ضروري لتحقيق السلام في المنطقة"، وفي الثامن عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، أعلن رئيس الوزراء أن قوات الدفاع الإسرائيلية استهدفت أكثر من ألف "موقع إرهابي"، وأنها حققت "ضربات هامة باستهدافها أسلحة كانت موجهة إلى المدنيين الإسرائيليين، وباستهدافها من يستخدمون تلك الأسلحة أو من يطلقونها" (حسونة، 2:2012).

ولم يكتف الكيان الصهيوني على توجيه الدعاية الصهيونية صوب الداخل، ولكنه انطلق للعالم الخارجي لكسب التأييد العالمي وجلب غطاء دولي على ما تستخدمه من أسلحة وما ترتكبه من جرائم، حيث قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما في الثامن عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني أنه "يدعم على نحو كامل حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها أمام الهجمات الصاروخية" على الرغم من زيادة سقوط ضحايا في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

في حين قال وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ إن حماس "تتحمل مسؤولية أساسية" للصراع الدائر حالياً، هذه التصريحات تدل على أن العدوان على غزة له ما يبرره فهي ضد الفصائل وضرورة منع تهريب السلاح إلى المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة (صحيفة هآرتس، 2012).

وهناك وجه آخر للدعاية الصهيونية خلال عدوان الثمانية أيام، وهو قرصنتها واختراقها لوسائل الإعلام الفلسطينية سواء الإذاعات أو الفضائيات لبث رسائل تهديديه وتحريضية ضد المقاومة وقادتها

والدعوة للاستسلام، حيث أن المراسلين في تل الربيع المحتلة يؤكدون أن الرقابة الإسرائيلية تحظر نشر معلومات حول سقوط صواريخ المقاومة على مرافق صهيونية بالغة الحساسية، ولعل السبب في ذلك هو حتى لا يشعر المقاوم الفلسطيني بنشوة الانتصار، ويكرر ضربته لنفس المكان، ولكن بتوجيه الضربة بشكل أكثر دقة حتى يصيب هدفه المقصود، كما عمدت وسائل الإعلام الصهيونية بث الطمأنينة لدى الجمهور الإسرائيلي، وتحديد أماكن آمنه لحمايتهم من صواريخ المقاومة الفلسطينية، وإيهامهم بتحقيق انتصار، حيث قال المعلق العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت" رون بن يشاي أن "إسرائيل" حققت في تصعيدها الجديدة على غزة، إنجازات لا يمكن إحصاؤها بالأرقام للتأثير على وعي الفلسطينيين ولترميم قوة الردع (موقع عرب 48، 2012).

ومن خلال ما تم الإشارة إليه لبعض من الأساليب المتنوعة للدعاية الصهيونية نلاحظ أن جميعها متشعبة ومتداخلة مع بعضها، ولكنها جميعاً في النهاية تفي بالغرض وتحقق الهدف وهو كسب الرأي العام العالمي وتشويه صورة الفلسطينيين، وتقديمهم للرأي العام العالمي بأنهم إرهابيين.

ومن هنا وجّهت نسرين حسونة دعوة للإعلام الفلسطيني بصفة خاصة والإعلام العربي بصفة عامة بأن يأخذ كل منهما دوره ويعي أهميته في مواجهة الدعاية الصهيونية وتفنيد مزاعمها ودحض أكاذيبها، وتحقيق ذلك ليس بالأمر العسير ولكنه يتطلب إيمان الإعلامي الفلسطيني والعربي بقدراته على ذلك وهي بالتأكيد قدرات متوفرة، لكن ذلك يحتاج إلى التكتيك والتخطيط لإعداد برنامج إعلامي قائم على التفاعل مع العلوم الأخرى كعلم الاجتماع وعلم النفس وعلوم السياسة ليضمن فعالية الرسالة الإعلامية ونجاحها، والمواجهة الإعلامية الفلسطينية والعربية المضادة للدعاية الصهيونية لم تأت ولم تكن واقعاً ملموساً إلا نتيجة لتكاتف سواعد إعلامييها وعقول مفكريها وأقلام شرفائها، فبهم وبقوة إرادتهم وإصرارهم على استرجاع حقوقهم يستطيعوا أن ينتصروا على من سلب وطنهم وحريتهم وكرامتهم، فلنعلنها حرباً إعلامية وقودها الكلمة المضيئة والحرف المشع، فهي حتماً في الغد ستكون حرب تهدر في الأفق وتزلزل الأرض تحت أقدام الصهاينة المتجبرين، وأي صمت على ظلمهم ما هو إلا تمديد لعمرهم الذي نرنو إلى بتره، كما تعني مزيداً من الظلم والشقاء لمن يريد الخلاص (حسونة، 4:2012).

### 4.2.3 زيارات الوفود الرسمية والشعبية لقطاع غزة خلال فترة العدوان:

زيارة الوفد المصري لقطاع غزة أثناء العدوان، كان رئيس الوزراء هشام قنديل قد وصل إلى قطاع غزة على رأس وفد كبير يضم وزراء وقيادات أمنية، في زيارة قصيرة لإعلان تضامن بلاده مع الشعب الفلسطيني، وتوجه قنديل فور وصوله إلى مقر الحكومة المقالة، حيث التقى رئيسها إسماعيل هنية وعددا آخر من مسؤوليها، قبل أن يتوجه بعد ذلك برفقة إسماعيل هنية إلى مستشفى الشفاء لمتابعة حالة جرحى الغارات الإسرائيلية.

ورافق وزير الصحة المصري هشام قنديل وإسماعيل هنية في زيارة المستشفى، وكانت السلطات الصحية في مصر قد رفعت حالة الاستعداد في مستشفيات مدينة العريش استعداداً لاستقبال جرحى من غزة، وساد هدوء نسبي حذر في غزة بعد قرار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تجميد العملية العسكرية الواسعة النطاق التي يشنها جيش الاحتلال ضد القطاع خلال زيارة رئيس الوزراء المصري هشام قنديل استجابة لطلب مصري بهذا الشأن، لكن إسرائيل خرقت القرار، وشنت غارة أثناء الزيارة أوقعت شهيدين أحدهما طفل (وكالة جالبة للأنباء، 2012).

### 4.2.4 تنديد مصري بالعدوان على قطاع غزة:

وكان الرئيس المصري محمد مرسي قد ندّد بالعدوان الذي شنه الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، واعتبر التصعيد الإسرائيلي في غزة عدواناً غير مقبول، والذي أسفر عن 19 شهيداً وعشرات الجرحى في كلمة مقتضبة بثها التلفزيون الرسمي إن "الإسرائيليين عليهم أن يدركوا أن العدوان لا نقبله، ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى عدم الاستقرار في المنطقة".

وكان الرئيس المصري محمد مرسي قد عقد اجتماعا طارئا مع عدد من وزراء حكومته خصص لبحث العدوان الإسرائيلي على غزة، كما أدانت الحكومة المصرية وقتها العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، مؤكدة أنها لن تقف مكتوفة الأيدي تجاهه.

وقال المتحدث باسم الرئاسة المصرية ياسر على لقناه الجزيرة إن الرئيس محمد مرسي أجرى اتصالات مع الأطراف الفاعلة إقليميا ودوليا بغية إيقاف العدوان على غزة، وشملت الاتصالات قادة السعودية وقطر والكويت وفرنسا وجنوب أفريقيا ورئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان.

من جهته قال مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية سيف الدين عبد الفتاح إنه لا يمكن القبول بأن ينتهك أمن غزة لأنه جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري(الجزيرة للدراسات، 2012)

### 4.2.5 وفد النقابات المهنية العربية المتضامن من غزة

استقبل تجمع النقابات المهنية الفلسطينية وفد النقابات المهنية العربية المتضامن مع قطاع غزة، وذلك في المقر الرئيسي لنقابة المهندسين بغزة، فيما كان باستقبال الوفد لفيف من النقابيين من مختلف النقابات المهنية الفلسطينية، ويتكون وفد النقابات العربية من نقابيين من عدد من الدول العربية وهي مصر والبحرين وتونس من نقابات مختلفة منها المهندسين والأطباء والعلاج الطبيعي والبيطريين وغيرهم.

وألقى كنعان عبيد نقيب المهندسين في محافظات غزة كلمة رحب فيها بالوفود النقابيين، مثمناً لهم هذه الزيارة التضامنية مع قطاع غزة بعد صموده الأسطوري أمام آلة العدوان الصهيونية، وقدم شكره وتقديره الكبير لجميع الوفود التضامنية النقابية على دوره الكبير الداعم والمساند لقطاع غزة، مجددا دعوته إلى المزيد من الزيارات التضامنية لغزة، وثمن نقيب البيطريين المصريين د. جمال سيف الدور الكبير لأهل قطاع غزة وصمودهم الكبير في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، مشيرًا إلى أهمية هذه الزيارة في تقديم الخدمات والتعرف على الحاجات الأساسية لأهل قطاع غزة.(معًا، 2012)

### 4.2.6 لجنة وزارية من جامعة الدول العربية لزيارة قطاع غزة

زار وزراء الخارجية العرب بعد تشكيل لجنة وزارية عربية مفتوحة العضوية تضم رئاسة القمة' العراق' ورئاسة المجلس الوزاري 'لبنان'، ووزير خارجية دولة فلسطين والأمين العام للجامعة العربية، لزيارة قطاع غزة تأكيدا للتضامن مع الشعب الفلسطيني في القطاع، والتعامل الفوري مع احتياجاته الإنسانية ومتابعة الموقف وما يستجد من تطورات.

وأدان الوزراء بشدة، في بيانهم الختامي الصادر عن اجتماعهم الطارئ، بشأن العدوان على غزة الوحشي ضد المدنيين في قطاع غزة، الذي يمثل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وطالبوا بوقفه فورا وعدم تكراره، وتحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن كافة الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب الفلسطيني جراء هذا العدوان (وفا مركز الدراسات، 2012).

### 4.2.7 زيارة الوفد التركي برئاسة وزير الخارجية أحمد أوغلو

في عام 2012 وبينما استمر العدوان، وأطبقت الغارات الإسرائيلية على سماء قطاع غزة، وفي ظل سكون المجتمع الدولي عن أعمال إسرائيل بقتل الأبرياء، قرر أحمد داود أوغلو الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية التركي آنذاك، التوجه إلى القطاع المحاصر، لفك عزلته، والتضامن مع سكانه الأبرياء، وتوجه أحمد داود أوغلو بصحبة زوجته، إلى عدد من مستشفيات قطاع غزة للوقوف على معاناة الجرحى وعيادتهم، وأظهرت صور انتشرت بشكل واسع، وزير الخارجية التركي، وهو يذرف الدموع حزنًا على الواقع المرير لغزة، وتعاطفًا مع مئات الجرحى والمصابين.

وبينما توسط داود أوغلو حشدًا من المواطنين الفلسطينيين، أعلن من هناك، أن تركيا ستدعم الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس، حتى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية، وقال وزير الخارجية احمد أوغلو في خطابه الشهير الذي ألقاه وسط القطاع" ليشهد الله علينا أننا لن نترككم، آلامكم الأمنا.. وقدركم قدرنا.. ومستقبلكم مستقبلنا". معتبرًا وجوده في غزة "رسالة أن التاريخ والضمير الإنساني لن يغفر لإسرائيل ما تفعله، مهما حاولت تبرير ما تفعله".(TRT، 2012)

### 4.2.8 زيارة الوفد تونسي برئاسة وزير الخارجية لقطاع غزة

أدان وزير الخارجية التونسي رفيق عبد السلام خلال زيارة قام بها إلى غزة خلال فترة "العدوان السافر" الإسرائيلي على القطاع الذي اودى بحياة فلسطينيين أبرياء، وقال الوزير التونسي "لم يعد هذا العدوان مقبولا ولا مشروعا باي مقياس من المقاييس" مضيفا ان "رسالتنا إلى المجتمع الدولي هي انه يجب وقف العدوان الإسرائيلي السافر على اهلنا وشعبنا في قطاع غزة"، كما دعا الجامعة العربية إلى التحرك أيضاً "لوقف العدوان" الإسرائيلي، وكان الوزير التونسي يرغب بزيارة المدرسة التونسية في شرق غزة، لكنه قال ان "الاخوة نصحونا بعدم الزيارة لأن الوضع الأمني خطر ربما إسرائيل تريد ان توجه رسالة لتونس والدول العربية" (طلبة نيوز، 2012).

## 4.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2012:

### 4.3.1 التداعيات الدولية للعدوان على قطاع غزة 2012 :

من جانبه دعا بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، اليوم إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة وقال إن أي عملية برية إسرائيلية في القطاع ستكون "تصعيدا خطيرا" يجب تفاديه. وكان "بان كي مون" يتحدث في مؤتمر صحفي في القاهرة بعد إجراء محادثات مع الأمين العام للجامعة العربية.

وقال إنه يدعم الجهود التي تقودها مصر لوقف العنف بين إسرائيل والفلسطينيين في قطاع غزة. وقال "رسالتي واضحة"، كل الأطراف عليها وقف إطلاق النار على الفور... سأحث القيادة الإسرائيلية على إنهاء العنف".

وعند وصول وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى المنطقة أيضاً، إذ قال البيت الأبيض إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما أرسل كلينتون إلى الشرق الأوسط لإجراء محادثات مع زعماء إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر للسعي إلى وقف تصعيد العنف في غزة.

أما روسيا فاقترحت عقد جلسة طارئة للجنة الرباعية للسلام في الشرق. وقال وزير الخارجية الروسي سيغري لافروف خلال لقائه مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون على هامش قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) في كمبوديا إن بلاده مستعدة لتنظيم الاجتماع، وأكد لافروف أن وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس هو الأمر الأهم الآن. (MADE FOR MINDS، 2012)

وفي مؤتمر صحفي بالقدس المحتلة عقب الإعلان عن الاتفاق، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، "نجحنا في ضرب أهداف مختلفة للفصائل الفلسطينية"، وتابع: "سنعمل مع واشنطن على وقف تهريب الأسلحة من إيران إلى حماس"، وفي كلمته بالمؤتمر الصحفي، قال وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، إنه يشكر الرئيس الأمريكي على "دعم القبة الحديدية التي اعترضت حوالي 500 صاروخ فلسطيني".

وجاء في بيان سابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي أنه "هاتف الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، ووافق على توصيته بمنح فرصة للمقترح المصري لوقف إطلاق النار، وإعطاء فرصة لتهدئة الوضع

وتحقيق الاستقرار"، أعلن البيت الأبيض إثر هذا الاتصال أن الرئيس أوباما شكر نتنياهو لموافقته على المقترح المصري (موقع العربية، 2012).

أما وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف فقد أعلن أن موسكو وواشنطن اتفقتا على دعم الجهود التي تبذلها مصر ودول أخرى من أجل تسوية الوضع في قطاع غزة وتحقيق الهدنة بين إسرائيل وفصائل المقاومة الفلسطينية، وأكد لافروف عقب لقاء مع نظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون في العاصمة الكمبودية إن الشيء الأهم هو التوصل إلى الهدنة بين إسرائيل وحماس، وأشار إلى أن روسيا تعمل مع ممثلين عن الطرفين سعياً لتحقيق هذا الهدف (إذاعة النور، 2012).

**4.3.2 أبرز ملامح الموقف العربي من العدوان على قطاع غزة في 2012:**

1- أدان الرئيس المصري آنذاك محمد مرسي "العدوان"، ووجه رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن "مصر الثورة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث في غزة"، وقام رئيس الوزراء المصري حينها هشام قنديل بزيارة تضامنية إلى غزة هي الأولى من نوعها، أكد خلالها أن بلاده تعمل على تحقيق التهدئة في قطاع غزة وإيقاف العدوان الإسرائيلي عليه"، وشدد على أن "مصر الثورة لن تتوانى عن تكثيف جهودها وبذل الغالي والنفيس لإيقاف هذا العدوان وتحقيق الهدنة واستمرارها".

2- في سابقة هي الأولى من نوعها، وصل وزير الخارجية التونسي آنذاك رفيق عبد السلام مع وفد رفيع المستوى يتضمن 12 وزيراً إلى غزة للتضامن مع الفلسطينيين، وأشار بيان رئاسي إلى أن الرئيس المؤقت المنصف المرزوقي أبلغ رئاسة الحكومة الفلسطينية المقالة في غزة أن تونس بصدد الإعداد لإرسال معونات إنسانية "للأشقاء الفلسطينيين في غزة، تأكيدا لموقفها المبدئي في تقديم كل المساندة السياسية لغزة".

3- وصف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الغارات الإسرائيلية بأنها "أعمال وحشية"، ونقلت عنه وكالة أنباء الأناضول قوله في إسطنبول إن الحكومة الإسرائيلية تسعى لـ"توظيف الهجمات في الانتخابات المقبلة".

### 4.3.3 رد الفعل الإسرائيلي السياس والإعلامي حول تقييم هذه الجولة من العدوان.

هناك من ادعى أنّ القيادة السياسية والجيش الإسرائيلي، أدارا الحملة بشكل موزون، ونجحا في إحلال وقف للنار دون التورط في عملية برية ودون إثارة الانتقاد الدولي الشديد، وثمة من رأى أن الأوضاع تدهورت أكثر بكثير من التوقعات، وأن النتائج لم تكن حسب الأهداف، ما يعني هزيمة سياسية لإسرائيل، وخصوصاً وصول صواريخ المقاومة إلى وسط إسرائيل والقدس.

وهناك من رأى ضرورة وأهمية العمل العسكري ضد المقاومة وقادتها، محذرًا، في الوقت ذاته، من عقمه ما بقي مقطوعًا عن سياق واسع لهدف سياسي. يقول إيتان هابر أن نتنياهو فضل الامتناع عن عملية برية وتحقيق وقف للنار، ربما تاريخي، بوسائل سياسية، هذا ويرى بعض الخبراء، أن إسرائيل تمكنت من الربط بين إيران وبين قدرة المقاومة على تهديد عمق إسرائيل بصواريخ "فجر"، وهو أمر بمقدورها أن توظفه في أكثر من اتجاه: أولًا، حشد التأييد الدولي وخلق مزيد من التبريرات لضرب إيران، ثانياً، التدليل على خطورة دولة فلسطينية مدججة بسلاح إيراني، على وجود إسرائيل، وثالثًا، توجيه رسالة إلى إيران، مفادها أن إستراتيجيتها في تمويل ودعم حركات المقاومة بالصواريخ لا قيمة لها من الناحية العسكرية ولا يمكن المراهنة عليها لحظة وقوع حرب حقيقية.

وذلك أعاد العدوان النقاش حول السلام والعلاقة مع مصر وطبيعة الكيان الفلسطيني الذي يمكن أن تقبل به إسرائيل إلى الواجهة: بينما تتراجع وجهة النظر التي ترى أن السلام مع مصر وإقامة كيان فلسطيني "أقل من دولة" ضرورة لوجود إسرائيل، تبرز بقوة وجهة نظر اليمين الإسرائيلي التي ترى الأولوية للحفاظ على إسرائيل دولة يهودية، دون الاضطرار إلى التنازل عن أي جزء من الأرض. يؤمن نتنياهو أن نزعة التحرر الوطني الفلسطيني تشكل تهديدًا داخليًا، بينما المد الإسلامي يشكل تهديدًا خارجياً (محيسن، 2012:2-4).

**1. الموقف المصري من العدوان:**

تدرك جماعة الإخوان المسلمين، وهي تتولى قيادة مصر ممثلة برئيس الدولة الدكتور محمد مرسي ما بعد الثورة، وحقيقة النوايا الإسرائيلية، ولما كانت الأعباء الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية التي تواجهها جسيمة، وفارق القوة بينها وبين إسرائيل هائلًا، وإمكانية التوصل في السنوات

القادمة إلى تحالف إقليمي يجسر هذه الفجوة، شبه مستحيلة، فقد آثر الرئيس محمد مرسي إعلان التزامه باتفاقيات كامب ديفيد، وممارسة سياسة الاسترضاء والطمأنة إزاء كل أطراف الصراع، إسرائيل، المقاومة الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية، تباينت مطالب هذه الأطراف من مصر الجديدة وتواصل ضغطها أيضاً.

إسرائيل تريد وصاية سياسية على غزة المفصولة والمنفصلة ووضعاً أمنياً هادئاً في سيناء، وترغب حماس في فتح البوابة المصرية للاندماج في الإقليم، والسلطة تريد استعادة وحدتها وولايتها على قطاع غزة، في هذه الأثناء، تفاقم الوضع الأمني في سيناء، والوضع الإنساني في القطاع، وعدوان "عمود السحاب" اندلعت على خلفية هذا المشهد المعقد والمربك، وتلقى الرئيس المصري رسالة واضحة: هناك ما هو أسوأ، وسياسة "الاسترضاء والطمأنة والوساطة" لم تعد تكفي (محيسن، 4:2012).

**2. البيئة التفاوضية:**

رأت إسرائيل أن سلوك حماس في قطاع غزة يقترب في أوجه كثيرة من سلوك الدولة، لناحية مسؤولية الحركة عن إدارة القطاع وتأمين سلامة سكانه ومعاشهم، وهي مسألة لم تغب عن تفكير إسرائيل التي طالبت الحركة خلال مفاوضات التهدئة بأن تتحمل مسؤولية منع إطلاق الصواريخ واستمرار الهدنة القادمة (عاموس يادلين، 2012).

كما أن اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية التي كانت مقررة في كانون ثاني/ يناير 2013، زاد من تشدد وصرامة سلوك حزب الليكود الحاكم الذي يعتمد على برنامج انتخابي يستند إلى الاستقرار والأمن، إضافة إلى أنه كان قد تبلور رأي في إسرائيل عقب الثورات العربية بضرورة عدم السماح للوضع الإقليمي الجديد بالحد من قدرة إسرائيل على التصرف عسكرياً، وضرورة التحرك لإعادة تثبيت قواعد اللعبة التي ستتحكم بالشرق الأوسط الناشئ، ولقيت إسرائيل دعما أمريكياً وأوروبياً واضحاً خلال عدوانها.

حيث أكد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اتصال مع رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 دعم الولايات المتحدة لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وعبّر عن أسفه لسقوط الضحايا من الإسرائيليين والفلسطينيين (موقع البيت الأبيض، 2012).

كما أعلن مجلس وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 إدانته العنيفة للهجوم الصاروخي الفلسطيني ضد إسرائيل معترفًا بحقها في الدفاع عن مواطنيها، لكنه في الوقت نفسه دعا إلى وقف فوريّ للعنف (موقع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، 2012).

إلا أنه في إثر المكالمة الهاتفية بين الرئيس أوباما والرئيس المصري محمد مرسي في 2012/11/19، بدا واضحاً أن الولايات المتحدة كانت تضغط على إسرائيل لتجنب توسيع العملية العسكرية؛ حيث كان من الواضح أن عملية برية ستؤدى إلى وقوع عدد كبير من الخسائر الإسرائيلية، وستتسبب بإحراج مصر سياسياً وتعقيد علاقاتها مع الولايات المتحدة (عوديد عيران، 2012).

**3. المواقف التفاوضية:**

تأسيساً على ما سبق برزت لدى إسرائيل خلال المفاوضات التي أفضت إلى تفاهمات الهدنة عدد من المواقف التفاوضية، ومن أبرزها:

1. وقف إطلاق الصواريخ من قِبَل حماس والفصائل الفصائل الفلسطينية.
2. وقف استهداف الجنود الإسرائيليين على الشريط الحدودي من قِبَل حماس والفصائل الفلسطينية.
3. حق إسرائيل في المطاردة الساخنة في حال تعرضت للهجوم أو كان لديها معلومات عن هجوم.
4. وقف دخول الأسلحة إلى قطاع غزة فوراً، وأي أسلحة جديدة تعتبر خرقاً للتهدئة.
5. أن يكون المستوى السياسي في مصر (ممثلاً بالرئيس محمد مرسي) هو الضامن لهذه الاتفاقية وليس أجهزة الأمن المصرية، أي رعاية سياسية وليست أمنية.

ويشار إلى أن إسرائيل فضّلت الاكتفاء بتفاهمات شفوية، وتجنب شروط مكتوبة تقيّد حرية العمل العسكري الإسرائيلي في المستقبل أمام الولايات المتحدة ومصر؛ إذ إن وثيقة مكتوبة على هذه الشاكلة ستُعرّض رئيس الوزراء وحكومته للانتقاد أمام الرأي العام الإسرائيلي، غير أن الحكومة الإسرائيلية في نهاية المطاف وافقت على شروط مكتوبة لم يتم التوقيع عليها من قبل جميع الأطراف

المعنية، حيث احتفظ كل طرف بنسخة من هذه الشروط أو "التفاهمات" التي تم توزيعها رسمياً في المؤتمر الصحفي بين وزير الخارجية المصري ووزيرة الخارجية الأمريكية، فيما اعتبر بديلاً للتوقيع الخطيّ الذي لم يكن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي مستعدين له في ذلك الوقت (ناحوم برنياع، 2012).

**4. نص تفاهمات التهدئة مع إسرائيل:**

انتهى العدوان إثر اتفاق أو تفاهمات للتهدئة رعته مصر، وتم إعلانه خلال مؤتمر صحفي مشترك جمع وزير الخارجية المصري ووزيرة الخارجية الأمريكية في القاهرة، مساء 2012/11/22، ونصّ على ما يلي:

1. تقوم إسرائيل بوقف كل الأعمال العدائية براً وبحراً وجواً ضد قطاع غزة بما في ذلك الاجتياحات وعمليات استهداف الأشخاص.
2. تقوم الفصائل الفلسطينية بوقف كل الأعمال العدائية من غزة تجاه إسرائيل بما في ذلك إطلاق الصواريخ والهجمات من وعلى خط الحدود.
3. فتح المعابر وتسهيل حركة الأشخاص والبضائع وعدم تقييد حركة السكان أو استهدافهم في المناطق الحدودية، والتعامل مع إجراءات تنفيذ ذلك بعد 24 ساعة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ.
4. يتم تناول القضايا الأخرى إذا ما تم طلب ذلك.

واتفق الطرفان على تحديد ساعة الصفر لدخول تفاهمات التهدئة إلى حيز التنفيذ، مع حصول مصر على ضمانات من كل الأطراف بالالتزام بما تم الاتفاق عليه، والتزام كل طرف بعدم القيام بأي أفعال من شأنها خرق التفاهمات، وفي حالة وجود أي ملاحظات يتم الرجوع إلى مصر راعية التفاهمات لمتابعة ذلك. (صحيفة هآرتس، 2012)

النص الكامل لاتفاق التهدئة بين إسرائيل وحماس (المقاومة الفلسطينية) برعاية مباشرة من الرئيس المصري الدكتور محمد مرسي في مقر المخابرات العامة المصرية، حيث تم صياغة اتفاق التهدئة، والذي جاء بشكله النهائي بعد حملة عسكرية إسرائيلية طاحنة بهدف الترسيم النهائي لاتفاق التهدئة.

**وقد جاءت بنود الاتفاق بشكلها النهائي كما يلي:**

1. وقف إطلاق النار بشكل كامل.
2. تتحمل حماس مسؤولية إطلاق أي صاروخ من قطاع غزة باتجاه إسرائيل.
3. تلتزم حماس بملاحقة أي فصيل أو مجموعة تخترق التهدئة التي ستستمر خمسة سنوات قابلة للتجديد.
4. تنظر إسرائيل بموضوع المعابر وتتعهد بإدخال تحسينات إن استمرت التهدئة.
5. إسرائيل لها حق الرد في حال أي خرق من أية جهة كانت لاتفاق التهدئة من قطاع غزة.
6. وقف عمليات تهريب السلاح على ان تقوم حماس بجمع السلاح الثقيل من قطاع غزة ويوضع بمسؤولية قوة ثلاثية مشرفة مكونة من مصر وقطر والولايات المتحدة الأمريكية.
7. تعهدت حماس بضمان تنفيذ الاتفاق وعدم إطلاق أي صاروخ من قطاع غزة.
8. تعهد الرئيس المصري محمد مرسي بوقف تهريب السلاح من سيناء إلى غزة.
9. عدم إطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل (معاً، 2012).

**5. مكاسب الأطراف الأساسية:**

**مكاسب إسرائيل:**

نالت إسرائيل العديد من المكاسب من العدوان وتفاهمات وقف إطلاق النار؛ ومن أبرزها:

1. وقف إطلاق الصواريخ والقذائف من قطاع غزة.
2. أثبتت إسرائيل قدرتها على القيام بعدوان واسع مع الاحتفاظ بالدعم الأمريكي والأوروبي القوي؛ على الرغم من التطورات الإقليمية التي فرضها الحراك العربي.
3. لعبت منظومة "القبة الحديدية" دوراً مهماً ومؤثراً في تحقيق هدف "الردع" الذي سعت إليه إسرائيل من الناحية العسكرية تحديداً، إذ إنها قللت من الخسائر التي كان من الممكن أن تتكبدها جراء القذائف والصواريخ التي تنطلق من غزة، ويدّعي المسؤولون الإسرائيليون أن القبة الحديدية اعترضت في المعدل 42 بالمائة من القذائف، وأن ذلك سبّب انخفاضاً في عدد القتلى الإسرائيليين (يديعوت أحرنوت، 2012).

4. نجاح القبة الحديدية –إن تأكد– قد يقلص مخاوف إسرائيل من صواريخ المقاومة اللبنانية، وبالتالي ربما يزيد من قدرتها على القيام بعدوان على إيران في حال تلقت موافقة واشنطن.
5. تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بمشاركة حماس، على عكس إنهاء إسرائيل بشكل أحادي لهجومها على غزة في كانون ثاني/ يناير 2009، نتيجة قرار الأمم المتحدة 1860 (وزارة الدفاع الإسرائيلية، 2012).
6. شمل اتفاق وقف إطلاق النار ضمانات أمريكية، بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة، بالعمل على منع وصول السلاح إلى حماس في غزة، مما يشير إلى دور متنام للولايات المتحدة في أي أزمة تخص قطاع غزة وحماس مستقبلا، وهو ما يعد مكسبًا إسرائيلياً (يفتاح شابير، 2012).

وقد تحدثت تقارير صحفية أن أوباما أخبر نتنياهو بأنه سيدعم حق إسرائيل بالدفاع عن النفس إذا انتُهك وقف إطلاق النار، وأن المساعدات الأمريكية لإسرائيل ستزداد، بما في ذلك تقديم التمويل الإضافي للقبة الحديدية وغيرها من الأنظمة المضادة للصواريخ، وأن الولايات المتحدة ستساعد في منع تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة (صحيفة هآرتس بالإنجليزية، 2012).

وفي المقابل رأى بعض الإسرائيليين أن إسرائيل فوّتت فرصة إجراء حوار مباشر مع جهات سياسية في مصر، وليس مع جزء من أجهزتها الأمنية من أجل ترسيخ علاقة سياسية مع النظام الجديد في مصر برئاسة محمد مرسي"، وهو ما تجنبه الطرف المصري كليًّا؛ حيث اقتصرت المفاوضات على الجانب الأمريكي (الرئيس الأمريكي ووزيرة الخارجية) (معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2012).

**6. المشهد الإسرائيلي الاستراتيجي الحالي:**

يرى عدد من المحللين الإسرائيليين أن عملية الردع الكاملة، التي ادّعت إسرائيل أنها استهدفتها، لم تتحقق بسبب عدم نجاحها في استهداف أهداف حيوية لحركة حماس في غزة، مثلما حدث في عدوان لبنان الثانية صيف عام 2006، حيث دمّر سلاح الجو الإسرائيلي الكثير من قوّة المقاومة اللبنانية في بيروت، وهو ما نشأ عنه ما بات يعرف بـ "تأثير الضاحية الجنوبية" فيما بعد؛ إلا أن إسرائيل تمكنت من تحقيق ردع يمكن وصفه بـ "الردع غير المستقر"، ولذا ظهرت دعوات للسلطات

الأمنية الإسرائيلية إلى تطوير منظومة موحدة وقوية لـ "ردع" حماس مستقبلاً، خاصة أن التردد في قرار تفعيل القوات البرية، خلال هذا العدوان، أدى إلى زعزعة إمكانية تحقيق الردع الحقيقي ضد حماس (أفنير غولوف، 2012).

**7. التوجهات الإسرائيلية:**

برزت ملامح للتوجهات الإسرائيلية للتعامل مع ملف قطاع غزة من خلال الدعوات إلى تعزيز الردع بطرق مختلفة؛ كرفع الحصار ومعاملة غزة كدولة تديرها حماس، أو توجيه ضربات قاسية لحماس وتدعيم السلطة في رام الله، مع تجنب العودة لاحتلال القطاع، ومكافحة تهريب الأسلحة إليه، وضرورة حفاظ إسرائيل على قدرتها في احتواء المواجهات العسكرية التي تبادر إليها في جبهة واحدة، ففي الاتجاه الأول دعا غيورا آيلند، الرئيس الأسبق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، إلى التعامل مع قطاع غزة على أنه دولة تحت سيطرة حركة حماس، ورفع الحصار البحري عنه مقابل وقف إطلاق نار طويل الأمد.

وأن هذا الاتفاق ينبغي أن يكون بضمانات مصرية بالمحافظة على الهدوء ومنع دخول الأسلحة، وأن يسمح للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بإرسال بواخر ترافقها قوات شرطة من بلادها إلى ميناء غزة، ومما يهدف إليه هذا التصور ضمان أن يكون لدى حماس ما تخسره إذا تم خرق وقف إطلاق النار، كما رأى عاموس يدلين، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان)، أنه "نظراً إلى أن سلوك حماس في غزة يشبه سلوك الدولة فإنه يتعين على إسرائيل أن تستغل ذلك لمطالبة الحركة بتحمل مسئولياتها".

إلا أن يادلين يدعو إلى أسلوب معاكس لتحقيق ذلك من خلال "أن تشمل الإستراتيجية الإسرائيلية تقديم «جزرة» إلى العناصر المعتدلة في السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز مكانتهم، وتوجيه ضربات قاسية جداً ضد العناصر الإرهابية المتطرفة الفلسطينية بهدف إضعافها". وأن تعلن إسرائيل أن إطلاق صواريخ باتجاه تل أبيب هو "خط أحمر"، مع تجنب العودة عن قرار الانفصال عن غزة، الذي شكّل "عملية إستراتيجية مهمة خدمت أمن دولة إسرائيل".

إضافة لذلك ضرورة "إجراء بحث في إسرائيل حول مدى تأثير عمليات عسكرية ونتائجها على انتخابات مستقبلية في السلطة الفلسطينية واحتمالات المصالحة الفلسطينية" مقترحاً اعتماد ثلاث استراتيجيات مركزية "لمنع تعاظم قوة المنظمات، وفي مقدمتها حماس، منع دخول أسلحة إلى القطاع بواسطة اجتياح بري، ومهاجمة طرق نقل الأسلحة بدءًا من إيران وحتى غزة، وإيداع هذه المهمة بيد جهة خارجية مثل الأمم المتحدة" (معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2012: 1-5).

وفي المقابل دعا يادلين إلى البحث في حجم استخدام القبة الحديدية على ضوء تكلفتها الكبيرة (50 ألف دولار كلفة إطلاق كل صاروخ) مقابل صواريخ تكلفتها ضئيلة نسبيًا، مضيفا أن إسرائيل نجحت منذ انتهاء حرب عام 1973 "في احتواء المواجهات العسكرية التي بادرت إليها في جبهة واحدة، وهذا إنجاز استراتيجي بالغ الأهمية، لكن لا يجوز بأي حال من الأحوال النظر إليه على أن أمر مفروغ منه". وأوضح أن "مصالح إستراتيجية واتصالات صحيحة مع دول مجاورة، وعمليات محدودة النطاق، وردع قوي تجاه منظمات إرهابية مثل حزب الله، منحت الجيش الإسرائيلي حرية العمل في جبهة واحدة"، وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل معنية في المدى المتوسط بالضفة الغربية أكثر من عنايتها بغزة، فإذا ضمنت إسرائيل تهدئة طويلة المدى في غزة، فإنها ستستثمر ذلك في الضفة الغربية بمزيد من الاستيطان، واستثمار استمرار الانقسام الفلسطيني، لإضعاف طرفي الخلاف الفلسطيني والحصول على المزيد من التنازلات من قبل السلطة الفلسطينية، لاسيما في مواضيع اللاجئين والحدود والقدس.(الزيتونة، 2012)

### 4.3.4 تقديرات إسرائيل من العدوان على قطاع غزة والأهداف المرجوة منه:

كان هدف العدوان لمحاولة معرفة موقف مصر وردود فعلها اتجاه إسرائيل خلال العدوان، وذلك بعد فوز جماعة الإخوان المسلمين برئاسة مصر.

وعندما توسط الرئيس محمد مرسي لدى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عام 2012 للوصول لهدنة علقت مقاومتها لعملية عامود السحاب الإسرائيلية، الذي كانت تختبر موقف مصر بعد الثورات العربية وموقفها من العدوان، وانتقده بعض أنصار المقاومة الفلسطينية من منطلق أن حماس كانت قد بدأت في إظهار قوة وتحقيق انتصارات غير متوقعة من حيث قدرتها على الاستمرار في

ضرب الصواريخ في إسرائيل وقتل عدد، ولو قليل، من الجنود الإسرائيليين طوال ثمانية أيام، مما أحدث قدراً من الارتباك في الأوساط الإسرائيلية.

وكانت حجة الناقدين للرئيس محمد مرسي آنذاك هو أن شروط الهدنة التي رعاها لم تسفر عن إنهاء الحصار على غزة بشكل نهائي، فأسفرت عن استمرار معاناة الفلسطينيين اقتصاديا وأمنيا على المدى الطويل، رغم أنها أوقفت الكارثة الإنسانية التي نتجت عن العملية العسكرية الإسرائيلية (191 شهيداً فلسطينياً أغلبهم من المدنيين).

كانت وساطة الرئيس محمد مرسي لدى حركة حماس في نوفمبر 2012 نقطة تحول جوهرية في علاقة النظام الذي ترأسه بالمجتمع الدولي والقوى الغربية العظمى، وأدت إلى ازدياد قبول تلك القوى لرئيس ينحدر من جماعة إسلامية، شكره الرئيس الأمريكي أوباما وتحدث عن "شراكة وثيقة" بين مصر والولايات المتحدة بعد أن كان قبلها بأسابيع قليلة يصف مصر بأنها لا هي حليف ولا هي عدو. (مدي مصر، 2014)

## خلاصة الفصل:

مع اقتراب نهاية عام 2012، قامت إسرائيل بعملية اغتيال لأبرز قادة القسام في قطاع غزة الشهيد أحمد الجعبري، والتي أشعلت على أثرها عدوان استمر لثمانية أيام سقط فيه 191 شهيداً، و1430 إصابة، ففي عصر يوم الرابع عشر من شهر نوفمبر، قامت طائرات الاحتلال الإسرائيلي باغتيال قائد كتائب القسام في غزة أحمد الجعبري، لتعلنها بداية عدوان جديد على غزة، واستمر العدوان منذ ذلك التاريخ وحتى مساء يوم 21 نوفمبر، بعد التوصل إلى اتفاق تهدئة بين الفصائل الفلسطينية وإسرائيل برعاية مصرية، وتحت شروط فرضتها الفصائل.

وكان العدوان على قطاع غزة مغايراً ومختلفاً تماماً لعدوان 2008 حيث كان رد المقاومة فيه منظم وقصفت تل أبيب أيضاً خلال فترة العدوان حيث غيرت المعادلة تمامًا مع الإسرائيليين لكن أعادت قوات الاحتلال تنفيذ غاراتها وعملياتها واستهدافها للمدنيين والمنازل على حد سواء خلال العدوان، دون أي اكتراث لمبادئ القانون الدولي.

واستمرت قوات الاحتلال خلال سبتمبر بتنفيذ غاراتها وعملياتها واستهدافها للمدنيين والمنازل من خلال غارات جوية متفرقة، لكن كان التدخل الدولي والإقليمي في شجب واستنكار العدوان وزيارة وزراء الدول العربية لقطاع غزة بمثابة الضربة الثانية بعد رد المقاومة على العدوان "وكانت هذه التهدئة تؤسس لما هو سياسي بعكس التهدئات الأمنية السابقة والتي كانت ترعاها فقط المخابرات المصرية"، مبينًا أن هذه التهدئة رعاتها دوليون.

إن هدف الرعاة الدوليين الذين أشرفوا على هذه التهدئة، هو أن تلقي الأطراف السلاح جانباً، وتبدأ بحل مشاكلها من خلال المفاوضات.

حيث تأمل سكان قطاع غزة أن يكون عام 2013 خالياً من الحروب والاعتداءات والقصف المتواصل، وأن تستمر التهدئة التي تم الاتفاق عليها، بعيدًا عن سفك الدم الفلسطيني، والذي اعتاد عليه الإسرائيليون.

# الفصل الخامس
# دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال فترة العدوان 2014

**5.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2014**

**5.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة العدوان 2014**

**5.3 المبحث الثالث (دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2014**

**المقدمة:**

يعد العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة الذي بدأ في الثامن من تموز (يوليو) 2014، واصطلح على تسميته إسرائيليًا بـ"الجرف الصامد"، وهو المسمى المقتبس من الكتاب المقدس ليحمل معنى التطهر والصمود؛ العدوان الثالث على القطاع خلال السنوات الخمس الماضية، ولكنه يعتبر العدوان الأخطر من حيث الأهداف والطموحات الإسرائيلية، ومن حيث حجم الخسائر والتدمير الذي لحق بالقطاع.

ومن حيث حجم الخسائر على الجانب الإسرائيلي، وفشل الحكومة الإسرائيلية في توفير غطاء سياسي يفسر أسباب العدوان من ناحية، وفشلها في تحقيق الأهداف من ناحيةٍ ثانية، وبالذات هدف القضاء التام على قدرات المقاومة الفلسطينية، وهدف فرض واقع سياسي جديد يقود إلى عزل قطاع غزة عن الضفة الغربية وتقويض تجربة المصالحة الفلسطينية وإفشال حكومة التوافق الوطني، دخلت المواجهة الإسرائيلية – الفلسطينية مرحلةً جديدةً من التصعيد، وصلت إلى حدِّ شنّ عدوان شامل على قطاع غزة، بعد أن استغلت إسرائيل قتل ثلاثة من مستوطنيها في منطقة الخليل في الضفة الغربية المحتلة، لتحقيق أهداف سياسية؛ مثل ضرب حركة حماس في الضفة الغربية، وتهميش حكومة الوفاق الفلسطيني، والتخلص من التزاماتها السياسية الدولية اتجاه السلطة الفلسطينية، وإخفاء التعنت في المفاوضات، وتكثيف الاستيطان خلف ضباب الحرب على الإرهاب".

ومن الجدير بالذكر أنّ أيًّا من فصائل المقاومة الفلسطينية لم تُعلن، تبنيها عملية قتْل المستوطنين، ولكنّ إسرائيل أصرَّت على تحميل حركة حماس مسؤولية هذه العملية، ونقلت المعركة بمبادرتها إلى غزة، وحاولت أن تستغل الوضع الإقليمي، ولا سيما في مصر، فتُوجِّه ضربةً عسكريةً للحركة، ولكنّ غزة ردَّت على العدوان بتصميم فاجأ حكومتي إسرائيل ومصر وأحرجتهما.

## 5.1 المبحث الأول: البيئة الإسرائيلية للعدوان عام 2014:

تأتي في مقدمة الأهداف التي تسعى إسرائيل لتحقيقها، توجيه ضربة مؤلمة لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن محاولة تعطيل اتفاق المصالحة الذي تم في مخيم الشاطئ وتم الاتفاق فيه على تشكيل حكومة والوفاق الوطني وإفشال أي نجاح لهذه الحكومة، ونزع الشرعية الدولية التي حصلت عليها حكومة الوفاق الفلسطينية.

وفي هذا السياق قامت إسرائيل باعتقال أكثر من ألف فلسطيني في الضفة الغربية، أغلبيتهم من كوادر حركة حماس وقياداتها، بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي ورؤساء بلديات، كما قامت بإعادة اعتقال جميع أسرى حماس الذين أُطلق سراحهم في إطار صفقة استعادة الأسير جلعاد شاليط، وبدأت باتخاذ إجراءات "قانونية" شكلية لإعادتهم إلى السجون ليقضوا فيها أحكامهم المؤبدة، واستهدفت عائلاتهم، وكذلك البنية التحتية المدنية لحركة حماس في الضفة الغربية، بما فيها المؤسّسات الخيرية، والاجتماعية، والدينية، والإعلامية، والثقافية، والاقتصادية (مركز مدى، 2015).

اتخذت إسرائيل أكثر هذه الإجراءات قبل أن تنقل المعركة إلى غزة وتباشر عدوانها على القطاع المحاصر عبر ضربات جوية متكررة طاولت أهدافًا وكوادر تابعةً لحماس وغيرها من فصائل المقاومة وفي غزة – كما في الضفة – مارست إسرائيل عقوبات ضدّ المدنيين لإرغامهم على "دفع الثمن"، محاولةً من خلالها ردعهم عن تأمين حاضنة اجتماعية لمقاومة الاحتلال، وجرى التركيز على عائلات الناشطين وكوادرهم في رسالة سافرة إليهم مُفادها أنّ عائلاتهم ستدفع الثمن نتيجة اختيارهم مقاومة الاحتلال، وارتُكِبت، أيضًا، تصفيات جسديّة لعدد كبير من الناشطين الفلسطينيين.

كان واضحاً أنّ الحكومة الإسرائيلية تمارس الإرهاب حرفيًّا، وأنّها افترضت أنّ على حماس والفصائل الأخرى التسليم بخرْق إسرائيل اتفاق صفقة شاليط، واتفاقية التهدئة التي جرى التوصل إليها مع حماس في عهد الرئيس المصري الذي تم الإطاحة به الدكتور محمد مرسي، إثر العدوان على قطاع غزة في أواخر عام 2012. وفي هذه المرة، أصرَّت إسرائيل في المفاوضات والاتصالات غير المباشرة التي جرت مع حماس عبر وساطات مختلفة على أن تقبل حماس بـ"التهدئة مقابل التهدئة"، بدلًا من العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل الأزمة الراهنة؛ والتسليم بما قامت به، وما سوف تقوم

به مستقبلًا من خرق لأيِّ اتفاقيات متى شاءت، وأينما شاءت، قبل أن توقف إطلاق النار متى شاءت أيضا. (المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2014:1-3)

### 5.1.1 هيكلة الحكومة الإسرائيلية قبل العدوان:

كانت الحكومة الثالثة والثلاثون ممثلة برئيس الحكومة: بنيامين نتنياهو خلال عام 2013- حيث قد عُرضت الحكومة على الكنيست يوم 2013/03/18 ثم منحتها الكنيست ثقتها في ذات اليوم في تمام الساعة 20:30 (الثامنة والنصف ليلًا) بأغلبية 68 نائبًا مقابل معارضة 48 نائبًا، وضم الائتلاف الحكومي لدى تشكيله المكوّنات التالية:

وكانت الكتل موزعة على تلك الأعضاء مع ترتيب الوزراء في داخل الحكومة الإسرائيلية:

- كتلة الليكود بيتنا (31 نائبًا). كتلة هناك مستقبل (19 نائبًا). كتلة البيت اليهودي (12 نائبًا).
- كتلة الحركة (6 نواب). نائبًا، وضم الائتلاف الحكومي لدى تشكيله المكوّنات التالية: قائمة وزراء الحكومة ال- 33

**جدول رقم (3): تشكيلة الحكومة الإسرائيلية الـ(33)**

| **الاسم** | **שם** השר | **المنصب** المكلف فيه | **המשרד** אחראי על |
|---|---|---|---|
| بنيامين نتنياهو | בנימין נתניהו | - رئيس الوزراء<br>- وزير الخارجية<br>- وزير الإعلام ويهود الشتات | ראש הממשלה שר החוץ שר היהודים ההסברה והתפוצות |
| يتسحاق أهارونووفيتش | יצחק אהרונוביץ ' | - وزير الأمن الداخلي | השר לביטחון פנים، |
| أوري أورباخ | אורי אורבך | - وزير شؤون المواطنين القدامى | שר לענייני ותיקי אזרחים |
| غلعاد إردان | גלעד ארדן | - وزير حماية الجبهة الداخلية<br>- وزير الاتصالات | השר להגנת העורף שר התקשורת |
| أوري أريئيل | אורי אריאל | - وزير البناء والإسكان | שר הבינוי והשיכון |
| نفتالي بينت | נפתלי גילה | - وزير الصناعة والتجارة والعمل.<br>- وزير الشئون الدينية. | שר התעשייה، המסחר והתעסוקה.<br>השר לענייני דתות.<br>השר הממונה על ענייני |

| الاسم | **שם** השר | **المنصب** المكلف فيه | **המשרד** אחראי על |
|---|---|---|---|
| | | – وزير مكلف بشئون أورشليم القدس والشتات. | ירושלים והתפוצות. |
| ياعيل غرمان | יעל ז'רמן | – وزير الصحة | שר הבריאות |
| موشيه (بوغي) يعلون | משה ( בוגי ) יעלון | – وزير الدفاع | שר הביטחון |
| مئير كوهين | מאיר כהן | – وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية. | שר הרווחה והשירותים החברתיים. |
| يسرائيل كاتس | ישראל כץ | – وزير المواصلات | שר התחבורה |
| ليمور ليفنات | לימור לבנת | – وزير الثقافة والرياضة | שרת התרבות והספורט |
| يائير لابيد | יאיר לפיד | – وزير المالية | שר האוצר |
| عوزي لانداو | עוזי לנדאו | – وزير السياحة | שר התיירות |
| صوفا لاندفير | יריד ארץ ספה | – وزير استيعاب القادمين الجدد | השרה לקליטת העלייה |
| تسيبي ليفني | ציפי לבני | – وزيرة العدل | שר המשפטים |
| غدعون ساعر | גדעון סער | – وزير الداخلية | שר הפנים |
| عمير بيرتس | עמיר פרץ | – وزير حماية البيئة | שר להגנת הסביבה |
| يعقوب بيري | יעקב פרי | – وزير العلوم والتكنولوجيا | שר המדע והטכנולוגיה |
| شاي بيرون | תה ביירון | – وزير التربية والتعليم | שר החינוך |
| سيلفان شالوم | סילבן שלום | – وزير الطاقة والمياه<br>– وزير تطوير النقب والجليل وزير التعاون الإقليمي | שר האנרגיה והמים<br>שר לפיתוח הנגב והגליל<br>השר לשיתוף פעולה אזורי |
| يوفال شتاينتس | יובל שטייניץ | – وزير الشؤون الإستراتيجية<br>– وزير الشؤون الاستخباراتية | השר לעניינים אסטרטגיים<br>השר לענייני מודיעין |
| يائير شامير | יאיר שמיר | – وزير الزراعة والتنمية الريفية | שר החקלאות ופיתוח הכפר |

ويضم مجلس الوزراء إجمالًا 22 عضوًا. (موقع رئاسة الوزراء الإسرائيلية، 2014).

### 5.1.2 قرار الكابينت المصغر الإسرائيلي بشأن العدوان:

نشرت القناة الثانية العبرية تفاصيل النقاشات التي دارت داخل المجلس الوزاري المصغر لحكومة الاحتلال الإسرائيلي (الكابينت)، إبان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014، ووفق القناة العبرية فإن وزير التعليم الإسرائيلي "نفتالي بينيت" ووزير الخارجية وقتها "ليبرمان" ضغطا على المجلس المصغر من أجل بدء العدوان على قطاع غزة للحد من خطر الأنفاق، رغم التطمينات المصرية بعدم رغبة "حماس" بالتصعيد. (فلسطين الان، 1:2016)

وكشفت القناة العبرية (الإسرائيلية) عن أن الاجتماع الأول لأعضاء "الكابينيت"، جرى خلاله تأكيد وزير الحرب السابق "يعالون" ورئيس أركان الجيش "غانتس"، بعدم رغبة "حماس" بالتصعيد".

إلا أن بينيت وليبرمان قالا سنصوت مع عملية محدودة، حيث تحدث بينت عن وجود عشرات الأنفاق وتخوفات من عملية استراتيجية لحركة حماس، فإن نتنياهو طلب من يعالون خطة لمحاربة الأنفاق حتى ولو أدى الأمر للتصعيد وإطلاق صواريخ، أن الاجتماع الأول انتهى على ذلك وبدون قرارات، وانعقد "الكابينيت" مرة أخرى.

وكانت مصر قد أوصلت رسالة بأن حماس ضبطت الأوضاع، وتساءل "بينيت" في الاجتماع الثاني عن إذا ما استخدمت الأنفاق وحدث أمر مشابه لما حدث مع شاليط، وكان رد نتنياهو أن عملية برية ستجر "إسرائيل" لاحتلال غزة، وقال يعالون: "إذا لم نفعل ونذهب لعملية ضد حماس لن تفعل الانفاق"، وعاد بينيت وتساءل: "هل بالإمكان إعطائنا خطة تدمير الأنفاق"، وكان رد نتنياهو عليه إن الجيش سيعالج الأمر.

وعلى هذا انتهى الاجتماع الثاني وفق القناة العبرية، وبعدها بأيام انعقد "الكابينيت" الذي كان بانتظار رد الجيش حول خطة مواجهة الأنفاق، وقال وقتها مسئول "الشاباك" بأن هناك نفق اخترق الحدود لكن لا نية لحماس لتنفيذ عملية استراتيجية، وتساءل "بينيت" مجددا: "كيف تعرفون وهل يوجد خطة؟"، فقالوا نعم ونحن نعمل إن تم الخطر.(هآرتس، 2:2016)

وفي الاجتماع الرابع، وفق القناة العبرية الثانية (الإسرائيلية)، استمر موقف الجيش الإسرائيلي بأن "حماس" لا تريد التصعيد أو استخدام الأنفاق، وقال نتنياهو: "الضربات الجوية ستصعب الكشف

عن الأنفاق"، بعد هذا السجال تم طرح خطة لم يطلع عليها "الكابينت" للدفاع عن سكان المستوطنات في الجنوب من الأنفاق، وفي الاجتماع التالي لـ"الكابينيت"، أصر "بينيت" على محاربة الأنفاق ونتنياهو ويعلون ضد ذلك بسبب التطمينات المصرية.

فيما أكد مدير الاستخبارات الإسرائيلية إنه لا حاجة لتنفيذ عملية برية للرد على الانفاق، إلا أن اجتماعات "الكابينت" استخدم "بينيت" معلومات حصل عليها من لواء "جفعاتي" في جيش الاحتلال عن الوضع الميداني واستخدمها لصياغة خطط.

ودخل سامي ترجمان قائد المنطقة الجنوبية وقتها في سجال مع بينيت وليبرمان حول الخطة التي يحملها وعن القدرة على القضاء على الأنفاق، وقال "بينيت": "يجب أن ندخل إلى حرب برية من أجل القضاء على الأنفاق"، فيما قال ليبرمان: "يجب أن نحتل غزة واختيار بدائل عن حماس لكنه لم يجب عن سؤال ما هي البدائل المقترحة"، ولفتت القناة العبرية الثانية (الإسرائيلية) أن هذا كان الاجتماع الأخير الذي نفذ على إثره العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2014 واستمرت 51 يوماً (سهم الاخبارية، 2016).

### 5.1.3 وجود بيئة حاضنة للعدوان:

للوقوف على الأسباب الحقيقية لهذا العدوان، لابد أن نذكر هذا العدوان ليس جديداً بل هو حلقة متواصلة من حلقات الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، وقد سبقه عدوانان شرسان شنتهما إسرائيل على قطاع غزة بين عامي (2008-2012)، وأن هناك بيئة حاضنة للعدوان أنشأتها وعززتها حكومة اليمين المتطرف بزعامة بنيامين نتنياهو، من خلال مجموعة من الإجراءات مهدت الطريق لشن العدوان، وتمثلت في:

1. حالة الجمود السياسي بين إسرائيل والفلسطينيين نتيجة لتعثر المفاوضات بعد رفض إسرائيل إطلاق سراح الدفعة الرابعة من الأسري الفلسطينيين تطبيقاً لخطة كيري، واستمرار إسرائيل في بناء المستوطنات الأمر الذي أخل العملية التفاوضية بين الطرفين في حالة من الجمود الناتج عن الشك والريبة المتبادلين.

2. الإجراءات التعسفية التي اتخذتها إسرائيل بعد خطف المستوطنين الثلاثة في الخليل، وتمثلت في حملة الدهم والاعتقالات طالت أعدادًا كبيرة من المواطنين في الضفة الغربية، مما أدي إلى حدوث مواجهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلي سقط فيها شهداء، وقد اعتبرت إسرائيل خطف المستوطنين الثلاثة بمثابة إعلان حرب عليها، وكان هدف إسرائيل من إجراءاتها التعسفية مزدوجًا ضرب حماس في الضفة الغربية وإضعاف السلطة الفلسطينية.
3. إسرائيل هي من قام بانتهاك متواصل لتفاهمات 2012 من خلال عدم السماح للصيادين في قطاع غزة الوصول إلى مسافة 12 ميلًا المتفق عليها وتقليصها إلى ثلاثة أميال، واستمرار إطلاق النار على المناطق الزراعية الحدودية، وعدم السماح لأصحابها بزراعتها مع توالي عمليات التوغل بالدبابات والجرافات.
4. اعتقاد إسرائيل بوجود بيئة الإقليمية ودولية غير داعمة للمقاومة (المسلمي، 114:2014).

### 5.1.4 أسباب العدوان على قطاع غزة 2014:

ليس هناك عدوان بدون أسباب وإن كانت غير ظاهرة أو معلنة، فالبيئة التي سبقت العدوان أبانت أن التوتر الشديد في العلاقات بين الفلسطينيين وإسرائيل سيحمل في طياته صدامًا بين الطرفين لا محال، لكن أحدًا لم يكن يتصور أنه سيكون بهذا الحجم، فبدايات العدوان لم تكن تشير إلى أنه سيصل إلى هذا الحد من الجنون فهل كانت الأسباب بهذه القوة لتبرير عدوانًا بهذا الحجم وكانت هناك أسباب غير معلنة في الحقيقة جاءت على النحو التالي:

1. إن الحكومة الحقيقية المتطرفة في إسرائيل أرادت معاقبة الفلسطينيين على تشكيل حكومة التوافق الوطني، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي عارضت تشكيل هذه الحكومة حيث أكد نتنياهو في تصريحات له إنه "على عباس أن يختار بين حماس أو السلام مع إسرائيل"، واتبع ذلك بخطوات عقابية ضد السلطة الفلسطينية تمثلت بتأخير تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية.
2. تريد إسرائيل تحجيم قدرات المقاومة في قطاع غزة، فقد استغلت إسرائيل حادثة خطف وقتل المستوطنين الثلاثة في الخليل لتهيئة الأجواء لعدوان واسع على حماس في قطاع غزة، بعد أن استهدفت عناصرها في الضفة الغربية، وذلك بهدف الوقوف على حجم تسليح المقاومة في قطاع

غزة وماهية الأسلحة المتطورة التي حصلت عليها سواءً من الخارج أو ما يتم تصنيعه محليًا ومعرفة حجم المجزون من السلاح وأماكن تواجده.

3. أرادت إسرائيل قوة الردع مع المقاومة في قطاع غزة وذلك عن طريق إحداث أكبر قدر من القتل والتدمير في البنية التحتية والاقتصادية في قطاع غزة، معتمدة على تجربة سابقة مع حزب الله في عدوان تموز 2006، التي تعتبرها إسرائيل نجحت في إعادة قوة الردع للجيش الإسرائيلي في معادلة الصراع مع حزب الله (المسلمي، 2014:115-117).

### 5.1.5 أهدف العدوان:

يمكن الافتراض أن إسرائيل دخلت معركة غزة من دون تحديد هدف واضح للعدوان، وكذلك من دون تحديد استراتيجية واضحة للخروج منها، أو الأهداف التي تبغي تحقيقها، وقد انعكس هذا الأمر على الخطط والتكتيكات العسكرية في مختلف مراحل المعركة، وأدى في بدايتها إلى عزل نائب وزير الدفاع داني داتون بسبب انتقاداته كيفية إدارتها، كما أدى في نهايتها إلى جدل داخلي كبير، وإحباط في صفوف الجمهور والطبقة السياسية، وشعور بأن الجولة انتهت من دون تحقيق أي إنجاز مهم.

بدأ العدوان بذريعة معاقبة المقاومة على خطف المستوطنين الثلاثة في الضفة الغربية، والرد على سقوط بعض القذائف على غلاف غزة، ضمن اعتقاد راسخ بأن على إسرائيل أن تستغل التطورات الأخيرة في المنطقة وحالة العزلة والحصار التي تعيشها المقاومة عامة، و"حماس" خاصة، من أجل إحداث تغيير جذري في وضع القطاع، وترافق العدوان مع تحذيرات من وزير الدفاع ورئيس الأركان الإسرائيليين من مغبة الخضوع لضغوط اليمين الإسرائيلي، وتم تبني خطة تقوم على التصعيد المتدرج، وعلى أن يكون الهدف المعلن للعملية هو توجيه ضربة قاسية إلى المقاومة، وتحقيق الردع، ومنع المقاومة من إعادة بناء قدراتها العسكرية، وذلك انطلاقاً من الفرضية القائلة إنه في ضوء الحصار وتدمير الأنفاق، سيكون من الصعب ترميم ما تضرر من هذا المنطلق.

شملت الخطة: ضرب قواعد الصواريخ وأماكن تخزينها وتصنيعها؛ تسديد ضربة إلى قيادات المقاومة وأعضائها وبنيتها؛ إعادة الهدوء إلى الجنوب؛ إلحاق أضرار بالبنى التحتية للمقاومة؛ تفويض

المجتمع الدولي نزع سلاحها، لكن خلال العدوان نشأت أهداف جديده مثل: استعادة جثث الجنود؛ منع المقاومة من تحقيق إنجاز؛ السعي لتعاون إقليمي مع دول الجوار؛ تدمير الأنفاق الهجومية. وبعد ذلك تراجعت قائمة الأهداف بعد فشل إسرائيل في وقف القصف الصاروخي الذي تطلقه المقاومة، إلى ما أطلق عليه "كي الوعي، "ثم إلى استخدام فائض القوة الهائل والتدمير الشامل، لتحقيق الهدف الأخير، وهو "هدوء في مقابل هدوء، "وسط التهديد بإعادة احتلال القطاع، أو شن حرب استنزاف تتسبب بإنهاء سلطة "حماس" وتسليم القطاع إلى السلطة الفلسطينية عبر تحالف إقليمي ودولي ، بعد أن كان ضرب حكومة الوفاق الوطني من الأهداف الأولى المعروفة للعدوان. (الطاهر، 2014:11-17).

### 5.1.6 أهداف التصعيد الإسرائيلي:

تأتي في مقدمة الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها، توجيه ضربة مؤلمة لحركة حماس في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن محاولة تعطيل اتفاق المصالحة، ونزع الشرعية الدولية التي حصلت عليها حكومة الوفاق الفلسطينية. وفي هذا السياق، اعتقلت إسرائيل أكثر من ألف فلسطيني في الضفة الغربية، أغلبيتهم من كوادر حركة حماس وقياداتها، بمن فيهم أعضاء في المجلس التشريعي ورؤساء بلديات.

كما أعادت اعتقال جميع أسرى حماس الذين أُطلق سراحهم في إطار صفقة استعادة الأسير جلعاد شاليط، وبدأت باتخاذ إجراءات "قانونية" شكلية لإعادتهم إلى السجون، ليقضوا فيها أحكامهم المؤبدة، واستهدفت عائلاتهم، وكذلك البنية التحتية المدنية لحركة حماس في الضفة الغربية، بما فيها المؤسّسات الخيرية، والاجتماعية، والدينية، والإعلامية، والثقافية، والاقتصادية.

واتخذت إسرائيل أكثر هذه الإجراءات، قبل أن تنقل المعركة إلى غزة، وتباشر عدوانها على القطاع المحاصر بضربات جوية متكررة، طاولت أهدافًا وكوادر تابعةً لحماس وغيرها من فصائل المقاومة. وفي غزة –كما في الضفة– مارست إسرائيل عقوبات ضدّ المدنيين، لإرغامهم على "دفع الثمن"، محاولةً من خلالها ردعهم عن تأمين حاضنةٍ اجتماعية لمقاومة الاحتلال.

وجرى التركيز على عائلات الناشطين وكوادرهم، في رسالة سافرة إليهم، مُفادها أنّ عائلاتهم ستدفع الثمن، نتيجة اختيارهم مقاومة الاحتلال، وارتُكِبت، أيضاً، تصفيات جسديّة لناشطين فلسطينيين

كثيرين، كان واضحًا أنّ الحكومة الإسرائيلية تمارس الإرهاب حرفيًّا، وأنّها افترضت أنّ على حماس والفصائل الأخرى التسليم بخرْق إسرائيل اتفاق صفقة شاليط، واتفاقية التهدئة التي جرى التوصل إليها مع حماس في عهد الرئيس المصري المعزول، محمد مرسي، إثر العدوان على قطاع غزة في أواخر عام 2012.

وفي هذه المرة، أصرَّت إسرائيل في المفاوضات والاتصالات غير المباشرة التي جرت مع حماس، عبر وساطات مختلفة، على أن تقبل حماس بـ "التهدئة مقابل التهدئة"، بدلًا من العودة إلى الوضع الذي كان قائمًا قبل الأزمة الراهنة؛ والتسليم بما قامت به، وما سوف تقوم به مستقبلًا من خرق لأيِّ اتفاقيات متى شاءت، وأينما شاءت، قبل أن توقف إطلاق النار، متى شاءت أيضاً.

تمسّكت حماس بموقفها الداعي إلى احترام بنود صفقة شاليط والتهدئة من العام 2012، وحقّها في الرد على العدوان، وإن بدأ الرد بوتيرة منخفضة، اجتنابًا للتصعيد عبر إطلاق عدد محدود من الصواريخ من قطاع غزة في اتجاه إسرائيل. أما في إسرائيل، فقد تنافست أحزاب الائتلاف الحكومي في إبراز سلوكها العدواني تجاه الفلسطينيين.

وقرّر المجلس الوزاري المصغر توسيع نطاق العدوان على قطاع غزة؛ بهدف إرغام حماس على قبول التهدئة من دون مقابل، ومحاولةً لفرْض واقع جديد، وبعد ستة اجتماعات متتالية، قرَّر المجلس الوزاري للشؤون الأمنية دعوة 40 ألفاً من جنود الاحتياط، تمهيدًا لشنّ هجوم واسع على غزة، كما أقرَّ أيضاً، اتخاذ جميع التدابير على صعيد الجبهة الداخلية الإسرائيلية، احتراساً من نتائج استمرار العدوان فترةً طويلةً، بما في ذلك تحضير الرأي العامّ الإسرائيلي لمواجهة بعيدة المدى. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14-1:2014)

### 5.1.7 السياق الميداني: ضبط التصعيد

جاء العدوان الحالي عقب تصعيد تدريجي خاضته إسرائيل وحماس منذ أسابيع، فكان سلاح الجو الإسرائيلي يقصف أهدافًا مختلفةً في قطاع غزة، في حين كانت حماس وباقي الفصائل تردُّ بصواريخ محدودة، لا يزيد مداها على 40 كيلومتراً، وقد حرص الجانبان، في ما يبدو، على عدم تصعيد الموقف لكنْ، بعد استباحة الضفة الغربية، باغت الجيش الإسرائيلي مقاتلي حماس، مساء

الأحد السادس من تموز/ يوليو، في مدينة رفح جنوب قطاع غزة، بقصف مُكثَّف أسفر عن استشهاد ستَّة منهم دفعةً واحدةً؛ ما استدعى ردود فعل قوية من جهة كتائب القسام، التي لم يتأخر ردَّها على اغتيال كوادرها.

ففي مساء اليوم التالي (7 تموز/ يوليو)، في أثناء ساعة الإفطار، أمطرت المستوطنات الإسرائيلية الجنوبية برشقات صاروخيةٍ، هي الأكثر غزارةً منذ انتهاء عدوان 2012، فقد زادت على 70 قذيفةً وصاروخًا من عيار "هاون"، و"قسام"، و"غراد"، ولم تمضِ ساعات قليلة، حتى أعلنت إسرائيل انطلاق حملتها العسكرية التي سمَّتها "الجرف الصامد"، فبدأتها بقصفٍ كبير لعشرات الأهداف والمواقع، ردًّا على استهداف حماس المدن الجنوبية (سديروت، وعسقلان، وبئر السبع، ونتيفوت، وأوفاكيم، ونيرعام)؛ ما جعل نحو ربع سكان إسرائيل يقضون ساعاتٍ طويلةً في الملاجئ. وقد استخدمت حماس صواريخ متوسطة المدى فقط بعد أن بدأت إسرائيل بقصف بيوت الفلسطينيين. (مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 3:2014)

### 5.1.8 نتائج العدوان على قطاع غزة:

أمّا حركة حماس، واصلت إطلاق رشقات الصواريخ التي صنّعتها وحسَّنتها من الناحيتين، الكميّة والنوعيّة، من ذلك أنّها تصل إلى العشرات يوميًّا؛ ما سيشلُّ الحياة في مناطق أوسع من إسرائيل، ولاسيما أنّ الحركة أطالت مدى صواريخها، ليصل مجموع الإسرائيليين الذين سيكونون في مرمى صواريخها إلى نحو خمسة ملايين إسرائيلي.

كما أنها ستلجأ، إلى جانب إطلاق الصواريخ، إلى تنفيذ عمليات مسلحة، باستهداف الجنود الإسرائيليين المرابطين على حدود غزة الشرقية والشمالية والجنوبية، وذلك بإطلاق قذائف مضادة للدروع، مع العمل على تعويق عمل سلاح الجو الإسرائيلي من خلال المضادات الجوية؛ ما قد يجعل مهمّة الطيران الإسرائيلي المتمثِّلة باستهداف كوادر الحركة واغتيالهم أمرًا أكثر صعوبةً.

يُضاف إلى ذلك إمكان تنفيذها عملياتٍ نوعيةً، كما حصل في قاعدة زيكيم التابعة لسلاح البحرية الإسرائيلي شمالَ غزة على شاطئ عسقلان، وفي تفجير نفق أسفل معبر كرم أبو سالم جنوب

غزة. بل ربما تنفّذ عمليات أخرى مختلفة إن تواصل العدوان الإسرائيلي، من الواضح أنّ حركة حماس لم تُضِع وقتًا في الفترة بين عامي 2011– 2013.

فقد استغلَّت مرحلة الثورة المصرية، ما قبل الثورة المضادة عام 2013، لتحسين تسليحها بطريقة نوعيَّة، وتطوير تقنيات صناعة صواريخ محلية، وخلافاً لما تنشره وسائل الإعلام الإسرائيلية التي تخلط بين صواريخ حركة حماس وغيرها من الفصائل، فإن غالبية الصواريخ التي تستخدمها حركة حماس تحديدًا، بما فيها تلك الطويلة المدى، قد صنعت في القطاع (مجلة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014: 4–5).

### 5.1.9 مخاوف إسرائيل من اتفاق المصالحة بين حركة حماس وحركة فتح:

فكان هناك دوافع لدى حركة فتح وحركة حماس لتوقيع اتفاق المصالحة بسبب التغيرات الإقليمية والدولية المتتالية، وسنتحدث عن تلك الدوافع لكلي الطرفين والمخاوف الإسرائيلية منها أيضا.

### 5.1.10 دوافع التوقيع على اتفاق الشاطئ:

رغم أن هناك عوامل اختلاف بين فتح وحماس ما زالت حاضرة والعديد من مبررات استمرار الانقسام ما زالت قائمة، إلا أن دوافع عديدة قادت إلى التوقيع اتفاق الشاطئ سنتحدث عنها بالتالي:

**أ- دوافع حركة فتح:**

1. انسداد الأفق مجدداً أمام مسار التسوية السلمية نتيجة للتطرف "الإسرائيلي" والانحياز الأمريكي، مما قد يجبر فتح على إدخال تعديلات كبيرة على نهجها السياسي.
2. سعي فتح إلى معالجة الأزمات التنظيمية الداخلية خصوصاً المرتبطة بقطاع غزة والشتات، إذ لم تنجح فتح في إعادة بناء مؤسساتها التنظيمية فيهما بالشكل الذي ترجوه، وكذلك فإنها تسعى إلى التصدي لمحاولات النائب محمد دحلان لمعاودة ممارسة دور قيادي داخل فتح.
3. تعزيز شرعية منظمة التحرير الفلسطينية والرئيس محمود عباس في تمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني.
4. استثمار ما تعتقد فتح أنه لحظة ضعف تمر بها حماس؛ نتيجة الحصار الخانق من الطرف المصري على قطاع غزة، ونتيجة الموجة الواسعة التي تستهدف "الإسلام السياسي في المنطقة".

5. الاعتقاد بأن الانتخابات المزمع عقدها بعد ستة أشهر ستكون في صالح فتح، استنادًا إلى العديد من المعطيات واستطلاعات الرأي.
6. إعادة الاعتبار لصورة حركة فتح الوطنية، التي تضررت جراء سلوك الأجهزة الأمنية والتنسيق الأمني مع الاحتلال وانسداد الأفق السياسي.
7. رغبة الرئيس محمود عباس الشخصية في إنهاء حقبته السياسية بعمل وطني نوعي، وبالذات على صعيد ترتيب البيت الفلسطيني.
8. عدم القدرة على إقصاء حماس كليًا من المشهد، بالرغم مما تعرضت له من ضغوط داخلية وخارجية.

**ب-دوافع حركة حماس:**

1. تضاؤل الأمل في تغييرٍ إيجابي في البيئة الإستراتيجية المحيطة بفلسطين، يدعم برنامج المقاومة، الذي تمثله حركة حماس.
2. تفكك "محور الممانعة" الداعم للمقاومة الفلسطينية، وانقطاع الدعم السوري، وتراجع الدعم الإيراني.
3. محاولة إخراج قطاع غزة من حالة الحصار الذي ازداد قسوة بعد الانقلاب الذي حدث في مصر.
4. إعادة الاعتبار لدور الضفة الغربية في التصدي للاحتلال والاستيطان والتهويد.
5. الضغط من أجل إعادة بناء وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية عبر مشاركة حماس والجهاد؛ وبما يضمن شراكة سياسية في القرار الوطني الفلسطيني.
6. الشعور بأن هذا قد يكون وقتاً مناسباً للاتفاق مع حركة فتح، التي تعاني من أزمة إدارة السلطة الفلسطينية، وأزمة مسار مفاوضات التسوية السلمية، ومن أزماتها الداخلية.
7. اطمئنان حماس إلى قوتها الذاتية، والاعتقاد بأن لديها من الحضور الشعبي الواسع في الداخل والخارج، ومن القوة العسكرية والتنظيمية في قطاع غزة ما يجعل أيّ طرفٍ فلسطيني غير قادر على إقصائها عن المشهد السياسي.

### 5.1.11 الموقف الدولي من اتفاق المصالحة:

لم تستعجل القوى الغربية التراجع عن شروط الرباعية في التعامل مع الحكومة الفلسطينية (السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير بشكل عام)، ومن المتوقع أن يتم السكوت عن الاتفاق، بالذات من القوى الغربية، إذا ما قاد لتعزيز المسار السياسي الذي تدعمه هذه القوى (حلّ الدولتين، وتهميش حماس)، لذا فقد يكون الموقف الغربي متحفظاً وحذراً، وقد ينتظر نتائج الانتخابات، إن جرت، ليتعرف على طبيعة القيادة الجديدة للشعب الفلسطيني، وليقرر الشكل الأنسب للتعامل معها.

### 5.1.12 الموقف الإسرائيلي من اتفاق المصالحة:

"من المتوقع أن يعمل الكيان الإسرائيلي على عرقلة الاتفاق وإجهاضه بكل السبل الممكنة، نظرًا لأنه المستفيد الأكبر من حالة الانقسام، والوسائل التي قد يستخدمها الاحتلال كثيرة ومؤثرة، فالضغوط الاقتصادية والأمنية والعسكرية قد تنجح في التأثير، بالذات على موقف السلطة في رام الله لذلك تسعى إسرائيل لإفشال هذا الاتفاق بكل السبل والطرق المتاحة إليها. (المركز الفلسطيني للإعلام، 7:1:2014)

### 5.1.13 المخاوف الإسرائيلية من اتفاق الشاطئ بين حركة حماس وحركة فتح:

إن الجميع في تل أبيب نظر بعين الدهشة والاستغراب لما حدث في مخيم الشاطئ، ولما سيحدث بما في ذلك أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، حيث ذهبت صحيفة يديعوت أحرنوت إلى وصف ما حدث بأنه بمثابة فشل استخباراتي جديد، حيث أشارت الصحيفة إلى أن كافة التقديرات الاستخباراتية كانت تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن المصالحة لن تتم وأن فرص حدوث ذلك ضئيلة للغاية وذلك لأن حماس لن تسمح بموطئ قدم للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة.

وقالت إن هذه الأجهزة اعتمدت في تقديراتها هذه على تغير النظام في مصر، وأنه "أضعف من أن يكون قادرًا على فرض مصالحة على الطرفين". وتابعت أنه لو علمت إسرائيل مسبقًا بالاتفاق المتبلور لمارست ضغوطًا هائلة على "الرئيس محمود عباس" لمنعه من التوقيع عليه.

والأكثر من ذلك كان تعليق أحد الوزراء الإسرائيليين على ما حدث وذهب فيه كذلك لحد توجيه النقد المباشر للاستخبارات الإسرائيلية معتبراً أنها لم تتمكن من تقديم قراءة صحيحة للاتصالات المتواصلة في مصر للمصالحة.

ويمكن القول إن حديث المخاوف الإسرائيلية من المصالحة جاء ليعبر بصدق عن حالة الارتباك الواضحة التي تعيشها الحكومة الإسرائيلية التي عبرت على لسان بنيامين نتنياهو بأنه يجب على السلطة أن تختار بيننا وبين حماس، حيث إن تل أبيب لا تريد هذه المصالحة ولا تريد أن يكتب النجاح لها، وترى أن الوضع القائم الآن يخدم مصالحها، ولا يمكن إيجاد وضع أفضل منه لأن إتمام المصالحة يعني عدم قدرة الحكومة الإسرائيلية في الإقدام على تقديم مشروعات وهمية للسلام مع الجانب الفلسطيني لا هدف من ورائها سوى تضليل المجتمع الدولي، في الوقت الذي تستمر فيه عمليات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعملية التهويد واسعة النطاق في القدس المحتلة، فضلًا عن عدم وجود ذرائع جديدة لشن اعتداءات أخرى على قطاع غزة بدعوى تصفية حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية (المطيري، 3:1:2011).

## 5.2 المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الإسرائيلية خلال فترة العدوان عام 2014:

### 5.2.1 عملية سياسية إلى جانب العدوان:

رأى رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) الأسبق، عامي أيالون، في مقال نشره في موقع «واللا» الالكتروني، أن الجانب المنتصر في العدوان مثل «الجرف الصامد» في الواقع الدولي الحالي هو ذلك الجانب الذي تكون روايته التاريخية أفضل، وأن الرواية الفلسطينية تتقدم على الرواية الإسرائيلية في هذا الشأن.

واعتبر أيالون أن «الجانب الذي يقتل فيه أكثر ليس الجانب المحق بالضرورة، والجانب الذي يقتل أكثر ليس الجانب المنتصر بالضرورة، وميزان العدالة والانتصار متملص ومتعدد الأوجه، وينطبق ذلك على أي مواجهة عسكرية، بدءا من حرب عالمية وحتى عملية عسكرية محدودة نسبيا مثل 'الجرف الصامد، وبرأيي كإسرائيلي، فإن عملية 'الجرف الصامد' تمثل حملة عسكرية عادلة بسبب الحق في الدفاع عن النفس، والقتال الذي يخوضه الجيش الإسرائيلي جار من خلال حرص على تطبيق قواعد القانون الدولي ضد إرهاب وحشي يحول مواطنيه إلى درع بشري وهو الذي يتسبب بموتهم (صحيفة هآرتس بالإنجليزية، 2014).

وأردف أيالون إنه «بالنسبة للكثيرين من الفلسطينيين، فإن حربهم هي حرب حتمية، حرب عادلة على الرغم من الضحايا الكثيرين، وهم يؤمنون أن طريق المقاومة ستؤدي بإسرائيل إلى إنهاء الاحتلال، تماما مثلما بنظرهم أن إسرائيل استسلمت لهم وانسحبت من لبنان، أو استسلمت في الانتفاضة الثانية وانسحبت من غزة، ولذلك، فإنه برغم الضعف العسكري والمعاناة الإنسانية البالغة، تتعزز قوة حماس اليوم بنظر الجمهور الفلسطيني.

وأضاف أنه مثلما يدعي كل جانب بأن الحق معه، فإن بإمكان كل جانب الادعاء بأنه المنتصر في الحرب، والنصر لا يتحقق في ميدان القتال فقط، إذ أن طريقة القتال التي يستوعبها المجتمع الدولي باتت شرطا ضرورياً في الطريق إلى النصر، وانعدام تأييد المجتمع الدولي، أو في حالات متطرفة تتخذ فيها قرارات بشأن عزل سياسي وعقوبات، ستحول الانتصار في القتال إلى خطوة أخرى في الطريق إلى خسارة الحرب، وهنا يعود إلى الصورة انعدام الموضوعية حيال مصطلحات

القانون والعدالة، والمجتمع الدولي لا يحدد موقفه بموجب قوانين الحرب والقانون الدولي (صحيفة يديعوت أحرنوت، 2014).

وتابع أيالون أن "ما يعتبر عدلاً بنظر الجمهور هو ليس ما هو مسموح فيه بموجب القانون الدولي، ويحدد الجمهور موقفه من خلال القصة التي تروى له بالصور في وسائل الإعلام وحيز الانترنت، ومن خلال القصة يقرر من هو المحق، ومن هم الأخيار ومن هم الأشرار في المسلسل المتواصل للصراع الشرق أوسطي.

ووفقاً لاستيعابه للعدل يؤثر الجمهور على قيادته من أجل بلورة السياسة، التي يتم التعبير عنها بقرارات سياسية، وبالدبلوماسية وبضغوط الجمهور التي تضطر شركات اقتصادية إلى مقاطعة بضائع وأسواق، وبما أن الجانب المنتصر، بنظر أيالون، هو الجانب الذي تعتبر قضيته عادلة، فإنه "في امتحان النتيجة، يظل استمرار الاحتلال وعدد القتلى الفلسطينيين غير الضالعين في القتال، هما اللذان يشهدان على العدالة بنظر الجمهور في العالم، وما بدا في الأيام الأولى كحرب عادلة من أجل الدفاع عن النفس، نتيجة لقرارات حكومية مدروسة ومنضبطة سياسيًا" (مجلة مدار، العدد 338، 1:2015).

### 5.2.2 اتصالات مكثفة للتواصل إلى تهدئة بين المقاومة الفلسطينية وإسرائيل:

تحدث وزير الخارجية الأميركي جون كيري من جانبه هاتفياً مع نظيريه في قطر وتركيا، في إطار الجهود التي تبذل للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة، وجه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون نداء "جديدا إلى كل الأطراف من أجل احترام التزاماتهم بموجب القوانين الإنسانية الدولية، واحترام حياة المدنيين، وحصانة مقرات الأمم المتحدة والتزاماتهم حيال العاملين في المجال الإنساني"، وأضاف بان الذي يقوم بوساطة من أجل وقف إطلاق النار في غزة، أن الهجوم على المدرسة "يؤكد ضرورة السعي إلى وقف المجازر والسعي إلى وقفها منذ الآن"، وأكد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، رفضه وقف إطلاق النار مع إسرائيل في قطاع غزة قبل رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ سنوات (سكاي نيوز، 2014).

### 5.2.3 تهدئة محتملة بين المقاومة الفلسطينية والإسرائيليين:

سعت مصر وبتشجيع من واشنطن للتوسط من أجل التوصل لوقف محدود لإطلاق النار لأغراض إنسانية، وشاركت تركيا وقطر أيضاً في المساعي الدبلوماسية، وقال مسؤول في القاهرة، إن الهدنة قد تسري بحلول في عيد الفطر، لكن مسئولاً أميركياً قال إن من غير المرجح التوصل لأي هدنة بحلول مطلع الأسبوع، كما أكد على هذا الرأي وزير في الحكومة المصغرة الإسرائيلية المعنية بشؤون الأمن، أضاف أن الجيش يحتاج لما بين أسبوع وأسبوعين ليكمل مهمة هدم الإنفاق التي تستغلها حماس لشن هجمات عبر الحدود، وقال الوزير جلعاد أردان لراديو إسرائيل "إذا كان الحديث عن هدنة إنسانية لغرض –لا أحب قول هذا– إزالة الجثث فإن كل شيء له صلة بالمدنيين على المدى القصير قد يكون محل النظر.

### 5.2.4 موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية، أصدر الرئيس باراك أوباما بيانا عن إسقاط الطائرة الماليزية في أوكرانيا، وتطرق فيه إلى الشأن الفلسطيني، مؤكدا بأن إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن نفسها ضد هجمات الصواريخ والأنفاق من حماس. وقد ألحقت إسرائيل بالفعل نتيجة لعملياتها، أضراراً كبيرة بالبنية التحتية لحماس "الإرهابية" في غزة. وأشار الرئيس الأمريكي أن لدى الولايات المتحدة مخاوف جدية حول ارتفاع عدد القتلى المدنيين الفلسطينيين والخسائر في الأرواح الإسرائيلية.

وهذا ما يستدعي أن يكون تركيز الولايات المتحدة والمجتمع الدولي للتوصل إلى وقف إطلاق النار الذي ينهي القتال، والذي يمكن أن يوقف قتل المدنيين الأبرياء، سواء في غزة أو في إسرائيل.

وبناء على ما سبق، عمل وزير الخارجية جون كيري، مع الحلفاء والشركاء للضغط من أجل وقف فوري للأعمال العدائية على أساس العودة إلى اتفاق وقف إطلاق النار في نوفمبر 2012 بين إسرائيل وحماس في غزة، مؤكدا بأن العمل لن يكون سهلا لتحقيق هدف وقف الأعمال العدائية لتجنب المزيد من القتلى المدنيين (موقع الجزيرة، 2014).

### 5.2.5 موقف وزير الخارجية الأمريكي جون كيري:

قال وزيرة الخارجية الأمريكية أن "إسرائيل تعيش تحت حصار منظمة إرهابية تعمل على بناء الأنفاق لتهريب الأصفاد والمخدرات مهدئة الأعصاب، والتي تستخدم لاختطاف المواطنين الإسرائيليين وأخذهم كرهائن، فضلا عن تجهيز وشراء صواريخ لاستخدامها ضد إسرائيل، وهو ما لا يمكن السكوت عنه. ولهذا تدعم الولايات المتحدة المبادرة المصرية بشأن وقف إطلاق النار، ثم يتم العمل من جديد على حل الأمور العالقة لوضع حد عادل لهذا الصراع".

وقد أكدت مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة سوزان رايس، على طبيعة العلاقة العميقة الممتدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في لقائها بجمعية القادة اليهود الوطنية بنادي الصحافة الوطنية بواشنطن، قائلة: "لقد أوضح نظام القبة الحديدية من جديد حقيقة أن الولايات المتحدة موجودة دائما لحماية إسرائيل. لقد كانت دائما للدولتين علاقة خاصة جدا، منذ قام الرئيس ترومان بجعل الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة في العالم تقوم بالاعتراف بدولة إسرائيل في مايو عام 1948، بعد 11 دقيقة فقط من إعلان ديفيد بن جوريون استقلال إسرائيل، "إن بذور الصداقة التي زرعت في ذلك اليوم نمت لتصبح كشجرة البلوط، قوية ودائمة".

وعلى جانب الكونجرس الأمريكي، فقد قدم مجلساه النواب والشيوخ دعماً واضحاً للعدوان الإسرائيلي، فقد اتخذ مجلس النواب الأمريكي قراراً –غير ملزم التصويت– يدعم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ويدين حركة حماس، حيث تبنى مشروع قرار رقم 657 « يؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ويستنكر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة دون مبرر». ويتضمن القرار تعديلا طرحه النائب الجمهوري إدوارد روس يسلط الضوء فيه على دور إيران في دعم حماس، وهو ما يتفق مع مزاعم الحكومة الإسرائيلية، وقد يكون مقدمة لمزيد من الضغوط على الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمفاوضات البرنامج النووي الإيراني (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014:1–4).

وقد أقر مجلس الشيوخ يوم 18 يوليو بالإجماع القرار (S.498)، الذي عرضه عدد من الأعضاء أبرزهم السيناتور ليندسي جراهام العضو الجمهوري عن ولاية ساوث كارولينا، في دعم العمليات العسكرية الإسرائيلية، حيث صوّت مجلس الشيوخ الأمريكي مساء الخميس 18 يوليو لدعم

الغزو الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة. لم يلق القرار أي صوت معارض – لم يشر إلى مئات من المدنيين الفلسطينيين، معظمهم من النساء والأطفال، الذين قتلوا من قبل إسرائيل في الأيام العشرة الماضية. ومن بين نصوص القرار– والتي تتفق كثيرا مع حيثيات قرار مجلس النواب السابق الإشارة إليه ما يلي:

"انطلاقاً من شعور مجلس الشيوخ بشأن دعم الولايات المتحدة لدولة إسرائيل لأنها تدافع عن نفسها ضد الهجمات الصاروخية غير المبررة من منظمة حماس في حين أن حماس هي منظمة إرهابية وفقاً لتصنيف الولايات المتحدة الأمريكية، ويدعو ميثاقها إلى تدمير دولة إسرائيل؛ وفي حين لا تزال حماس ترفض المبادئ الأساسية للجنة الرباعية في الشرق الأوسط (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وروسيا)، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ونبذ العنف، وقبول الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية السابقة؛ وفي حين قد قتلت حماس مئات من الإسرائيليين وعشرات من الأمريكيين في الهجمات الصاروخية والتفجيرات الانتحارية.

ومنذ انسحاب إسرائيل من غزة في عام 2005، أطلقت حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية آلاف الصواريخ على إسرائيل؛ حتى دخلت حماس في ترتيب الحكم في ظل وحدة وطنية مع حركة فتح والسلطة الفلسطينية؛ وفي حين أن حكومة الوحدة تشكل إطارا للموافقة على أعمال عدائية ضد إسرائيل، مما قد يسهم في تصور زائف من الشرعية لحماس، وفي حين أنه منذ يونيو عام 2014، أطلقت حماس ما يقرب من 300 صاروخاً على إسرائيل؛ وفي حين تبلغ ترسانة أسلحة حماس ما يقرب من 12,000 من الصواريخ التي تختلف في المدى.

وفي حين يتم استهداف المدنيين الإسرائيليين الأبرياء دون تمييز بسبب الهجمات الصاروخية التي تشنها حماس؛ وفي حين يعيش 5 مليون من الإسرائيليين حاليا تحت تهديد الهجمات الصاروخية من غزة، لذلك، فإن مجلس الشيوخ عدد النقاط التالية:

1. يؤكد مجدداً دعمه لحق إسرائيل في الدفاع عن مواطنيها، وضمان بقاء دولة إسرائيل.
2. يدين إطلاق الصواريخ على إسرائيل غير المبرر.
3. يدعو حماس أن توقف فورا جميع الصواريخ وغيرها من الهجمات ضد إسرائيل.

4. يدعو رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بحل ترتيب حكم الوحدة الوطنية مع حماس، وإدانة الهجمات على إسرائيل" (المركز العربي للبحوث والدراسات، 2014: 4-7).

### 5.2.6 موقف الدول الغربية خلال العدوان على غزة 2014:

قال وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير إن إسرائيل لديها الحق في الدفاع عن مواطنيها من الصواريخ التي تطلق من قطاع غزة، وحذر شتاينماير في تصريحات نقلتها صحيفة "جيروزاليم بوست" الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني من الهجمات الصاروخية المستمرة على إسرائيل ستؤدي إلى وضع يهدد بالتسبب في دوامة عنف وردود فعل ضد العنف، وذلك وسط تصاعد التوترات جنوب إسرائيل، وحث وزير الخارجية الألماني الأطراف على منع حدوث مواجهة عسكرية تخرج عن السيطرة. (الوفد، 2014)

حيث إن الموقف الأمريكي لا يختلف كثيراً عن نظيره الألماني، فقد أدان البيت الأبيض إطلاق الصواريخ على إسرائيل والتي وصلت إلى مدينة تل أبيب وعبر عن تأييده لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وقال جوش ارنست المتحدث باسم البيت الأبيض "ندين بشدة إطلاق الصواريخ المتواصل على إسرائيل والاستهداف المتعمد للمدنيين من جانب منظمات في غزة." وأضاف في مؤتمر صحفي "لا يمكن أن تقبل أي دولة إطلاق الصواريخ التي تستهدف المدنيين ونحن نؤيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد تلك الهجمات الشريرة."(رويترز، 2014)

ولم تختلف اللهجة الكندية عن غيرها من الدول السابقة حيث قال رئيس الوزراء الكندي "ستيفن جوزيف هاربر" إن "بلاده تقف حتى النهاية مع إسرائيل وتدعمها في عدوانها على قطاع غزة"، وأضاف هاربر – في بيان صحفي إن القوات الفلسطينية تطلق الصواريخ باتجاه إسرائيل، بدون التفريق بين مدني وعسكري، قائلاً: "قولاً واحداً هذه أعمال إرهابية"، وأشار هاربر إلى أن "حماس تستخدم المدنيين دروعاً بشرية في قطاع غزة، وأن على المجتمع الدولي ألا يدين ما تقوم به إسرائيل من هجمات عليهم" على حد زعمه، لافتًا أن كندا تدعو جميع حلفائها للوقوف بجانب "إسرائيل" في الحرب التي تخوضها ضد حماس التي تقتل المدنيين العزل، كما زعم، ودعا رئيس الوزراء الكندي الحكومة

الفلسطينية؛ على نزع الأسلحة من كافة الجماعات المسلحة في فلسطين، مشيرًا إلى أن إيران تدعم تسليح الجماعات الفلسطينية.(السبيل، 2014)

### 5.2.7 موقف الاتحاد الأوربي:

بالنظر إلى الموقف الأوربي، فلا يوجد اختلاف يذكر بين موقف الاتحاد الأوربي، والدول الأوربية على حدة. ووفقا لبيان الاتحاد في اجتماع القمة ببروكسل في 18 يوليو، "فإن المجلس الأوربي يتابع بقلق بالغ استمرار العنف في إسرائيل وقطاع غزة ويدين إطلاق الصواريخ من غزة على إسرائيل والاستهداف العشوائي للمدنيين. وشدد القادة والرؤساء على أن إسرائيل لها الحق في حماية سكانها من الصواريخ التي تُقذف من غزة، مضيفين "ولكن عند قيامها بذلك يجب أن تتصرف بشكل متناسب وضمان حماية المدنيين في جميع الأوقات".

ورغم دعوة المجلس الأوربي كلا الجانبين لتهدئة الوضع، ووضع حد للعنف ولمعاناة السكان المدنيين ولاسيما من خلال السماح بالوصول للمساعدات الإنسانية والعودة إلى التهدئة، فإنه لم يقدم أي مقترحات عملية، واكتفى المجلس بالترحيب بـ"الجهود الجارية من قبل الشركاء الإقليميين وعلى وجه الخصوص المبادرة التي أطلقتها مصر لتطبيق وقف إطلاق النار. ولم يتردد المجلس الأوربي في دعوة حماس للموافقة على هذه المبادرة. وقد قدمت دولتا فرنسا وألمانيا عدة مقترحات مدعومة من كاثرين أشتون تقضي بمساهمة أوربية مباشرة من أجل تأمين فتح المعابر ورفع الحصار عن غزة. وسيتم التشاور مع كل الأطراف الفاعلة في مصر ورام الله وتل أبيب، قبل صياغة الخطة الأوربية المتكاملة، وعن مواقف الدول الأوربية منفردة، فقد عكست البيانات الرسمية لتلك الدول نقاط الانطلاق الرئيسية المتفق عليها، وهي كالتالي (الجزيرة، 2014):

1. حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها بكل الأشكال.
2. تحميل حماس (تم استخدام مصطلح الجماعات المسلحة في بعض البيانات) مسئولية تفاقم الأوضاع بسبب إطلاقها الصواريخ على المدن الإسرائيلية، و"ترويع الأبرياء".
3. شجب العمليات العسكرية المستمرة على غزة.

**وبناءً على ذلك، قدمت هذه البيانات الرسمية عددا من الاقتراحات لمواجهة الأزمة، كالتالي:**

1. على الطرفين احترام الهدنة الموقعة عام 2012، والاستمرار في المفاوضات للوصول إلى تسوية سلمية نهائية.
2. التعبير عن القلق من تصاعد العنف في المنطقة، والذي يمكن أن يخرج عن نطاق السيطرة، وهو ما لا يصب في مصلحة أي من طرفي النزاع.
3. الدعوة إلى ضبط النفس، والابتعاد عن العمليات العسكرية.
4. دعم جهود الوساطة المصرية، والتعويل كثيرا على الدور المصري في احتواء الأزمة.

وعلى المستوى الشعبي، فقد تعالت الأصوات للتنديد بالعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة، حيث تحركت المسيرات في عدد من دول العالم رافضة للعدوان وذلك في الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وكندا وإسبانيا وفرنسا والدنمارك (مجلة المركز العربي للبحوث والدراسات، 5:2014).

## 5.3 المبحث الثالث: دور الدبلوماسية الإسرائيلية في حماية أمنها من تداعيات العدوان عام 2014:

### 5.3.1 تداعيات العدوان الإسرائيلي على غزة 2014 على الواقع السياسي الإسرائيلي:

**مردودات العدوان على الواقع السياسي الإسرائيلي**

ألقى العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة بظلاله على الواقع السياسي الإسرائيلي، بخاصة وان الحكومة الإسرائيلية حكومة ائتلافية من عديد الأحزاب والحركات السياسية، ذات مصالح وقناعات وتوجهات ومشارب سياسية وفكرية وأيديولوجية مختلفة، منها العلماني والليبرالي والقومي والديني، هذا العدوان جاءت مردوداته سلبية على المشهد السياسي الإسرائيلي الداخلي، ودفع نحو ضعف الحكومة وتخندق كل حزب وحركة سياسية خلف مبادئها وطروحاتها الذاتية، ومن مظاهر هذا المشهد:

1. اختلاف قوى الائتلاف الوزاري على سير العدوان على غزة، ففي حين سلك نتنياهو ووزير دفاعه وبعض رموز حزب الليكود والمنتفعين مسلكا متوازنا "على حد رأيهم" يراعي مصالح الكيان على المستوى العالمي يتمثل في توجيه ضربات قوية وموجعة للطرف الفلسطيني بموازاة الظهور أمام الرأي العام العالمي بان ذلك يدخل في إطار محاربة الإرهاب والدفاع عن النفس دونما اجتياح كامل للقطاع؛ هناك تيار آخر داخل حكومته الائتلافية لم يكن راضيا عن ذلك فطالب بما هو اكثر بحجة القضاء على الإرهاب الفلسطيني مرة والى الابد، ومن جملة هؤلاء ليبرمان ونائب وزير الدفاع السابق اردان وقوى اليمين المتطرف وغيرهم كثير؛ فقد بدا نتنياهو في اواخر ايام العدوان وحيدا حتى انه وافق على وقف العدوان دون العودة لما يسمونه المطبخ السياسي.
2. تراجع شعبية نتنياهو وحكومته على المستوى الشعبي الإسرائيلي، وعدم رضى الشعب من ادارته للعدوان، بخاصة بعد وصول نار المقاومة الفلسطينية إلى كل مكان داخل الكيان الإسرائيلي، وفقدان الإسرائيليين للأمن الفردي والجماعي، ولجوء ملايين الإسرائيليين إلى الملاجئ مما عطل مصالحهم واضر بها ايّما ضرر، بل واصاب الحياة الاقتصادية والسياحية والاجتماعية والخدماتية بالشلل شبه التام.

3. فقدان شرائح معيّنة من المجتمع الإسرائيلي بخاصة الشباب الثقة بالحكومة بل بالحكومات الإسرائيلية في توفير الأمن الشخصي والأمن المعيشي الامر الذي حمل عشرات الالاف من الإسرائيليين على الهجرة خارج البلاد وبالتحديد إلى مدينة برلين في المانيا فيما عرف بظاهرة (الملكي) أي اللبن، والحديث يدور عن هجرة حوالي (20,000) اسرائيلي شهرياً إلى الخارج في حين انه سجل لأول مرة في تاريخ الكيان الإسرائيلي ازدياد معدلات الهجرة العكسية على الهجرة الوافدة.
4. سوء اداء الطاقم السياسي والعسكري للعدوان والحرب وظهورهم امام الرأي العام الإسرائيلي بما يمكن ان يطلق عليه "غير القدوة"، لا بل وايضا وصول بعض الإسرائيليين إلى قناعة مفادها ان المقاومة الفلسطينية في غزة متفوّقة من حيث التخطيط والتكتيك العسكري على الجيش الإسرائيلي وعجزه الواضح في شلها والقضاء على قوتها رغم الوعود المتكررة التي أطلقها الطاقم السياسي والأمني.
5. عزلة الكيان الإسرائيلي عالميا بخاصة على مستوى دول الاتحاد الأوروبي نتيجة لممارساتها وجرائمها خلال العدوان على قطاع غزة، وحماقاتها العسكرية بقتلها للمدنيين وتدميرها للمؤسسات العامة ومنازل المواطنين الفلسطينيين وتعديها على حقوق الإنسان ودور العبادة والعلم.(جابر، 2014)

### 5.3.2 تداعيات الواقع الإقليمي والدولي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة:

بدا دور الولايات المتحدة الأمريكية الذي أبدت ترحيبا خجولا بالتقارب الفلسطيني بين حماس وفتح، وبتشكيل حكومة تكنوقراط على عكس الحكومة الإسرائيلية. وأن الإدارة الأمريكية سعت منذ اللحظة الأولى للعدوان لوقفه، ولم تظهر حماسًا للحملة العسكرية الإسرائيلية، ومع ذلك فقد تأخرت في التحرك الدبلوماسي، واقتصرت جهودها على الدعوة لوقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بموقف الاتحاد الأوروبي فإنه قد دعا إلى وقف الحرب والعودة إلى طاولة المفاوضات وإحياء عملية السلام، وقد سعت فرنسا للعب دور قيادي في هذا العدوان في إطار تقاربها مع قطر وتركيا. ويُذكر أن السلوك الفرنسي إلى جانب الدور المصري السلبي استفز الإدارة الأمريكية،

وسرّع في توجه وزير الخارجية الأمريكي باتجاه الدوحة ثم القاهرة ثم باريس، في محاولة للعب دور على المحاور الآخذة في التشكل ومحاولة احتوائها.

أما مواقف الأطراف الإقليمية، فإن مصر عملت على استعادة دورها التقليدي، الذي لعبته في حقبة الرئيس حسني مبارك، غير أن أداء المقاومة وقدرتها على مقاومة الضغوط العسكرية، وردودها على الهدنات المقترحة ورفضها لبعضها، أضعف قدرة مصر على التحكم في مسار المفاوضات. بينما أفضت التجاذبات وتحركات الرأي العام العربي إلى إيجاد مزيد من الضغوط على الموقف المصري والعربي. وتمكنت قطر من تكريس دورها في الأزمة من خلال عاملين وجود قيادة حماس على أراضيها، وفرض صيغة الوفد الفلسطيني الموحد للتفاوض، وقامت تركيا بدور الداعم للجهود القطرية خصوصًا في الساحة الأوروبية، وتبنت هذه المواقف في لقاءاتها مع وزير الخارجية الأمريكي، وفي دعم اجتماع باريس، إلا أن جهودها مع قطر لم تنجح في تبني مبادرة موازية للمبادرة المصرية. (شهلوب، 2014)

### 5.3.3 السعي دبلوماسيًا لمنع عزلة إسرائيل:

لم تكن إسرائيل راضية عن الصلح بين حماس وفتح والذي عقد في أبريل 2014 بعد سنوات من الانقسام، والذي كان سبب في تشكيل حكومة الوفاق الوطني، إسرائيل في الحقيقة خائفة من أن هذا الصلح يؤدي إلى فقدان ثقلها وإضعاف موقفها في محادثات السلام لاحقًا، لهذا حث نتنياهو الرئيس الفلسطيني محمود عباس على "تمزيق" اتفاقه مع (حماس) وقال إن إسرائيل لن تشارك في محادثات سلام مع حكومة فلسطينية تدعمها الحركة الإسلامية. وفي ظل رفض إسرائيل، وافقت القوى العظمى مثل أمريكا وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على التعامل مع الحكومة الجديدة، لهذا وجدت إسرائيل نفسها وحيدة أمام المجتمع الدولي والمشهد السياسي العالمي، لهذا إسرائيل لم يكن لها خيار تحت هذه الظروف إلا أن تقوم بضربة عسكرية لتخرج نفسها من العزلة السياسية ولتكسر الوحدة الفلسطينية وتضع المصالحة على المحك ولتكسب تأييد الولايات المتحدة من جديد (مجدي، 2014).

### 5.3.4 تداعيات العدوان على غزة والمقاطعة الأوربية لإسرائيل:

أكد اقتصاديون أن قرار دول الاتحاد الأوروبي حظر استيراد الدواجن والألبان من المستوطنات الإسرائيلية يأتي في إطار المساعي الدولية للضغط على تل أبيب، لتجديد المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، ويأتي قرار الحظر بموجب العقوبات التي أقرتها المفوضية الأوروبية في شهر فبراير/شباط 2014، والتي قضت بعدم الاعتراف بالخدمات البيطرية الإسرائيلية والمنتجات الزراعية واللحوم التي مصدرها المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة والقدس وهضبة الجولان، وتخشى كبرى شركات التسويق والقطاعات التجارية والاقتصادية بتل أبيب أن تتواصل حملات المقاطعة، حيث لا تستبعد أن يتدحرج الحظر الأوروبي ليكون ككرة الثلج، ليشمل مختلف الصادرات الإسرائيلية، وأبدت أوساط بالحكومة الإسرائيلية مخاوفها من اتساع دائرة المقاطعة العالمية، وكثفت إسرائيل جهودها الدبلوماسية واتصالاتها مع الحكومات الأوروبية لثنيها عن قرارها، وطالب وزير الزراعة الإسرائيلي مائير شامير أوروبا بتجميد قرار منع الاستيراد والتسويق الذي سيتم الشروع في تطبيقه مطلع سبتمبر/أيلول القادم، إلا أن تل أبيب لا تعلق آمالا على ذلك وتبدي تشاؤمها تجاه إمكانية تجاوب الاتحاد الأوروبي مع طلبها، وذلك في ظل موقف المجتمع الدولي من إسرائيل بسبب الحرب على غزة، وبالمقابل أطلقت وزارة الخارجية الإسرائيلية حملة دبلوماسية خاصة لتجنيد الحكومات الأوروبية بغرض كبح ظاهرة المقاطعة المتصاعدة، ومنع سريان التعليمات الجديدة، وذلك إلى جانب المساعي لطرق أبواب أسواق عالمية بديلة في شرق آسيا وأفريقيا وأميركا الجنوبية.(يمن 24، 2014)

### 5.3.5 تداعيات ودوافع المقاطعة الإسرائيلية بعد العدوان على قطاع غزة:

ويرى مطانس شحادة الباحث في الاقتصاد السياسي في مركز مدى الكرمل بحيفا، أن قرار الحظر الأوروبي ينسجم مع استمرار الحراك الشعبي العالمي المناهض للاحتلال والمشروع الاستيطاني، ويندرج ضمن اتساع دائرة المقاطعة العالمية لمزيد من صادرات ومنتجات المستوطنات.

ولا يستبعد شحادة أن يتأثر الاقتصاد الإسرائيلي بالركود والانكماش، وذلك بفعل كلفة الحرب والخسائر التي تكبدتها مختلف القطاعات التجارية والزراعية والسياحية، وعبر عن اعتقاده أنه في حال

واصلت تل أبيب التعنت في مفاوضات السلام فإن ذلك "سيقابل بمزيد من المقاطعة الأوروبية التي ربما تمتد لأسواق عالمية أخرى، وهذا ما تخشاه إسرائيل".(الجزيرة نت، 2014)

### 5.3.6 جانب من مظاهرة باريس في 13 يوليو 2014:

**التحركات الشعبية:**

- **فرنسا:** منذ بداية العدوان جابت مظاهرات عديدة المدن الفرنسية، مدعومة أساسا من الكنفدرالية العامة للشغل، الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان، الاتحاد اليهودي الفرنسي للسلام، جمعية التضامن الفرنسية الفلسطينية، الحزب الشيوعي الفرنسي، الحزب الجديد لمناهضة الرأسمالية، أوروبا الإيكولوجية الخضر وحزب اليسار، وبدأت في 13 يوليو 2014 في باريس أين شارك فيها حوالي 10 ألاف، وكذلك في باريس أيضاً في 24 يوليو شارك فيها 25 ألفا من مساندي القضية الفلسطينية، وتم تنظيم مظاهرات أخرى في ليل وليون ومارسيليا وبوردو وتولوز، والعديد من المدن الأخرى تراوح عدد المتظاهرين فيها بين 200 و3000 متظاهر.
- **إسبانيا:** وقع أكثر من مائة فنان إسباني من بينهم الممثلين بينيلوبي كروز وخافيير باردم والمخرج بيدرو ألمودوبار بيانًا بعنوان "بيان الثقافة ضد الإبادة الجماعية للفلسطينيين" اتهم البيان إسرائيل بممارسة إبادة جماعية ضد الفلسطينيين وجاء في البيان مطالبة لإسرائيل بالعودة إلى حدود 1967 والإنهاء الفوري لحصار.

### 5.3.7 الموقف من عدوان 2014 بعد "تعثر" ثورات الربيع العربي:

بعد الإطاحة بالرئيس المصري الدكتور محمد مرسي من الرئاسة في 3 يوليو/ تموز 2013، تجمدت محاولات بناء المحور الجديد، ومنح الإطاحة مرسي الحياة لمحور الاعتدال القديم الذي اتخذ موقفا متحفظا تجاه مرسي، وبدأ محور الاعتدال القديم يتمدد ليضم إلى جانب دول محور الاعتدال القديم، عددا أكبر من الدول في إطار هدف واحد مشترك يجمعهم وهو "محاربة الإرهاب والتطرف"، ومن الدول الجديدة التي ضمها محور الاعتدال: العراق، وموريتانيا، والجزائر، وتبدلت مواقف هذه الدول من العدوان على غزة وفقا لهذه التحولات الجديدة، واستمر الموقف الإيراني ضعيفا، وغاب

الموقف السوري بسبب الانشغال بالحرب الدائرة في سوريا منذ عام 2011، فيما تكررت المواقف السابقة في دولتي قطر وتركيا القريبتين من محور الممانعة (السبيل، 2014، نت).

**5.3.8 أبرز ملامح الموقف من العدوان على قطاع غزة عام 2014 في التالي:**

1. بينما كانت التحركات الشعبية حاضرة في عدوان 2008 وعدوان 2012، تمت محاصرتها في عدوان 2014 بدعوى الحالة الأمنية، ومنعت قوات الأمن الجزائرية مسيرة لدعم غزة، كان يقودها الرجل الثاني في الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، على بلحاج، في العاصمة الجزائرية، كما قيد قانون التظاهر الذي تم إصداره بعد إطاحة الرئيس الاسبق محمد مرسي من الفعاليات في الشارع المصري.
2. لم تكن التحركات في الشارع الموريتاني بنفس القوة في عدوان 2008، وكان الموقف الموريتاني الرسمي ضعيفا للغاية، مقارنة بموقفه عام 2008 عندما قطعت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وانتقد عدد من المشاركين في مسيرة غزة بنواكشوط يوم الجمعة الماضي "صمت" النظام الموريتاني على الجرائم المرتكبة من قبل الاحتلال في قطاع غزة منذ أسبوعين، وقال حبيب ولد أكاه الناشط الطلابي ورئيس المبادرة الطلابية لمناهضة الاختراق الصهيوني (غير حكومية) إن موقف النظام الموريتاني من أزمة غزة موقف "غريب ومعيب".
3. في مصر، تمثل الموقف الرسمي من العدوان على غزة في مبادرة أطلقتها لوقف العدوان على غزة، وقبلت إسرائيل بها وحظيت بدعم دولي، فيما رفضتها حماس وبقية فصائل المقاومة لأنها لا تحقق شروطها، وبذلت مصر جهوداً دبلوماسية لتنفيذها، ووجهت انتقادات للإدارة المصرية بسبب تعقيدات في فتح معبر رفح على الحدود مع قطاع غزة، الأمر الذي حال دون وصول مساعدات لأهالي القطاع نظمها نشطاء مصريون، وردت الحكومة المصرية على هذه الاتهامات بالمطالبة بعدم التركيز على معبر رفح وحده، لوجود معابر أخرى يتعين المطالبة بفتحها أيضاً.
4. اقتصر الموقف السعودي على تصريحات الإدانة والوعود بدعم مادي لإعادة إعمار غزة، وأفتى مفتي عام المملكة العربية السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء عبد العزيز آل الشيخ بتحريم

المظاهرات التي انطلقت في العديد من الدول العربية والإسلامية لنصرة الفلسطينيين في قطاع غزة، واصفا إياها بأنها "مجرد أعمال غوغائية لا خير فيها، ولا رجاء منها".

5. مثل مواقفها السابقة في 2008 و2012، خرجت تصريحات قوية عن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان وصف فيه النهج الذي تتبعه إسرائيل تجاه الفلسطينيين أنه لا يختلف عن عقلية الزعيم الألماني الراحل أدولف هتلر، متهما تل أبيب بارتكاب "فظائع وحشية ممنهجة"، وانتقد صمت المجتمع الدولي بسبب ما وصفه بـ"التراخي" في إيقاف الاعتداءات الإسرائيلية، وإن واجه الدور التركي بعض انتقادات من خصومه السياسيين بأنه توقف عند حد التصريحات دون الأفعال المؤثرة على الصعيد الدبلوماسي وغيره.
6. اقترحت قطر في 14 يوليو/ تموز أمام اجتماع وزراء الخارجية العرب في القاهرة إنشاء ميناء تجاري بقطاع غزة تحت إشراف دولي، وهو الشرط الذي تتبناه حماس لوقف إطلاق النار، وبعدها بيومين سافر أمير قطر، تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني، إلى تركيا واجتمع برئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في وقت متأخر من مساء 16 يوليو/ تموز الماضي للنقاش بشأن غزة، كما سافر إلى السعودية في 22 يوليو/ تموز في زيارة قالت وسائل إعلام أنها تصب في نفس الهدف، وعلى ذلك، يبدو أن المواقف الإقليمية بدت متأثرة بمسيرة ثورات الربيع العربي صعوداً وهبوطاً، وبقي الموقفان القطري والتركي ثابتين، وغيبت الحرب الدائرة في سوريا موقف النظام السوري في عدواني 2012–2014، فيما أضعفت موقف إيران وحزب الله لانشغالهما بدعم حليفهما بشار الأسد (السبيل، 2014).

### 5.3.9 نص اتفاق التهدئة مع إسرائيل:

وينص الاتفاق على مجموعة من النقاط عمل عليها المفاوضون الفلسطينيون والإسرائيليون خلال محادثات غير مباشرة جرت في القاهرة على مدى أسابيع، وفيما يلي أبرز نقاطه:

1. توصل الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي الثلاثاء 26 أغسطس/آب بوساطة مصرية إلى اتفاق لإنهاء 51 يوما من القتال قتل خلاله أكثر من 2100 فلسطيني وحوالي 70إسرائيليا.

2. توافق حماس والفصائل الأخرى الناشطة في غزة على وقف إطلاق كل الصواريخ والمورتر على إسرائيل.
3. توقف إسرائيل كل العمليات العسكرية بما في ذلك الضربات الجوية والعمليات البرية.
4. توافق إسرائيل على فتح المزيد من معابرها الحدودية مع غزة للسماح بتدفق أيسر للبضائع بما في ذلك المعونة الإنسانية ومعدات إعادة الإعمار إلى القطاع.
5. في إطار اتفاق ثنائي منفصل توافق مصر على فتح معبر رفح على حدودها مع غزة.
6. يتوقع من السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس محمود عباس تسلم المسؤولية عن إدارة حدود غزة من حماس.
7. تتولى السلطة الفلسطينية قيادة تنسيق جهود إعادة الإعمار في غزة مع المانحين الدوليين بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.
8. ينتظر من إسرائيل أن تضيق المنطقة الأمنية العازلة داخل حدود قطاع غزة من 300 متر إلى 100 متر إذا صمدت الهدنة.
9. توسع إسرائيل نطاق الصيد البحري قبالة ساحل غزة إلى ستة أميال بدلا من ثلاثة أميال مع احتمال توسيعه تدريجياً إذا صمدت الهدنة.

وفي إطار الاتفاق كذلك وافق الطرفان على التعامل مع القضايا الأكثر تعقيدا والتي هي محور خلاف بينهما بما في ذلك الإفراج عن سجناء فلسطينيين ومطالب غزة بميناء عبر محادثات أخرى غير مباشرة تبدأ في غضون شهر.(موقع روسياRT، 2014)

### 5.3.10 العداء الإسرائيلي لدور اللجنة الذي يترأسها المحقق ويليام شاباس:

منذ أن بدأت لجنة التحقيق الدولية عملها، سارعت حكومة العدو، بدعم من حلفائها الدوليين والإقليميين، للتشكيك في دورها «المنحاز سلفًا... نظرًا إلى انعدام الحيادية والموضوعية» من خلال رئيسها، وبدعوة الهيئات الدولية المعنية لمطالبته بالاستقالة. وهذا ما عبّر عنه شاباس في شهر أيلول/ سبتمبر من العام 2014، حينما أعلن عبر حديثه مع صحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في لندن «أتعرض لضغوط شديدة من الحكومة الإسرائيلية وقال لا لن أستقيل إلا إذا رأى مجلس حقوق الإنسان

التابع للأمم المتحدة أن وجودي على رأس اللجنة سيعطل سير التحقيق، وإلا فلن أستقيل»، مضيفًا «أنا لم أسمع هذه الدعوات إلا من الإسرائيليين، وإعلامهم ومن المؤيدين لهم، ولن أفسح المجال لأي منهم ليزعجني، فأنا هنا من أجل القيام بعمل كلفت به ولن أتراجع، والتحقيق يجب أن يجري».

**5.3.11 تهديد شاباس بالقتل من قبل الإسرائيليين**

مع مرور الوقت، وبدء اللجنة بكتابة تقريرها، صعّدت حكومة إسرائيل من حملة العداء على رئيس اللجنة، لتصل لمستويات خطيرة، دفعت بشاباس ليعلن عبر مجلة «عين على الشرق الأوسط» الأجنبية عن تسلمه لتهديدات بالموت «تلقيت بريدا الكترونيا يحوي تهديدات عدوانية جدا تهديدات على حياتي»، مضيفًا «لا ألوم أي تنظيم أو دولة بالقيام بهذه التهديدات...لكن هناك أجواء ساعدت على ذلك، لأن هناك أشخاصا لا يرغبون بالتحقيقات».

لكن الحقوقي الكندي البارز، الخبير بقضايا حقوق الإنسان، اضطر إلى تقديم استقالته للمفوضية العليا لحقوق الإنسان، معللًا سبب اتخاذه قراره «لمنع أي تأثير لهذه القضية على إعداد تقرير اللجنة ومستجداته، الذي يتوقع أن يصدر في آذار/ مارس 2015». وعلى الفور، رحبت حكومة العدو على لسان أكثر من مسؤول فيها باستقالة شاباس، المثير للشكوك كان التكليف السريع برئاسة اللجنة للقاضية الأميركية ماري ماكغاون ديفيس نائب وزير الخارجية تساحي هانغبي قال «لا ضلع لإسرائيل في الضغوط التي مورست عليه لتقديم الاستقالة».

أما ياريف ليفين، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، فقد دعا «لحل لجنة التحقيق الدولية كليًا»، مشيرًا إلى أن «تعيين شاباس رئيسا لها كان خاطئًا من أساسه»، ومضيفًا «أن خطوة شاباس هذه هي دليل آخر على أن جهودًا دبلوماسية حازمة وإصرارًا حكوميًا . تقرأ: الضغط الصهيوني والأميركي ـ يؤديان في نهاية المطاف إلى تحقيق نجاحات في الحلبة المعادية التي يمثّلها مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة». أما نتنياهو، فلم يكتف بالدعوة إلى تهميش التقرير الدولي الذي كان يشرف على إعداده شاباس، بل وضع تقرير اللجنة على الرف، وهو ما يعكس استهزاءً بأي قرار دولي لا ينحاز لجانب القاتل على حساب الضحية.(العبد الله، 2015)

### 5.3.12 إسرائيل والرئيسة الجديدة للجنة التحقيق:

يبدو أن القراءة الإسرائيلية لاستقالة شاباس، وتعيين القاضية الأميركية ماري ديفيس، رئيسة جديدة للجنة وكأنها حققت نصرا دبلوماسيًا. فبخلاف شاباس تعتبر ديفيس من وجهة نظرها "أكثر توازنًا"، ما يستدعي في الحد الأدنى البحث عن ميولها الحقيقية، على قاعدة أن وجهة النظر الإسرائيلية لمفهوم التوازن وطبيعته يعني في مطلق الأحوال الانحياز لجانبها؛ وهو ما ظهر بشكل جلي في المواقف التي أطلقتها ديفيس في معرض إشادتها بالتحقيق الذي أجرته إسرائيل حول عملية "الرصاص المصبوب"، وفي المقابل انتقدت المنظمات الفلسطينية على إهمالها التحقيق.

وبحسب التقارير الإسرائيلية، فإن القاضية ديفيس على معرفة تفصيلية بالعلاقات المعقدة بين قطاع غزة وإسرائيل، كما سبق وأن ترأست في خلال الأعوام المنصرمة لجنة مجلس حقوق الإنسان، التي عملت على تنفيذ توصيات تقرير لجنة غولدستون الخاصة بعملية "الرصاص المصبوب" في قطاع غزة. يشار إلى انه من الناحية القانونية ينبغي على إسرائيل الالتزام بالتعاون مع اللجنة ورئيستها، باعتبارها اثنت على حيادية القاضية وأسلوب عملها.(حسين، 2015)

### 5.3.13 الاحتلال يستبق تحقيق الأمم المتحدة ويصدر تقريره عن "عدوان غزة 2014"

أصدر الاحتلال الإسرائيلي، تقريرا يقول فيه إن حربه على غزة عام 2014 كانت مشروعة، وذلك في خطوة تهدف لاستباق نتائج تحقيق تجريه الأمم المتحدة بخصوص جرائم حرب، ورفضه رئيس الوزراء "الإسرائيلي" بنيامين نتنياهو ووصفه بأنه مضيعة للوقت، وأشار التقرير الذي يقع في 277 صفحة واستند إلى تحقيقات داخلية "إسرائيلية" وبيانات لزعماء غربيين يؤيدون "حقها في الدفاع عن نفسها"، إلا أن حكومة نتنياهو تأمل في تبديد الانتقادات التي سترد في تحقيق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة مقدمًا.

واعتبر الاحتلال الإسرائيلي أن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة منحاز، وقاطع محققيه، على غرار مقاطعته لمحققي المجلس الذين درسوا حربه على غزة التي دارت في أواخر عام 2008 ومطلع عام 2009، واتهم تحقيق المجلس "إسرائيل" بارتكاب جرائم حرب، وشكك التقرير الجديد للحكومة الصهيونية في أرقام الأمم المتحدة قائلا "إن من تأكد قتلهم من غير المسلحين يمثلون

36 في المائة من القتلى الفلسطينيين، وإنه تم تحديد هويات الكثير من المسلحين على أنهم مدنيون بما يتنافى مع الحقيقة".

وأضاف، "وقع الضرر على السكان المدنيين أيضاً نتيجة الآثار المؤسفة –وإن كانت مشروعة– والعرضية لعمل عسكري مشروع بالقرب من المدنيين ومحيطهم، ونتيجة القيود التي لا مفر منها على القادة، فهم ليسوا معصومين من الخطأ ومعلومات المخابرات ليست مثالية، كما أن الأنظمة التكنولوجية تخفق في بعض الأحيان.".(فلسطين اون لاين، 2015)

### 5.3.14 تقرير الأمم المتحدة للعدوان على قطاع غزة عام 2014:

اتهم محققو الأمم المتحدة "إسرائيل والجماعات الفلسطينية بارتكاب انتهاكات في عدوان غزة قد ترقى إلى جرائم حرب". واعتبر التحقيق الذي نشر في جنيف ان «إسرائيل والمجموعات المسلحة الفلسطينية ارتكبوا على الأرجح جرائم حرب خلال النزاع في غزة صيف 2014». وأفاد التقرير الذي أعد بطلب من مجلس الأمم المتحدة لحقوق الأنسان بأن لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة "جمعت معلومات مهمة تؤكد احتمال أن تكون إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة ارتكبت جرائم حرب".

وقال التقرير إن "فشل إسرائيل في تغيير المسار رغم ضخامة أعداد القتلى والدمار في غزة يثير تساؤلات بشأن انتهاكات محتملة من جانب القيادات السياسية والعسكرية، وطالب محققو الأمم المتحدة إسرائيل بتقديم تفاصيل عن قرارات الاستهداف حتى يتسنى تقييم هجماتها على غزة على نحو مستقل. وبالمقابل دان محققو الأمم المتحدة تنفيذ ما سماها "جماعات فلسطينية" إعدامات بحق "متواطئين مزعومين" وهو ما قد يرقى لجرائم حرب، وطالبوا بمحاسبة المسؤولين.

وقال التقرير إن لجنة الأمم المتحدة المستقلة للتحقيق بشأن العدوان على قطاع غزة الذي تسميه "النزاع" في عام 2014 معلومات كثيرة تشير إلى "ارتكاب كل من إسرائيل والجماعات المسلحة الفلسطينية لجرائم حرب محتملة". وقالت رئيسة اللجنة القاضية ماري ماكغوان ديفيس في مؤتمر صحفي "إن مدى الدمار والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مسبوقين وسيؤثران على الأجيال القادمة"، وأضافت أن "هناك أيضاً خوف مستمر في إسرائيل بين المجتمعات التي تتعرض لتهديد

منتظم." وحسب التقرير، شهدت الأعمال العدائية عام 2014 زيادة كبيرة في القوة التدميرية التي استخدمت في قطاع غزة فقد أطلقت إسرائيل أكثر من 6 آلاف ضربة جوية وحوالي 5000 ألف قذيفة دبابة ومدفعية، وقد قُتِل 1462 مدنياً فلسطينياً –ثلثهم أطفال– في العملية التي استمرت 51 يوماً، وأطلقت الجماعات المسلحة الفلسطينية 4881 صاروخاً و1753 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2014 مما أسفر عن مقتل 6 مدنيين وإصابة 1600 على الأقل (الجزيرة، 2014).

وأضاف التقرير أنه قُتِل مئات المدنيين الفلسطينيين – لا سيما النساء والأطفال – في منازلهم، ولقد أدلى الناجون بشهادات مفصلة تصف الضربات الجوية التي حولت المباني إلى أكوام من التراب والركام في ثوانٍ معدودة. قال أحد أفراد عائلة النجار بعد هجوم على خان يونس يوم 26 تموز/يوليو قتل 19 من أقربائه، وعبرت لجنة التحقيق عن قلقها إزاء استخدام إسرائيل على نطاق واسع لأسلحة تقتل وتصيب في منطقة كبيرة، ورغم أن هذه الأسلحة ليست ممنوعة قانونًا إلاّ أن استخدامها في مناطق مكتظة بالسكان سيؤدي على الأرجح إلى قتل مقاتلين ومدنيين دون تمييز (عرب 48، 2014).

وهناك أيضاً على ما يبدو نمط آخر عند إصدار الجيش الإسرائيلي تحذيرات للناس بإخلاء منطقة ما كان يعتبر بصورة تلقائية أن أي شخص باق مقاتلًا، وتجعل هذه الممارسة الهجمات على المدنيين محتملة جدًا، قُتِل مئات الأشخاص ودُمِرت آلاف المنازل أو أُتلِفت أثناء التوغل البري الإسرائيلي في غزة الذي بدأ في منتصف شهر تموز/ يوليو 2014.

وقال التقرير إن الأعمال العدائية أبت أيضاً المدنيين في إسرائيل بقلق بالغ وعطلت حياتهم، وتحدث الشهود الذين يسكنون بالقرب من قطاع غزة عن اضطرابهم لرؤيتهم القصف من نوافذ غرفة جلوسهم ولكنهم عانوا أيضاً في الوصول إلى ملاجئ الأمان مع أطفالهم في الوقت المناسب عند اطلاق صفارات الإنذار لتحذرهم من الهجمات القادمة. ويبدو أن الغرض من وراء إطلاق آلاف الصواريخ وقذائف الهاون العشوائي على إسرائيل هو نشر الرعب بين المدنيين هناك (الأمم المتحدة، 2014).

وقال التقرير إن السلطات الإسرائيلية لم تستجب لطلبات اللجنة المتكررة للحصول على معلومات والإذن بدخول إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة المباشر إلا أن اللجنة حصلت على شهادات مروعة مباشرة عن طريق سكايب ومؤتمرات الفيديو عن بعد والمقابلات الهاتفية، كما قامت بإجراء مقابلات وجهًا لوجه مع ضحايا وشهود من الضفة الغربية خلال زيارتين إلى الأردن، واستمعت إلى شهادات ضحايا وشهود من إسرائيل سافروا إلى جنيف.

وقد أجرت لجنة التحقيق أكثر من 280 مقابلة سرية وتلقت نحو 500 شهادة مكتوبة. وقالت اللجنة: عند نشر التقرير قامت رئيسة اللجنة القاضية ديفيس والدكتور دِيِين بذكر عدد من الخطوات التي ينبغي على الأطراف والمجتمع الدولي اتخاذها، ومن بينها أنه على الدول أن تدعم وبقوة عمل المحكمة الجنائية الدولية فيما يخص الأرض الفلسطينية المحتلة. وأختتم التقرير بتصريح للمفوضين الذين عملا على إعداد التقرير: "لقد تأثرنا كثيراً بمعاناة الضحايا الهائلة وقدرتهم على التحمل"، وأضافا: "نأمل فقط أن يسهم تقريرنا حتى ولو بقدر صغير في إنهاء دورة العنف."(وكالة أنباء سوا، 2014)

### 5.3.15 خلاصة التقرير ديفيس بشأن العدوان على قطاع غزة عام 2014:

خلص التقرير إلى أن العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف عام 2014 "يرقى إلى جرائم الحرب"، حيث أسفر عن مقتل 1462 فلسطينياً، ثلثهم من الأطفال، وذكر أن إسرائيل استعملت في عدوانها على القطاع ما وصفه بـ"قوة تدميرية" بأكثر من ستة آلاف غارة جوية، وإطلاق نحو خمسين ألف قذيفة مدفعية على مدى 51 يوماً.

وأشار التقرير إلى أن عمليات الجيش الإسرائيلي في القطاع –وتحديداً في مناطق خزاعة والشجاعية ورفح– ترقى إلى جرائم حرب، لاستخدامه ذخائر ذات نطاق تدميري واسع جداً أدت إلى إصابة العديد من المدنيين، كما قال التقرير إن بعض ما قامت به فصائل المقاومة الفلسطينية يرقى إلى جرائم حرب، مشيراً إلى "تصفية العملاء"، واستهداف "مناطق مدنية إسرائيلية" بالصواريخ، وأضاف أن الفصائل أطلقت 4881 صاروخاً 1753 قذيفة هاون باتجاه إسرائيل، مما أدى إلى مقتل "ستة مدنيين في الجانب الإسرائيلي وإصابة 1600 على الأقل".

وأشار التقرير إلى مقتل مئات من المدنيين الفلسطينيين في منازلهم، خاصة من النساء والأطفال، مرفقا بشهادة لأحد أفراد عائلة النجار بعد غارة أدت إلى مقتل 19 من أفراد عائلته في خان يونس يوم 26 يوليو/تموز 2014، وقال الرجل "كلنا متنا في ذلك اليوم حتى من بقوا على قيد الحياة".

وأضاف "حقيقة أن إسرائيل لم تعدل عن شنها للضربات الجوية حتى بعد ما اتضحت آثارها الوخيمة على المدنيين، تثير التساؤل عما إذا كان هذا جزءا من سياسة أوسع وافق عليها –ضمنيا على الأقل– أكبر المسؤولين في الحكومة".

وقالت رئيسة لجنة التحقيق القاضية ديفيس في بيان إن "مدى الدمار والمعاناة الإنسانية في قطاع غزة غير مسبوقين وسيؤثران على الأجيال القادمة"، وأضافت في حديث لصحيفة "هآرتس"، أن في التقرير رسالة من اللجنة إلى إسرائيل هي ضرورة عدم استخدامها القوة العسكرية، وأن إلقاء القنابل الثقيلة على الأحياء السكنية ألحقت دمارا كبيرا في غزة، وفي المحصلة، طالب تقرير ديفيس الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي بإجراء تحقيقات داخلية تتيح محاسبة ومساءلة المسؤولين عنها، يشار إلى أن الرئيس الأول لفريق التحقيق الأممي في العدوان الإسرائيلي على غزة الكندي وليام شاباس قد استقال من منصبه في فبراير/شباط 205 احتجاجا على اتهامات إسرائيلية له بالتحيز، فخلفته في منصبه القاضية ديفيس.

### 5.3.16 الموقف الفلسطيني:

رحبت الأطراف الفلسطينية بالمنحى العام للتقرير، لكنها انتقدت موازنته في أحكامة بين جانبين غير متكافئين، حيث وصف إبراهيم خريشة المندوب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة التقرير بأنه متوازن إلى حد بعيد، مسجلا في الوقت نفسه موازنة التقرير بين جانبين في صراع غير متوازن، وهو الموقف نفسه تقريبا الذي عبرت عنه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي رحبت بالتقرير، واعتبرته "إدانة صريحة للاحتلال تستلزم جلب قادته إلى المحكمة الجنائية الدولية وكافة المحاكم الدولية"، لكن المتحدث باسمها سامي أبو زهري انتقد مساواة التقرير "غير المنطقية" بين الطرفين في بعض أجزائه (الجزيرة، 2014).

### 5.3.17 الموقف الإسرائيلي:

لم توافق إسرائيل على فكرة التحقيق في عدوانها على قطاع غزة صيف عام 2014، ومنعت أعضاء اللجنة من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية وإسرائيل بهدف إجراء التحقيق، ولم تحضر الجلسة التي قدمت فيها ماري ديفيس يوم 29 يونيو/حزيران 2015 تقريرها في جنيف أمام أعضاء مجلس حقوق الإنسان، واتهم مندوب إسرائيل إفياتار مانور، المجلس بأنه مسيس وغير محايد، وتحول إلى المجلس الفلسطيني لحقوق الإنسان، معتبرا أن "القرارات التي صدرت عن المجلس ضد إسرائيل أكثر من القرارات التي صدرت ضد بقية دول العالم مجتمعة" (الجزيرة للدراسات، 2015).

ووصف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تقرير اللجنة بأنه "منحاز"، وهاجم اللجنة الدولية بقوله إنها عينت من قبل "مجلس يطلق على نفسه مجلس حقوق الإنسان، لكنه يقوم بكل شيء ما عدا الاهتمام بحقوق الإنسان"، ولوح بالانسحاب من المجلس.

## خلاصة الفصل:

بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة بعد الساعة الواحدة من فجر يوم 8 يوليو/تموز 2014، باستهداف منزل المواطن الفلسطيني محمد العبادلة في بلدة القرارة جنوبي القطاع، وتبع الهجوم إعلان إسرائيل عن بدء حملة عسكرية أطلق عليها اسم "الجرف الصامد"، حيث ردت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقامة الإسلامية (حماس) بإطلاقها اسم "العصف المأكول" على تصديها للهجوم، بينما اختارت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي اسم "البنيان المرصوص" لعملياتها.

ونشرت وسائل الإعلام مساء الاثنين 14 يوليو/ تموز الماضي نص المبادرة المصرية التي توقفت الحرب على أساسها بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة، وقد وضعت مصر على حماس التي أصرت على فتح معبر رفح ورفع الحصار عن غزة شروطا من بينها تولي أمن السلطة الفلسطينية في رام الله شؤون معبر رفح عند فتحه، وألا يكون مفتوحا طوال الوقت.

وأدان عدد كبير من الدول مهاجمة إسرائيل لقطاع غزة، كما أعلنت دول تأييدها لها وأدانت الرد الصاروخي الفلسطيني عليها. ومن مؤيدي إسرائيل ألمانيا، حيث أعلنت أن من حق إسرائيل "الدفاع عن نفسها"، بينما أدانت دول أخرى اللجوء إلى العنف أيا كان مصدره، بعد توقف الحرب وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول الماضي عقد مؤتمر لإعادة إعمار غزة في القاهرة برعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ومشاركة خمسين منظمة وحكومة.

وخلص تقرير للجنة تقصي الحقائق حول العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة صيف 2014، نشر في نهاية يونيو/حزيران 2015 وعرف بتقرير ديفيس، إلى أن العدوان الإسرائيلي على غزة "يرقى إلى جرائم الحرب"، وأن 142 عائلة على الأقل فقدت ثلاثة أفراد أو أكثر في الهجوم على المباني السكنية أثناء الحرب حيث شنت إسرائيل أكثر من ستة آلاف غارة جوية، وأطلقت نحو خمسين ألف قذيفة مدفعية على مدى 51 يوما.

# النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق

**أولاً: نتائج توصيات الدراسة**

**ثانياً: المراجع**

**ثالثاً: الملاحق**

## أولاً: النتائج والتوصيات:

### أ- نتائج الدراسة:

1. استطاعت الحكومة الإسرائيلية في ظل الحراك الدبلوماسي خلال فترة العدوان على قطاع غزة عام 2008 أن تدير القرار في إسرائيل لكل ما يتعلق في الأمن الإسرائيلي أو السياسة الإسرائيلية والتي تأتي ضمن أدراج الحكومة الإسرائيلية وأن تشمل كافة المؤسسات الرسمية منها وغير الرسمية داخل النظام السياسي الإسرائيلي والمؤثرة في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، في توجيه الرأي العام ضمن إستراتيجية عامة، تهدف إلى تحقيق ما تصبو إليه السياسة الإسرائيلية على المستوى الداخلي والخارجي خلال فترة العدوان على قطاع غزة.
2. قامت وزارة الخارجية تسيفي لفني بحراك دولي وعربي وشعبي لأخذ غطاء دولي وعربي لشن العدوان على غزة وكان إعلان العدوان من الأراضي المصرية.
3. أثبتت الحرب مرة أخرى أن إسرائيل لم تعد تمتلك قوة ردع كافية في الصراع العربي – الإسرائيلي. وهو مما تبين في عدوان صيف 2006 على حزب الله، وعلى قطاع غزة 2008، أنها لم تواجه دولًا تمتلك آلات عسكرية وبنى تحتية باهظة التكاليف؛ وهي لهذا غير قادرة على استخدام التفوق العسكري الإسرائيلي في إيقاع خسائر تردع الطرف الفلسطيني عند أي مواجهة قادمة.
4. سببت الحرب في انكشاف المعسكر العربي الحليف للولايات المتحدة أمام الرأي العام العربي، وعجزه عن إدارة سياسته تجاه الدولة العبرية. سعي معسكر الاعتدال العربي إلى تركيع سورية، وتقليم أظافر حزب الله، وإعادة حماس إلى بيت الطاعة، أصبح أكثر صعوبة.
5. أظهر القرار الإسرائيلي بالعدوان، والعنف الإسرائيلي الهائل الذي استخدم فيها، من جديد الموقع المركزي الذي يحتله الشرط الأمني لإسرائيل بكل أطيافها السياسية. ما يعنيه هذا أن تصور الدولة العبرية لحل الدولتين، مهما كانت حكومتها، لن يخرج عن السقف الأمني بأي حال من الأحوال. إضافة إلى التوسع الاستيطاني المستمر، فإن التصور الأمني يعني نهاية حل الدولتين.

6. كشفت الدبلوماسية الإسرائيلية إبان العدوان على قطاع غزة حقيقة تبعية مؤسسات الدولة إلى المؤسسة العسكرية ومدى سيطرتها عليها، ويبين مدى التلاعب الدبلوماسي الممنهج بالقرار السياسي والأمني والذي كان في اتجاهين:

أ. الاتجاه الأول "البيئة الداخلية": يهدف من خلاله الساسة الإسرائيليين إلى خلق رأي عام مساند للسياسات الإسرائيلية هذا من جانب، ومن جانب آخر يوظف أحيانًا للدعم الحزبي للحزب المشكل للحكومة الإسرائيلية، ويتضح ذلك من خلال العدوان على قطاع غزة والتي كان أحد أهم أهدافها دعم حزب العمل وأولمرت رئيس الحكومة.

ب. الاتجاه الآخر"البيئة الدولية": هدف من خلاله الساسة الإسرائيليين إلى تسويق السياسة الإسرائيلية والموقف الإسرائيلي على مستوى دولي لكسب التأييد الدولي لسياساتهم كغطاء للتغطية على جرائمهم وممارساتهم غير الشرعية والتي ترفضها كافة المجتمعات الدولية.

7. سعت إسرائيل جاهدة بكل قواها لإفشال تقرير غولدستون الذي كان يدينها بجرائم حرب وجرائم إبادة جماعية خلال عدوانها عام 2008-2009.

8. مارست إسرائيل دورها الدبلوماسي بكسب التأييد الأمريكي والغربي لصالحها لتبرير العدوان على قطاع غزة لإيقاف إطلاق الصواريخ على الأراضي المحتلة وإنهاء حكم حماس الذي صعدت إلى الحكم بأول انتخابات حرة ونزيه شهدها العالم أجمع.

9. قامت إسرائيل بعدوان الثمانية أيام على قطاع غزة عام 2012 لاختبار موقف مصر بعد صعود الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم في مصر بعد الثورات العربية (الربيع العربي) الذي عصفت في منطقة الشرق الأوسط واختبار قوة المقاومة التي أصبحت في تطوير متزايد، وكانت العدوان قصيراً وخاطفاً حققت فيها المقاومة تحقيق لبعض الشروط لها.

10. لم تحقق إسرائيل أي من أهدافها المعلنة الأساسية الذي أشعلت فتيل العدوان على قطاع عام 2012 من خلالها بل كانت هناك معارضة كبيرة لذلك العدوان خاصة من الموقف العربي والشعبي والدولي والمصري.

11. خلال عدوان 2014 كان يتعلق بطبيعة التحالف الحكومي الذي يقوده نتنياهو، وحرصه على إظهار أن التزامه بأمن الدولة العبرية لا يقل عن التزام هؤلاء الحلفاء.
12. كان العدوان 2014 يتصل بطبيعة التحالف الإقليمي الذي ربط الدولة العبرية بعدد من الدول العربية، التي تقود منذ شهور حملة واسعة ضد قوى الإسلام السياسي. في محاولته اقتلاع حماس والقوى الإسلامية المسلحة في قطاع غزة، أو إضعافها بصورة فادحة على الأقل، أراد نتنياهو أن يقوم بدوره في موسم الحرب الإقليمية الشاملة على القوة الإسلامية وتعزيز تحالفاته العربية.
13. أن عدوان 2014 كان يتعلق بعملية السلام المتعثرة مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وغضب نتنياهو من قرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذهاب إلى المصالحة مع حماس وتشكيل حكومة التوافق الوطني الفلسطينية؛ فقد أصبح واضحًا خلال الأسابيع القليلة السابقة على حادثة الاختطاف أن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بدلًا من أن يتحمل مسؤوليته في إفشال الجهود الأميركية للتوصل إلى تسوية، يعمل على إحياء تصنيف حماس كمنظمة إرهابية، والربط بين اتفاق المصالحة الفلسطينية وادعاء عدم وجود شريك فلسطيني في عملية السلام.

**ب- توصيات الدراسة:**

في ضوء تلك النتائج توصي الدراسة بما يلي:

1. تحقيق الوحدة الوطنية والمصالحة الشاملة بين مختلف الفرقاء ببرنامج سياسي للحد الأدنى وفق وثيقة الوفاق الوطني أو حتى بدونه، حيث أن تطبيق اتفاق المصالحة الموقع بين فتح وحماس، وتوحد فصائل المقاومة المسلحة في الحرب الأخيرة في غزة، ودخول مفاوضات وقف النار مع إسرائيل بوفد فلسطيني موحد تشكل مدخلًا أساسيًا لتحقيق الوحدة الوطنية في هذه الظروف المتغيرة في المنطقة، كما أنه يوفر للفلسطينيين جميعًا العمل معًا وبشراكة حقيقية على كل الصعد.
2. نأمل من العالم العربي والإسلامي المشاركة الفاعلة لدعم القضية الفلسطينية وليس التدخل في القرار الفلسطيني الداخلي الذي يعيد القضية الفلسطينية للوراء
3. الاعتماد علي الدبلوماسية الشعبية والجاليات الفلسطينية في الخارج لتوحيد الجهود الفلسطينية في الداخل والخارج تحت رعاية وزارة الخارجية وسفرائها في العالم.
4. التوصل إلى إستراتيجية فلسطينية عامة وتشكيل طاقم دبلوماسي موحد قادر لمحاربة الأكاذيب الإسرائيلية في المحافل الدولية، والعمل على تشكيل قيادة وطنية موحدة بالتوافق للإشراف على تحقيق هذه الإستراتيجية التي تعدّ مرجعية لكل فلسطيني، للتوصل إلى هذه الإستراتيجية يجب مشاركة خبراء فلسطينيين، ومن ثم تشكيل إطار وطني مرجعي للإشراف على تطبيقها.
5. تقدم الفصائل الفلسطينية رؤية سياسية مرنة للوضع الفلسطيني ولوقف إطلاق النار القابل للحياة، إضافة إلى استجلاب المساعدات الدولية والعربية لإعادة الإعمار في غزة.
6. العمل على الاستفادة من العدوان الأخير بنشر الوعي والثقافة التي تستند إليها المقاومة، والعمل على حشد الجهود لدعمها إلى حين إنهاء الاحتلال، بما في ذلك إعادة تسييل المساعدات العربية والإسلامية للشعب الفلسطيني ودون شروط سياسية.

7. تطوير والتركيز على الدبلوماسية الشعبية والقدرات الدبلوماسية والسياسية لدى فصائل المقاومة بما يمنع ذوبانها في دولاب الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية التي أوصلت الوضع الفلسطيني إلى آفاق مسدودة.
8. ثبت أن التهدئة مع إسرائيل لا يضمنها أحد، ويمكن أن تخرقها بسبب تقديرات أمنية تخصها دون تقدير عواقبها السياسية، ولذلك يجب على المقاومة الاستعداد بالكامل وتطوير ترسانتها العسكرية دون توقف لتتمكن من للمواجهة القادمة والتي قد تكون في أقل من عامين بسبب التحولات السلبية تجاه المقاومة في الإقليم الدولي.
9. أثبت العدوان أن المقاومة المسلحة تشكل الأداة الأكثر فاعلية في إخضاع إسرائيل والتأثير على جبهتها الداخلية، ولذلك فإن الذهاب إلى المفاوضات السياسية دون غطاء من المقاومة هو عملية انتحار سياسي لذلك يجب الخلط بينهم لأن كل منهم يكمل الآخر.
10. يجب مشاركة الفصائل المقاومة بصنع القرار وأن وحدة المقاومة الميدانية بفصائلها المقاتلة ووحدة موقفها السياسي والشراكة الوطنية في إدارة القرار الفلسطيني سلمًا وحربًا تمثل أعلى درجات الاستثمار للقوة الفلسطينية في مواجهة إسرائيل.
11. إن تجربة خوض المعركة من قبل المقاومة في غزة بتوحد، أكد نظرية أن العمل الوطني من الداخل هو الأساس، وأن العامل الفلسطيني هو العامل الحاسم، غير أن هذا لا يلغي بالتأكيد ما للخارج الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي من عمق استراتيجي ودور في الإسناد السياسي والإعلامي والإغاثي، لذلك يجب توحيد جميع الفصائل تحت قرار سياسي وعسكري دون أقصاه أحد ليكون نتاج ثمارها قوية دبلوماسيًا ودوليًا..
12. يجب على المفاوض الفلسطيني أن يُعيد النظر في سياسات تعامله مع الجانب الإسرائيلي، وخاصة فيما يتعلق بالتنسيق الأمني الذي أصبح قيداً على التحرك الشعبي في الضفة الغربية.
13. يجب على الموقف العربي الرسمي أن يتعلم من التجربة من زاويتين: الأولى أن المقاومة الفلسطينية يمكن الاعتماد عليها لإشغال إسرائيل وإضعافها وتخفيف ضغطها الأمني على الدول

العربية، والثانية أن الرهان على كسر شوكة المقاومة الفلسطينية بكل تياراتها والرهان على سقوط برنامجها في غزة والضفة رهان فاشل.

14. يجب على الموقف العربي والإسلامي التفريق بين ما يُسمى (بالإرهاب) وبين المقاومة المسلحة الفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي العسكري، وضرورة استمرار الدفاع عنها في المحافل الدولية على هذا الأساس.
15. من الضروري أن تسعى المقاومة الفلسطينية لاستعادة نفوذها وعلاقاتها العربية والإسلامية التي تأثرت بسبب التحولات في المنطقة، وأن تسعى لتحقيق ذلك من واقع الحرص على المصلحة والعقلانية والانتماء الوطني والقومي، وليس من واقع الحاجة والضعف، خاصةً وأنها قاتلت وصمدت وحدها جيش بكامله بدعم شعبي ورسمي محدود.
16. يجب إعادة بناء الحركة الوطنية الشريفة في الضفة الغربية، وبذل جهود أكبر وأكثر تصميمًا في هذا المجال، بسبب عمل السلطة الحثيث على تجريد الضفة الغربية من السلاح، واعتقال مئات الكوادر من حركة حماس والجهاد الإسلامي، ولكن السكوت على هذا الوضع قد يخرج الضفة في النهاية من موازين العمل الوطني، وهي التي تعتبر الساحة الأهم للصراع في هذه المرحلة.
17. الحفاظ على علاقة المقاومة المتوازنة مع الجمهورية الإسلامية والحذر من الوقوع في شرك الاستقطابات السنية الشيعية.
18. خلق تكامل بين غزة والضفة لتستفيد الضفة من صمود المقاومة في قطاع غزة من خلال التركيز على مواجهة: الاستيطان، الاجتياحات للضفة والاعتقالات، تهويد القدس.
19. تحقيق أهداف مشتركة بين المقاومة الفلسطينية وبين رئيس السلطة محمود عباس لتشكيل جسور تواصل على طريق المصالحة، ويجب على الرئيس أن يدرك تمامًا أنه لا يمكن أن تنجح أي مفاوضات دون أن يكون لها حامي وحصن متين مثل المقاومة الفلسطينية لرد الحقوق المسلوبة.

## ثانياً: المراجع العلمية والكتب:

### أولاً: الكتب

1- أبـو سـيف، عـاطف، (2014)، **علاقــات إســرائيل الدوليــة: الســياقات والأدوات، الاختراقــات والإخفاقات**، المركز الفلسطيني للدراسات الإستراتيجية (مدار)، رام الله، فلسطين.

2- أحمد، صلاح، (2003)، **نظريـة الأمن الإسرائيلي**، الطبعة الأولي، دار التنوير للنشر والإعلام، بيروت، لبنان.

3- جمّال، أمل، (2010)، **المشـهد الأمنـي**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، تقرير مدار الإستراتيجي 2010، مؤسسة الأيام، رام الله ، فلسطين.

4- حافظ، حمد حمدي، (1960)، **قصـة البيـان الثلاثـي وسلسـلة كتـب سياسـية**، عدد 161، دار النهضة للنشر والتوزيع، القاهرة.

5- حبيب، إبراهيم، (2010)، **أصـول دراسـات الأمـن القـومي- أصـول إدارة الدولـة**، الطبعة الأولى، دائرة المكتبات بوزارة الثقافة الفلسطينية، فلسطين.

6- الحلبي، حسن، (1979)، **القرار والتسوية**، الطبعة الأولى، دكروب للطباعة والصحافة، بيروت، لبنان.

7- خليفة، أحمد؛ حيدر، رندة، (2015)، **العقيـدة الأمنيـة الإسـرائيلية وحـروب إسـرائيل فـي العقـد الأخير: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

8- سكرية وليد، (2009)، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات واستشارات، بيروت.

9- السمان أحمد، (2009)، **إسرائيل وإدارة الحرب علـى غزة**، مجلة الدراسات الدولية، العدد 176، بغداد.

10- الشامي، علي حسن، (2007)، **الدبلوماسـية، نشـأتها وتطوّرهـا وقواعـدها ونظـام الحصـانات والامتيازات الدبلوماسية**، الطبعة الثالثة، رشاد برس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

11- طاهر، علاء، (1991)، **حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي**، ط1، باريس.

12- عبد الخالق فاروق، (2009)، **الحرب على غزة، مفاهيم الربح والخسارة**، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، بغداد.

13- عبد الكريم، إبراهيم، (1994)، **الهستدروت وانتخاباتها الأخيرة في إسرائيل**، مجلة الأرض، عدد 6، دمشق، سوريا.

14- عبد الكريم، إبراهيم، (2000)، **المنظمة الصهيونية ويهود العالم**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر.

15- عبد الكريم، إبراهيم، (2001)، **السياسة الخارجية الإسرائيلية- الهوية- الأجهزة- الأداء**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات.

16- مرتضى، إحسان، (2006)، **الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملانية**، ط2، بيروت.

17- المصري، محمد، (2009)، **نظرية الأمن الإسرائيلي**، ط2، دار النشر والتوزيع، فلسطين.

18- مصطفي جيهان مصطفى، (2009)، **العدوان الصهيوني على غزة وتداعياته على المنطقة**، المجلة الكترونية المنتدى العالمي للبرلمانيين الإسلاميين، العدد 1، بيروت.

19- موسي، شحادة، (1971)، **علاقات إسرائيل مع دول العالم**، ط 33، مصر مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت.

20- نحاس، فادي، (2009)، **المشهد العسكري الأمني**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، مؤسسة الأيام للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين.

21- النعماني، أحمد، (1980)، **التركيب الاجتماعي للمجتمع الإسرائيلي وأثره على النسق السياسي**، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

22- هويدي، أمين، (1991)، **أزمة الأمن القومي العربي**، ط1، دار الشروق، القاهرة.

**ثانياً: الرسائل العلمية:**

1- حبيب، إبراهيم، (2009)، **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي (2000-2009)**، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، غزة فلسطين.

2- حبيب، إبراهيم، (2010)، **أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي المصري**، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.

3- حبيب، إبراهيم، (2010)، **أصول دراسات الأمن القومي**، أكاديمية فلسطين للعلوم الأمنية، فلسطين.

4- حسين، رائد (2010)، **دراسات الشرق الأوسط بعنوان "البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي"**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

5- شبيب، منيب، (2003)، **نظرية الأمن الإسرائيلية في ظل التسوية السلمية في الشرق الأوسط وأثرها على عملية التحول السياسي والاقتصادي للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في الفترة (1991-2002)**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

6- طه، سوسن، (2006)، **تأثير المنظمات الصهيونية في صناعة القرار السياسي الأمريكي**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

7- القاعوري، أحمد، (2010)، **التحولات الإقليمية وأثرها على نظرية الأمن القومي الإسرائيلي 2006-2012**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

8- ماضي، محمد، (2015)، **الأمن القومي الإسرائيلي وأثره على الأمن الفلسطيني، (1948 - 2012)**، أكاديمية الإدارة والسياسة، غزة، فلسطين.

9- محارب، محمود، (2013)، **عملية صنع القرار الأمن القومي في إسرائيل تأثير المؤسسة العسكرية فيها**، لبنان.

10- المغاري، هشام، (2008)، **الإستراتيجية العسكرية لكل من مصر وإسرائيل في حرب أكتوبر 1973م وتأثيرها على نتائج حرب**، دراسة مقارنة جامعة القدس، جامعة جنان، لبنان.

11- المغاري، هشام، (2013)، **المقاومة الفلسطينية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي**، جامعة جنان، لبنان، 2013.

12- منصور، علاء الدين (2013)، **الأمن القومي الإسرائيلي وانعكاساته على الإسلام**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

13- منصور، محمد، (2011)، **مفهوم الأمن القومي في ظل العولمة**، جامعة بيرزيت، فلسطين.

14- موسى، حسن، (2016)، **محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في إسرائيل**، مركز الديمقراطية العربي للدراسات، الأردن.

15- نتيل، ريم، (2014)، **الدبلوماسية بين التفاوض على اتخاذ القرار السياسي**، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

## ثالثاً: دراسات أجنبية: مترجمة

1- الإسرائيلي، المعهد، (2015)، **قانون السياسة الخارجية الإسرائيلية وسيلة للقوة الدبلوماسية الإسرائيلية الخارجية**، وزارة الخارجية، قسم البحوث، تل أبيب.

2- آلون، ايجال، وآخرون (1970)، **ثلاثة حروب وسلام واحد**، ترجمة محمود عباس، الناصرة: دار النهضة، فلسطين.

3- آلون، ايجال، وآخرون (1983)، **تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية خلال 35 عاماً**، إعداد سمير جبور، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قبرص.

4- انبار، افرايم، (2012)، **الأمن القومي الإسرائيلي وسط اضطرابات العالم العربي**، مدير مركز بيفن السادات للدراسات الإستراتيجية (BESA)، دراسة مترجمة عن اللغة العبرية، قبرص.

5- ايلون، ابرهام (1986)، **الأمن القومي الإسرائيلي خلال 35 عاماً من عمرها أي الثابت والمتغير في الإستراتيجية الإسرائيلية**، ترجمة دار المنار للصحافة والنشر، نيقوسيا، قبرص.

6- بلعه، ندين، (2009)، **المفاهيم الأساسية في إستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي**، مجلة الجيش، العدد 285، آذار، تل أبيب.

7- بن مئير، يهودا (1989)، **صناعة القرارات الأمن القومي في إسرائيل**، ترجمة عفير ربدر، ط1، دار الخليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان.

8- رآووت، موشيه، (2007)، **إعادة تنظيم السياسة الخارجية في رؤية الأمن القومي الإسرائيلي**، معهد الدراسات الإسرائيلي المختصة في الأمن القومي الإسرائيلي، تل أبيب.

9- شارون، أرئيل (1994)، **السياسة الأمنية الإسرائيلية**، دار الخليل، فلسطين.

10- غنفر، افرايم، (1986)، **الإستراتيجية الإسرائيلية**، نيقوسيا، قبرص: دار المنار للصحافة والنشر، فلسطين.

11- لانير، تسفي، (1981)، **الغايات السياسية والأهداف العسكرية لحروب إسرائيل**، شبكة فلسطين للحوار، فلسطين.

12- ليفتا، ارائيل (1990)، **النظرية العسكرية الإسرائيلية**، دار الحكمة للنشر، عمان.

13- مريدور، دان (2009)، **الدفاع المدني كجزء من المفهوم الأمن القومي الإسرائيلي جهوزية الجبهة الداخلية الإسرائيلية للحروب القادمة**، تل أبيب.

14- مكنمارا، روبرت (1970)، **جوهر الأمن القومي الإسرائيلي**، ترجمة يونس شاهين، دار الموقف العربي، القاهرة.

15- نالد، عمنوئيل، (1992)، **دراسة باللغة العبرية بعنوان، "انهيار النظرية الأمنية الإسرائيلية"**، ترجمة أحمد العجرمي، فلسطين.

16- نامير، آوراه، (2007)، **الدبلوماسية الإسرائيلية في الشرق الأوسط دروس من الماضي ونظرة إلى المستقبل**، مركز بيرس للسلام والدراسات الدولية، ترجمة مركز يافا للدراسات اللغات، تل أبيب.

17- يادلين، عاموس، (2012)، **مواجهات غزة (2012)**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

18- يعاري، أفيميذر، (2006)، **مجلس الأمن القومي الإسرائيلي أداة اعتراها الصدأ**، بتاريخ 2006/10/11، تل أبيب.

**رابعاً: دراسات أجنبية:**

1- Ben Gurion, **Rebirth and desting of Israel, philosophical Library**, New York, 1954, P391.
2- Michale Brecher, **The foreign policy system of Israel (setting, image, process)**, Oxford university press, Toronto, 1972, P398.
3- Walter Eytan, **The First Ten Years– a diplomatic history of Israel**. Weidendeld & Nicolson, London, 1958, P206.
4- Yair Evron, **The Deterrence: The Campaign Against Hamas, Strategic Assessment**, Vol.11, No.2, Nov 2008.

**رابعاً: المواقع الالكترونية:**

1- الأخبار، «ويليام شاباس» الاستقالة أو القتل، الرابط الالكتروني: http://al-akhbar.com/node/226036، العدد 2517، التاريخ: 2016/06/24، الساعة 16:48.

2- ارتي الروسية، اتفاق وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل، الرابط الالكتروني: https://arabic.rt.com، التاريخ: 2016/07/18، الساعة 16:42.

3- أسامة حمدان، مسؤول العلاقات الدولية في حركة حماس، موقع مركز الزيتونة للدراسات، الرابط الالكتروني:
http://www.alzaytouna.net/permalink/35524.html#.UTGSU6JHKGM،
التاريخ: 2016/07/02، الساعة 16:48.

4- أفنير غولوف، موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الرابط الالكتروني: http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1357119492.pdf، التاريخ: 2016/07/09، الساعة 20:46.

5- أقسام وزارة الخارجية، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية الالكتروني، الرابط الالكتروني: http://www.altawasul.com/mfaar/about%20the%20ministry%20arab%20site/the%20ministries%20departments، التاريخ: 2016/07/26، الساعة 19:10.

6- أكاديمية ناصر العسكرية، الرابط الالكتروني:

http://www.khayma.com/almoudaress/takafah/amnkaoumi.htm، التـــــاريخ: 2016/08/09، الساعة 16:45.

7- الإمـارات اليـوم، هجمـة إسـرائيلية علـى المنظمـات الحقوقيـة بسـبب غـزة، الـرابط الالكترونـي: http://www.emaratalyoum.com/، التاريخ: 2016/07/11، الساعة 15:50.

8- الأمـــــن الـــــوطني العربـــــي، الـــــرابط الالكترونـــــي: http://aviation-arab.net/showthread.php?t=1532، نظريـة الأمـن الإسـرائيلي، التـاريخ: 2016/06/30، الساعة 17:05.

9- البـديل، الـرابط الالكترونـي: http://elbadil.com/2014/08/188، الأسـباب الإسـتراتيجية للعدوان الإسرائيلي، التاريخ: 2016/06/18، الساعة 23:11.

10- بشـير نـافع، الحـرب علـى قطـاع غـزة، مركـز الجزيـرة للدراسـات، 26 مـارس 2009، الـرابط الالكترونـــــي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/49FB5319-C422-4491-889C-88F8A1D1BC69.htm، التاريخ: 2016/08/25، الساعة 16:25.

11- بي بي سي عربي، إسرائيل تطالب الأمم المتحدة بشطب تقرير غولدستون، الرابط الالكتروني: http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/04/110402_israel_goldstone.shtml ، التاريخ: 2016/07/15، الساعة: 16:35.

12- تحسين الحلبـي، السياسـة الخارجيـة فـي إسـرائيل "آليـة اتخـاذ القـرار وتحديـد الأهـداف"، الـرابط الالكتروني: http://www.pct-eu.org/ar/news.php?action=view&id=30، التاريخ: 2016/07/25، الساعة 16:36.

13- تقـارير، إسـرائيل لـم تحقـق جـديا فـي حصـول جـرائم حـرب فـي قطـاع غـزة، الـرابط الالكترونـي: http://archive.is/20130426091923/www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gN8ErVr6Xa_T4SV-KBnIVp8xHssA، التـــــاريخ 2016/07/06، الساعة 21:03.

14- تقدير استراتيجي (41)، الرابط الالكتروني: http://www.alzaytouna.net، تقدير استراتيجي (41): احتمالات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة مركز الزيتونة، التاريخ: 2016/07/17، الساعة 11:42.

15- تيسير محيسن، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، الرابط الالكتروني: http://www.shuun.ps/page-126-ar.html، التاريخ: 2016/07/03، الساعة 16:40.

16- جريدة الأخبار، الجيش الإسرائيلي يعدّ وثيقة جديدة لمقارعة «غولدستون»، الرابط الالكتروني: http://al-akhbar.com/ar/node/182548، التاريخ: 2016/07/24، الساعة 22:13.

17- الجزيرة نت، الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2012/11/16/، قنديل نسعى لوقف العدوان على غزة، التاريخ: 2016/07/17، الساعة 23:05.

18- الجزيرة نت، أهم الاتهامات الواردة بتقرير غولدستون، الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/international/2009/10/8/، أهم الاتهامات الواردة بتقرير غولدستون، التاريخ: 2016/07/18، الساعة 20:38.

19- الجزيرة نت، خلاصات تقرير ديفيس بشأن العدوان على غزة، الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/7/2، التاريخ: 2016/07/02، الساعة 18:37.

20- الجزيرة نت، عضو بفينوغراد يقر بفشل إسرائيل في حرب غزة بعد لبنان، موقع الجزيرة الإخباري، 17 مارس 2009، الرابط الالكتروني:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1172962،
التاريخ: 2016/08/25، الساعة 16:35.

21- الحياة نت، مجلس حقوق الإنسان، الرابط الالكتروني: http://www.alhayat.com/، التاريخ: 2016/07/25، الساعة 22:24.

22- دافيد بن غوريون، موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الرابط الالكتروني: http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/political+structure/dav id+ben+gurion.htm، التاريخ: 2016/07/25، الساعة: 16:22.

23- رويترز، الرابط الالكتروني:

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0FD23F20140708،

التاريخ: 2016/07/08، الساعة 17:55.

24- الرياض، الخروج عن النص المصالحة فلسطينية والنكبة إسرائيلية، مطلق بن سعود المطيري، الرابط الالكتروني: http://www.alriyadh.com/628869، التاريخ: 2016/07/02، الساعة 21:09.

25- السفير، أشكنازي يرفض التحقيق في جرائم غزة، الرابط الالكتروني: http://assafir.com/Article/180295، التاريخ: 2016/06/12، الساعة 13:25.

26- سكاي نيوز، استمرار المساعي الدبلوماسية للتهدئة، الرابط الالكتروني: http://www.skynewsarabia.com، التاريخ: 2016/06/30، الساعة 19:03.

27- سهم الإخبارية، هكذا اتخذ "الكابينت" قرار الحرب على غزة، الرابط الالكتروني: http://www.elnnews.com، التاريخ: 2016/06/14، الساعة 21:25.

28- صحيفة هآرتس بالإنجليزية، الرابط الالكتروني:

http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.1870846، التاريخ: 2016/07/07، الساعة: 21:51.

29- طلبة نيوز، الرابط الالكتروني: http://2012.talabanews.net/node/29377، التاريخ: 2016/06/12، الساعة 17:49.

30- العدوان-الإسرائيلي على غزة المقدمات والأغراض والنتائج المتوقعة، المركز الفلسطيني للأبحاث، الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/portal، التاريخ: 2016/08/22، الساعة 21:35.

31- عرب 48، تقرير غولدستن، الرابط الالكتروني: www.arab48.com، هل تراجع غولدستون عن تقريره، التاريخ: 2016/06/04، الساعة 17:42.

32- عرب48، إسرائيل تقرر عدم تشكيل لجنة تحقيق مستقلة في جرائم الحرب في غزة، الرابط الالكتروني: http://www.arab48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=68765، التاريخ: 2016/07/12، الساعة 17:48.

33- عزام شعت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 2014، العدد 257، الرابط الالكتروني:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/GazaIsrael/sec06.doc_cvt.htm، مقاتل في الصحراء، التاريخ: 2016/07/26، الساعة 23:05.

34- عوديد عيران، موقع مركز دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الرابط الالكتروني: http://www.inss.org.il/research.php?cat=7&incat=&read=10607، التاريخ: 2016/07/07، الساعة 20:39.

35- عوديد عيران، موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الرابط الالكتروني: http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1357119492.pdf، التاريخ 2016/07/07، الساعة 22:43.

36- فلسطين اليوم الإخبارية، موجة غضب إسرائيلية بسبب "لجنة غولدستون"، الرابط الالكتروني: https://paltoday.ps/ar/post/58060، التاريخ: 2016/06/22، الساعة 21:26.

37- فلسطين، الاحتلال يستبق تحقيق الأمم المتحدة ويصدر تقريره عن "حرب غزة"، الرابط الالكتروني: http://felesteen.ps/details/news/140790، الاحتلال يستبق تحقيق الأمم المتحدة ويصدر تقريره عن حرب غزة، التاريخ 2016/06/20، الساعة 20:13.

38- فهمي هويدى، حرب صمدنا فيها وتصدينا، الجزيرة نت، 17مارس 2009، الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/4A78F4CB-20FF-461B-BBD4-FCB872E3244B.htm، التاريخ: 2016/08/01، الساعة 20:18.

39- قانون أساسي، رئيس الدولة، موقع وزارة الخارجة الإسرائيلية، الرابط الالكتروني:
http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/political+structure/basic+law+the+president.htm، التاريخ: 2016/07/28، الساعة 09:40.

40- كلية الحقوق جامعة المنصورة، الرابط الالكتروني -http://www.f-law.net/law/threads/19077، تطور نظرية الأمن الإسرائيلي، التاريخ: 2016/06/22، الساعة 16:46.

41- محمد جمال عرفة، بحرب نفسية وإعلامية إسرائيل تدفن جرائمها النازية، التحالف الوطني العراقي للإعلام، 9 يناير 2009، الرابط الالكتروني: http://www.iraqipa.net/1_09/26-31/m4_31jan09.htm، التاريخ: 2016/08/02، الساعة: 21:05.

42- مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، الرابط الالكتروني: http://www.madarcenter.org/pub-details، التاريخ: 2016/08/07، الساعة 10:20.

43- مدونة الدكتور خضر عباس، الرابط الالكتروني: https://drabbass.wordpress.com، التاريخ: 2016/06/16، الساعة 17:29.

44- مدى، مصر الحرب على غزة مواقف مصر، الرابط الالكتروني: http://www.madamasr.com/ar/opinion/politics/، 2016/07/03، الساعة 11:46.

45- مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية، الرابط الالكتروني: http://www.alzaytouna.net/permalink/4541، التاريخ: 2016/06/18، الساعة 22:31.

46- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الرابط الالكتروني: https://www.alaraby.co.uk/opinion، العدوان الإسرائيلي على غزة 10 يوليو 2014، التاريخ: 2016/07/14، الساعة 15:20.

47- المركز العربي للبحوث والدراسات، مواقف متناقضة: الحرب الإسرائيلية الثالثة على قطاع غزة 2014، الرابط الالكتروني:http://www.acrseg.org/10131 ، التاريخ: 2016/07/15، الساعة 13:22.

48- المركز الفلسطيني للإعلام، الرابط الالكتروني: https://palinfo.com/183430، التاريخ: 2016/07/12، الساعة 21:10.

49- مركز دراسات الشرق الأوسط، الرابط الالكتروني:

http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_16.html#_edn15، التاريخ: 2016/08/22، الساعة 21:45.

50- المستقبل، إسرائيل تتعهد في تقريرها عن العدوان بتقييد استخدام الفسفور في حروب لاحقة، الرابط الالكتروني:

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=42018 4 التاريخ: 2016/07/10، الساعة 9:17.

51- المشهد الاستراتيجي بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في العام 2012، مركز دراسات الشرق الأوسط عمان، الأردن، الرابط الالكتروني:

http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_16.html، التاريخ: 2016/06/25، الساعة 18:43.

52- معهد دراسات الأمن القومي الإستراتيجي، الرابط الالكتروني: http://www.inss.org.il، التاريخ: 2016/08/03، الساعة 13:26.

53- مقاتل في الصحراء، الرابط الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6، التاريخ: 2016/08/03، الساعة 13:35.

54- مقاتل في الصحراء، الرابط الالكتروني:

http://www.moqatel.com/openshare/book/Index.HTM، التاريخ: 2016/06/25، الساعة 16:34.

55- منتدى الجيش العربي، الرابط الالكتروني: http://www.arabic-military.com/t114613-topic، التاريخ: 2016/06/21، الساعة 21:45.

56- منظمة العفو الدولية، أيرين خان تحث الحكومة الأمريكية على فحص تقرير غولدستون، الرابط الالكتروني: https://www.amnesty.org/ar/search/?contentType=2561، التاريخ: 2016/07/19، الساعة 21:05.

57- موقع الأخبار، ليبرمان يهاجم لجنة «غولدستون» واستعدادات لمنع اعتقال قادة إسرائيليين، الرابط الالكتروني: http://www.al-akhbar.com/ar/node/157175، التاريخ: 2016/08/05، الساعة 21:46.

58- موقع الاقتصادية، يجب الوقوف بقوة وراء تقرير جولدستون، الرابط الالكتروني: http://www.aleqt.com/2009/10/21/article_291175.html)، التاريخ: 2016/07/05، الساعة 22:54.

59- موقع البوابة، الرابط الالكتروني: http://www.albawabhnews.com/957091، التاريخ: 2016/07/12، الساعة 20:37.

60- موقع الجزيرة نت، إسرائيل تعرض سراً تحقيقها بحرب غزة قناة الجزيرة، الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.net/news/international/2009/12/10/، إسرائيل تعرض سراً تحقيقها بحرب غزة، التاريخ: 2016/08/10، الساعة 14:28.

61- موقع الجيش الإسرائيلي بالعبرية، الرابط الالكتروني:-http://www.idf.il/1133-17568-he/Dover.aspx، التاريخ: 2016/07/04، الساعة 12:20.

62- موقع الحكومة الإسرائيلية، الرابط الالكتروني:
http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+policy+statements/2012/IDF-announcment-Pillar-of-Defence-، التاريخ: 2016/07/07، الساعة 17:32.

63- موقع السبيل، الرابط الالكتروني: http://assabeel.net/arab-and-world/item/52560-، رئيس وزراء كندا ندعم إسرائيل حتى النهاية، التاريخ: 2016/07/13، الساعة 20:15.

64- موقع السبيل، حروب على غزة.. عدو واحد ومواقف إقليمية متغيرة، الرابط الالكتروني: http://assabeel.net، التاريخ: 2016/06/24، الساعة 15:34.

65- موقع الشرق الأوسط، ضابط إسرائيلي كبير يتحدى غولدستون، الرابط الالكتروني: http://archive.aawsat.com/details.asp?section=4&issueno=11287&article==541286&feature، التاريخ: 2016/07/23، الساعة 22:13.

66- موقع الشروق، أشكنازي: إسرائيل ارتكبت (أخطاء) في غزة وليس جرائم، الرابط الالكتروني: http://www.shorouknews.com/404.aspx، التاريخ: 2016/07/12، الساعة 12:46.

67- موقع القدس، الرد الإسرائيلي على تقرير غولدستون، الرابط الالكتروني: http://www.alquds.com/node/228633/، التاريخ: 2016/08/14، الساعة 18:38.

68- موقع القناة العاشرة الإسرائيلية بالعبرية، الرابط الالكتروني:
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=939466، التاريخ: 2016/07/06، الساعة 18:37.

69- موقع القناة العاشرة الإسرائيلية بالعبرية، الرابط الالكتروني:
http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=939466، التاريخ: 2016/07/06، الساعة 18:45.

70- موقع الوفد العالمي، الرابط الالكتروني: http://alwafd.org/، ألمانيا تحذر من إطلاق صواريخ من غزة، التاريخ: 2016/06/28، الساعة 22:10.

71- موقع إيلاف، إسرائيل مرتاحة لتقرير كي مون حول غولدستون http://elaph.com/Web/news/2010/2/531243.html، التاريخ: 2016/08/06، الساعة 20:23.

72- موقع إيلاف، الصحف الإسرائيلية: نتنياهو يحذر دمشق... وتعزيز الحراسة حول بيريز في البرازيل، الرابط الالكتروني:
http://elaph.com/Web/Politics/2009/11/502451.htm، التاريخ: 2016/08/12، الساعة 16:27.

موقع تشرين، الصحافة الإسرائيلية..ذكرى «الهولوكوست» والدعاية الإسرائيلية تشرين نقلًا عن هاآرتس، الرابط الالكتروني:
http://www.tishreen.info/_poli.asp?FileName=10023196020100203042320 2)، التاريخ: 2016/07/15، الساعة 20:19.

73- موقع سانا سانا، الجامعة العربية: الاحتلال الإسرائيلي ارتكب جرائم حرب ضد الإنسانية خلال عدوانه على غزة، الرابط الالكتروني:
http://www.sana.sy/ara/3/2009/09/24/246267.htm، التاريخ: 2016/06/26، الساعة 10:35.

74- موقع صحيفة هآرتس بالإنجليزية، الرابط الالكتروني:
http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/cease-fire-agreement-almost-identical-to-that-reached-in-operation-cast-lead-1.479673، التاريخ: 2016/07/08، الساعة 10:35.

75- موقع صحيفة هآرتس، الرابط الالكتروني:
http://www.haaretz.com/news/diplomacy-defense/former-idf-general-israel-should-end-gaza-blockade-in-return-for-cessation-of-rocket-fire.premium-1.478883#، التاريخ: 2016/07/09، الساعة 21:13.

76- موقع صنع العقول بالعربية، الرابط الالكتروني: http://www.dw.com/ar، التاريخ: 2016/07/03، الساعة 17:38.

77- موقع عفيف، الرابط الالكتروني: http://www.7aifa.com، التاريخ: 2016/06/02، الساعة 13:24.

78- موقع قناة العربية، الرابط الالكتروني:
http://www.alarabiya.net/articles/2012/11/21/251031.html، التاريخ: 2016/07/04، الساعة 11:24.

79- موقع قناة بي بي سي بالإنجليزية، http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-20444499، التاريخ: 2016/07/06، الساعة 17:42.

80- موقع ماركر الاقتصادي بالعبرية، الرابط الالكتروني: http://www.themarker.com/news/1.1867734، التاريخ: 2016/07/06، الساعة 19:10.

81- موقع مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الرابط الالكتروني: http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/EN/foraff/133587.pdf، التاريخ: 2016/07/07، الساعة 18:16.

82- موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الرابط الالكتروني: http://www.inss.org.il/research.php?cat=7&incat=&read=10574، التاريخ: 2016/07/07، الساعة 17:46.

83- موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الرابط الالكتروني: http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1357119492.pdf، التاريخ: 2016/07/08، الساعة 11:27.

84- موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، الرابط الالكتروني: http://mfa.gov.il/MFA/Pages/default.aspx، التاريخ: 2016/07/12، الساعة 17:53.

85- موقع وكالة سما الإخبارية، الرابط الالكتروني: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=151876، التاريخ: 2016/07/09، الساعة 21:38.

86- نسرين حسونة، الدعاية الإسرائيلية وعدوان الثمانية أيام، شبكة أمين الإعلامية، الرابط الالكتروني: http://blog.amin.org/nisreenhassouna، التاريخ: 2016/07/03، الساعة 17:12.

87- النيل الجديد، الموقع الالكتروني: http://www.nile-news.net/?p=5683، التاريخ: 2016/0/16، الساعة 19:36.

88- هيومان رايتس ووتش، يجب أن تطلب الولايات المتحدة من إسرائيل التعاون مع تحقيق غولدستون، الرابط الالكتروني:
https://www.hrw.org/ar/news/2009/05/17/236545، التاريخ: 2016/08/15، الساعة 18:46.

89- واشنطن "قلقة" إزاء تقرير الأمم المتحدة حول غزة، الرابط الالكتروني:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/09/090916_wb_gaza_tc2.shtml، التاريخ: 2016/07/21، الساعة 21:13.

90- وفاء الإخبارية، الوزاري العربي يقرر تشكيل لجنة وزارية لزيارة قطاع غزة، القاهرة، الرابط الالكتروني:
http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=k8j7xZa611500350747ak8j7xZ، التاريخ: 2016/06/24، الساعة 20:38.

91- وكالة الأنباء الفرنسية، إسرائيل لم تحقق جدياً في حصول جرائم حرب في غزة، الرابط الالكتروني:
http://archive.is/20130426091923/www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gN8ErVr6Xa_T4SV-KBnIVp8xHssA، التاريخ: 2016/07/16، الساعة 15:43.

92- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، إسرائيل تسلم ردها على تقرير غولدستون، http://arabic.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=62954، التاريخ: 2016/08/03، الساعة 19:46.

93- وكالة الإنباء والمعلومات الفلسطينية، الرابط الالكتروني:
http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8024، التاريخ: 2016/07/17، الساعة 19:47.

94- وكالة جالبة للأنباء، الرابط الالكتروني:
http://galeibhnews.blogspot.com/2012_11_17_archive.html 11/17/2012 ( 05:02:00 م )

95- وكالة سوا الإجبارية، صور"تقرير لجنة تقصي الحقائق يتهم إسرائيل وفصائل المقاومة بارتكاب جرائم حرب، الرابط الالكتروني:
http://www.palsawa.com/news/2015/06/22/main/36372.html، التاريخ: 2016/06/22، الساعة 13:45.

96- يسرائيل هارئيل، 2009، الرابط الالكتروني: http://www.jiis.org.il/.upload/barriers-heb.pdf، التاريخ: 2016/07/26، الساعة 23:10.

97- يفتاح شابير، موقع معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، الرابط الالكتروني:
http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1357119492.pdf، التاريخ: 2016/07/07، الساعة 22:25.

# ثالثاً: الملاحق

# ملحق رقم (1): هيكلية وزارة الخارجية الإسرائيلية

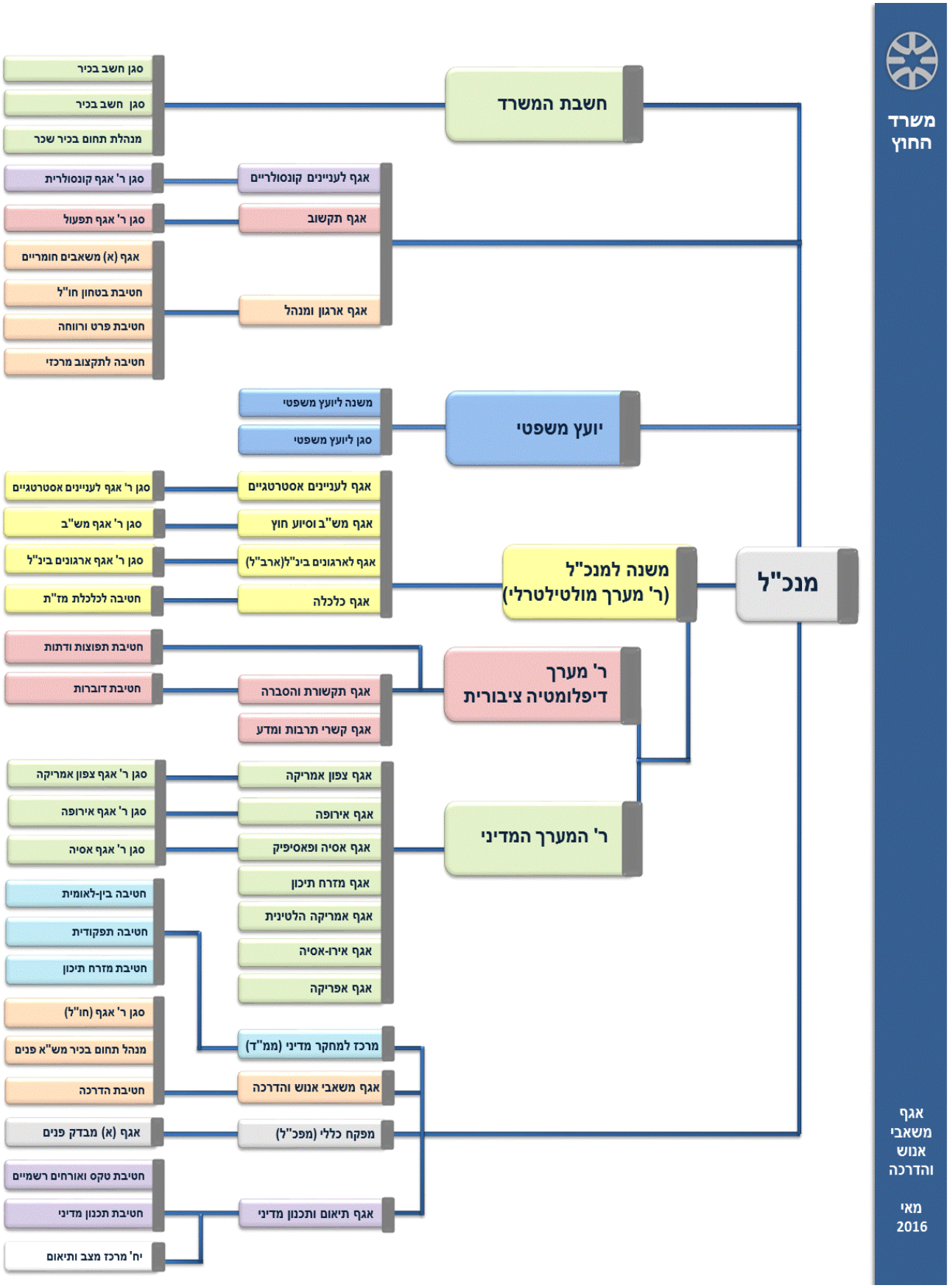

## ملحق رقم (2): هيكلية الحكومة الإسرائيلية (2008)

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| إيهود أولمرت | אהוד אולמרט | – رئيس الوزراء<br>– وزير الرفاه | ראש הממשלה ושר הרווחה. |
| شمعون بيرس | שמעון פרס | – النائب الأول لرئيس الوزراء<br>– وزير تطوير النقب والجليل<br>– ملف التنمية الاقتصادية الإقليمية | ראשית סגן ראש הממשלה<br>שר לפיתוח הנגב והגליל<br>קובץ פיתוח כלכלי אזורי |
| تسيبي لفني | ציפי לבני | – القائمة بأعمال رئيس الوزراء<br>– وزيرة الخارجية | ממלאת מקום ראש הממשלה<br>מזכירת המדינה |
| عمير بيرتس | עמיר פרץ | – نائب رئيس الوزراء<br>– وزير الدفاع | סגן ראש הממשלה<br>שר הביטחון |
| إيلي يشاي | אלי ישי | – نائب رئيس الوزراء وزير الصناعة والتجارة والعمل | סגן ראש הממשלה ושר התעשייה، המסחר והתעסוקה |
| شاؤول موفاز | שאול מופז | – نائب رئيس الوزراء<br>– وزير المواصلات والأمان على الطريق | סגן ראש הממשלה<br>שר התחבורה והבטיחות בדרכים |
| يعقوب إدري | יעקב אדרי | – وزير الدولة | שר המדינה (אחראי על תקשורת בין הממשלה וההכנסה). |
| أريئيل أتيئاس | אריאל אטיאס | – وزير الاتصالات | שר התקשורת |
| رافي إيتان | רפי איתן | – وزير شؤون المتقاعدين | השר לענייני גמלאים |
| زئيف بويم | זאב בוים | – وزير استيعاب القادمين الجدد | השר לקליטת עלייה |

| | | | |
|---|---|---|---|
| بنيامين بن إليعيزير | בנימין בן - אליעזר | – وزير البني التحتية | שר התשתיות |
| يعقوب بن يزري | ג'יימס، בנו של לייזר | – وزير الصحة | שר הבריאות |
| روني بارؤون | רוני בר | – وزير الداخلية | שר הפנים |
| أفي ديختر | אבי דיכטר | – وزير الأمن الداخلي | השר לביטחון פנים |
| أبراهام هيرشزون | אברהם הירשזון | – وزير المالية | שר האוצר |
| يسحاق هرتصوغ | יצחק הרצוג | – وزير السياحة | שר התיירות |
| إيتان كابل | איתן כבל | – وزير دولة<br>– مكلف بتطبيق قانون سلطة الإذاعة والتلفزيون | שר המדינה (הממונה על יישום חוק רשות הרדיו והטלוויזיה) |
| يستحاق كوهين | יצחק כהן | – وزير دولة مكلف عن المجالس الدينية | שר המדינה (מופקד על המועצות הדתיות) |
| مشولام نهاري | לאם מעווה נהרי | – وزير دولة | שר המדינה |
| غدعون عزرا | גדעון עזרא | – وزير حماية البيئة | השר להגנת הסביבה |
| أوفير بينس | אופיר פינס-פז | – وزير العلوم والتكنولوجيا | שר המדע והטכנולוגיה |
| حاييم رامون | חיים רמון | – وزير العدل | שר המשפטים |
| مئير شطريت | מאיר שטרית | – وزير البناء والإسكان | שר הבינוי והשיכון (מופקד על מינהל מקרקעי ישראל، מדי) |
| شالوم سمحون | שלום שמחון | – وزير الزراعة والتنمية الريفية | שר החקלאות ופיתוח הכפר |
| يولي تامير | יולי תמיר | – وزيرة التربية والتعليم والثقافة والرياضة | שרת החינוך، התרבות، הספורט |

## ملحق رقم (3): هيكلية الحكومة الإسرائيلية (2012)

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| بنيامين نتنياهو | בנימין נתניהו | – رئيساً للوزراء، وكذلك:<br>– وزيراً للإستراتيجية الاقتصادية.<br>– وزيراً لشؤون المتقاعدين.<br>– وزيراً للصحة.<br>– وزيراً للعلوم والثقافة والرياضة. | כראש ממשלה، כמו גם:<br>שר האסטרטגיה הכלכלית<br>השר לאיכות בדימוס<br>שר הבריאות<br>שר המדע، התרבות והספורט |
| يتسحاق أهارونووفيتش | יצחק אהרונוביץ ' | – وزير الأمن الداخلي. | השר לביטחון פנים، |
| دان مريدور | דן מרידור | – نائبًا لرئيس الوزراء، والوزير المسؤول عن الأجهزة الاستخبارية، وعن لجنة الطاقة النووية. | סגן ראש הממשלה אחראי על סוכנויות המודיעין והוועדה לאנרגיה האטומית ומזכיר |
| غلعاد إردان | גלעד ארדן | – وزير حماية الجبهة الداخلية.<br>– وزير الاتصالات. | השר להגנת העורף<br>שר התקשורת |
| أريئيل أتيئاس | אריאל הגיע | – وزير البناء والإسكان. | שר הבינוי והשיכון |
| ستاس ميساجنيكوف | סטס J מייז פולקסווגן קוב | – وزير السياحة. | שר התיירות. |
| إيلي يشاي | אלי ישי | – نائبًا لرئيس الوزراء، ووزيراً للداخلية. | סגן ראש הממשלה ושר הפנים |
| موشيه (بوغي) يعلون | משה (בוגי) יעלון | – وزير أول لرئيس الوزراء. | סגן ראש הממשלה |
| إيهود باراك | אהוד ברק | – وزير الدفاع.<br>– وزير أول لرئيس الوزراء. | שר הביטחון<br>סגן ראש הממשלה |
| يسرائيل كاتس | ישראל כץ | – وزير المواصلات. | שר התחבורה |

| | | | |
|---|---|---|---|
| أفيغدور ليبرمان | אביגדור ליברמן | – نائبًا لرئيس الوزراء، ووزيراً للخارجية. | סגן ראש הממשלה ושר החוץ |
| ميخائيل إيتان | מיכאל איתן | – الوزير المسؤول عن تحسين الخدمات التي تقدمها الحكومة لجمهور المواطنين. | השר האחראי לשיפור השירותים הניתנים על ידי הממשלה בפני קהל של אזרחים |
| عوزي لانداو | עוזי לנדאו | – وزير للبنية التحتية | שר התשתיות הלאומיות בנוי |
| صوفا لاندفير | יריד ארץ ספה | – وزير استيعاب القادمين الجدد | השרה לקליטת העלייה |
| يتسحاق هرتصوغ | יצחק הרצוג | – وزيراً للرفاه والخدمات والاجتماعية | שר הרווחה והשירותים החברתיים |
| غدعون ساعر | גדעון סער | – وزير التعليم | שר החינוך |
| أفيشاي برافرمان | אבישי ברוורמן | – وزير (مسؤول عن قضايا الأقليات) | השר ( אחראי לענייני מיעוטים ) |
| بنيامين بن إليعيزير | בנימין בן - אליעזר | – وزيراً للصناعة والتجارة والعمل | שר התעשייה، המסחר והתעסוקה |
| شاي بيرون | תה ביירון | – وزير التربية والتعليم | שר החינוך |
| سيلفان شالوم | סילבן שלום | – وزير أول لرئيس الوزراء<br>– وزير تطوير النقب والجليل وزير التعاون الإقليمي | סגן ראש הממשלה הראשון שר לפיתוח הנגב והגליל השר לשיתוף פעולה אזורי |
| يوفال شتاينتس | יובל שטייניץ | – وزير المالية | שר האוצר |
| شالوم سيموحون | שלום שמחון | – وزير الزراعة والتنمية الريفية | שר החקלאות ופיתוח הכפר |
| موشيه كحلون | משה יורד | – وزير الاتصالات | שר התקשורת |
| يعقوب ميرغي | יעקב מרגה | – وزير الشؤون الدينية | שר לשירותי דת |
| يعقوب نئمان | יעקב נאמן | – وزير العدل | שר המשפטים |

## ملحق رقم (4): هيكلية الحكومة الإسرائيلية (2014)

| الاسم | שם השר | المنصب المكلف فيه | המשרד אחראי על |
|---|---|---|---|
| بنيامين نتنياهو | בנימין נתניהו | – رئيس الوزراء<br>– وزير الخارجية<br>– وزير الإعلام ويهود الشتات | ראש הממשלה שר החוץ שר היהודים ההסברה והתפוצות |
| يتسحاق أهارونووفيتش | יצחק אהרונוביץ ' | – وزير الأمن الداخلي | השר לביטחון פנים، |
| أوري أورباخ | אורי אורבך | – وزير شؤون المواطنين القدامى | שר לענייני ותיקי אזרחים |
| غلعاد إردان | גלעד ארדן | – وزير حماية الجبهة الداخلية<br>– وزير الاتصالات | השר להגנת העורף שר התקשורת |
| أوري أريئيل | אורי אריאל | – وزير البناء والإسكان | שר הבינוי והשיכון |
| نفتالي بينت | נפתלי גילה | – وزير الصناعة والتجارة والعمل.<br>– وزير الشئون الدينية.<br>– وزير مكلف بشئون أورشليم القدس والشتات. | שר התעשייה، המסחר והתעסוקה.<br>השר לענייני דתות.<br>השר הממונה על ענייני ירושלים והתפוצות. |
| ياعيل غرمان | יעל ז'רמן | – وزير الصحة | שר הבריאות |
| موشيه (بوغي) يعلون | משה ( בוגי ) יעלון | – وزير الدفاع | שר הביטחון |
| مئير كوهين | מאיר כהן | – وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية. | שר הרווחה והשירותים החברתיים. |
| يسرائيل كاتس | ישראל כץ | – وزير المواصلات | שר התחבורה |
| ليمور ليفنات | לימור לבנת | – وزير الثقافة والرياضة | שרת התרבות והספורט |
| يائير لابيد | יאיר לפיד | – وزير المالية | שר האוצר |

| | | | |
|---|---|---|---|
| عوزي لانداو | עוזי לנדאו | – وزير السياحة | שר התיירות |
| صوفا لاندفير | יריד ארץ ספה | – وزير استيعاب القادمين الجدد | השרה לקליטת העלייה |
| تسيبي ليفني | ציפי לבני | – وزيرة العدل | שר המשפטים |
| غدعون ساعر | גדעון סער | – وزير الداخلية | שר הפנים |
| عمير بيرتس | עמיר פרץ | – وزير حماية البيئة | שר להגנת הסביבה |
| يعقوب بيري | יעקב פרי | – وزير العلوم والتكنولوجيا | שר המדע והטכנולוגיה |
| شاي بيرون | תה ביירון | – وزير التربية والتعليم | שר החינוך |
| سيلفان شالوم | סילבן שלום | – وزير الطاقة والمياه<br>– وزير تطوير النقب والجليل وزير التعاون الإقليمي | שר האנרגיה והמים<br>שר לפיתוח הנגב והגליל<br>השר לשיתוף פעולה אזורי |
| يوفال شتاينتس | יובל שטייניץ | – وزير الشؤون الإستراتيجية<br>– وزير الشؤون الاستخباراتية | השר לענייניים אסטרטגיים השר לענייני מודיעין |
| يائير شامير | יאיר שמיר | – وزير الزراعة والتنمية الريفية | שר החקלאות ופיתוח הכפר |